



القياس مع الفارق وأثره في الحكم النحو

إعداد

د / نورة جودة رزق أحمد

المدرس بقسم اللغويات في كلية الدراسات الإسلامية والعربية

بنات بني سويف

القياس مع الفارق وأثره في الحكم النحو

نورة جودة رزق أحمد

قسم اللغويات - كلية الدراسات الإسلامية والعربية - بنات بني سويف -
مصر .

الإيميل : Nora_guda@yahoo.com

الملخص :

يتناول هذا البحث قادحا مهما من قواعد القياس، وهو قادح الفارق، والتطبيق عليه من الأقيسة في مسائل أصول النحو، وقد حصرت في ذلك ما يقرب من خمس وثلاثين قياسا مقدوحا فيها، فجاء البحث تحت عنوان: (القياس مع الفارق وأثره في الحكم النحوي).

وقد حوى البحث مقدمة: تم التعريف فيها بالفرق، والقياس لغة واصطلاحاً، وأهميته، وأركانه، وأنواعه، وبيان أثر الفرق في حجية القياس.

صلب البحث: قمت بعمل دراسة تطبيقية عن أثر قياس الفارق في بعض الأحكام النحوية، مرتبة المسائل حسب ألفية ابن مالك. وفي الخاتمة: ذكرت أهم ما توصلت إليه من نتائج.

وقد اتضح من خلال البحث أن قادح الفرق حجة ومعتبر، ومؤثر في القياس على رأي جماهير النحويين، وأنه ورد على كثير من الأقيسة النحوية لدى علماء كل من المدرستين البصرية والكوفية، فأدى إلى بطلان القياس فيها.

الكلمات مفتاحية: القياس مع الفارق / القياس / الفارق النحوي / دراسة تطبيقية .

Measurement with difference

And its impact on the grammar judgment

Noura Gouda Rizq Ahmed

Department of Linguistics - Faculty of Islamic and Arabic
Studies - Girls Beni Suef - Egypt.

Email: Nora_guda@yahoo.com

Abstract :

This research addresses one of the most important objections of analogy, which is the objection of difference together with applying necessary grammatical syllogisms of the issues of the grammatical principles thereon. In this regard, I have tackled up to thirty five objected grammatical syllogisms; hence, the title of the research is as follows: (*Analogy in terms of Difference and its Effect on Grammatical Ruling*).

This research includes an introduction .its contains the definition of difference and analogy in language and idiomatically as well as its importance, pillars, types and indication of the effect of difference on the legal validity of analogous reasoning.

At the core of the search , I have demonstrated the effect of the difference on requesting the application of analogy in relation to nouns, verbs and prepositions of ordered issues as per Ibn Malik Millennium (Alfiyya of Ibn Malik) book

In the conclusion, I mentioned the most important findings

It is obvious by virtue of this research that the objection of difference constitutes an evidence and is considered and influential in analogy pursuant to the opinion of majority of grammarians. In addition, it is prescribed in most grammatical syllogisms as per the scholars of both Basra and Kufa Schools; hence, the application of analogy thereon is invalid.

Keywords: measurement with difference / measurement / grammatical difference / applied study.

مقدمة

أول ما أقول إني أحمد الله العلي الأكرم الذي علم بالقلم علم
الإنسان ما لم يعلم ثم أتبع ذلك بالصلاة والتسليم على المرسل رحمة
للعالمين وإماما للمؤمنين وقوة للعاملين مُحَمَّد النبي الأمي والرسول العربي
وعلى آله الهادين وصحبه الرافعين لقواعد الدين:

أما بعد:

فمن المعلوم عند كل مطلع أن الباعث على وضع علم النحو هو
الحرص الشديد على المحافظة على لغة القرآن الكريم؛ خوفا من أن
يتسرب إليها لحن أو تنتابها عوارض التحريف؛ لذا نجد علماء المسلمين
منذ أوائل القرن الأول الهجري قد عكفوا على وضع أصوله، وتعيد
قواعده، وترتيب مسائله، فجمعوا غرائب وصانوا فرائده، حتى كمل بنيانه،
وعلا صرحه، وأوفى على الغاية التي ليس وراءها نهاية لمستزيد، ولا
مرتقى لذي همة.

وإذا كانت صناعة الإعراب مرقاة إلى علوم الكتاب، فإن كل هذا
يحتاج إلى جد واجتهاد، ومعرفة تامة بالأدلة التي تعين على الوصول إليه،
سواء أكانت أدلة عقلية، أم نقلية.

ومعلوم أن دليل القياس هو مفزع المجتهدين حين يفقدون الدليل
السماعي المنقول، فيلحقون من خلاله غير المنصوص عليه على
المنصوص عليه، ولذا كان أثره في الأحكام النحوية عظيما، والأحكام الثابتة
من خلاله لا تحصى؛ ونظرا لأهميته فقد اعتنى به النحويون، ووضعوا له
أركاناً وشروطاً لا يصح إلا بها، كما تكلموا عن قواعده التي تفسده، وفصلوا

القياس مع الفارق وأثره في الحكم النحوي

القول في تنظيرها، لكن التطبيق وضرب الأمثال على هذه القوادح في مواطن بحثها قليل، وقد لفت نظري كثرة الأمثلة التي تمر بي في أقيسة النحو، والتي يقدح في القياس، بأنه قياس مع الفارق، وقد حصرت من ذلك ما يقرب من خمس وثلاثين مسألة، ونظرا لمحدودية البحوث التي تنتشر في المجالات العلمية رأيت الاختصار من ذلك على ما يقرب من خمس وثلاثين مسألة.

فجاء البحث بعنوان: (القياس مع الفارق وأثره في الحكم

النحوي)،

فالقياس في علم أصول النحو: هو بالنسبة إلى النحو كأصول الفقه بالنسبة إلى الفقه.

وقد قال ابن الأنباري: "علوم الأدب ثمانية: اللغة، والنحو، والتصريف، والعروض، والقوافي، وصناعة الشعر، وأخبار العرب، وأنسابهم"^(١).

ثم قال: "والحقنا بالعلوم الثمانية علمين وضعناهما: علم الجدل في النحو، وعلم أصول النحو، فيعرف به القياس وتركيبه وأقسامه، من قياس العلة، وقياس الشبه، وقياس الطرد، إلى غير ذلك على حد أصول الفقه، فإن بينهما من المناسبة ما لا خفاء به؛ لأن النحو معقول من منقول، كما أن الفقه معقول من منقول"^(٢).

(١) نزهة الألباء في طبقات الأدباء (ص ٧٦).

(٢) نزهة الألباء في طبقات الأدباء (ص ٧٦).

أهمية الموضوع: (١)

١. أنه متعلق بدليل القياس، وهو ثاني الأدلة التي يحتج بها جمهور العلماء.
٢. أن دراسة هذا الموضوع تقرب إلى الذهن معنى القياس، والقدح فيه بالفرق.
٣. أن دراسته تنمي ملكة الاستدلال بالقياس، وطريقة صيانتها من الاعتراض القادح فيه.

أهداف الموضوع:

١. جمع الأقيسة النحوية التي قيل فيها بأنها قياس مع الفارق.
٢. دراسة هذه الأقيسة وتوجيه القادح فيها، والجواب عنه ما أمكن.

الدراسات السابقة: لا يوجد.

خطة البحث:

التمهيد: رتبت التمهيد على مقدمات: المقدمة الأولى: التعريف بالفرق، والمقدمة الثانية التعريف بالقياس، والمقدمة الثالثة: أركان القياس، والمقدمة الرابعة: أهمية القياس، والمقدمة الخامسة: أنواع القياس، والمقدمة السادسة: أثر الفارق في حجية القياس.

صلب البحث: قمت بعمل دراسة تطبيقية عن أثر قياس الفارق في بعض الأحكام النحوية، مرتبة المسائل حسب ألفية ابن مالك.

(١) أثر الفرق في الاحتجاج بالقياس في بعض دلالات المنطوق (ص ١٣٣٧/١٣٣٨).

الخاتمة: وفيها سجلت أهم ما توصلت إليه من نتائج.

**أما عن المنهج الذي سرت عليه فهو المنهج الاستقرائي،
واتبعت فيه الآتي :-**

١. جمعت المسائل من خلال كتب النحو.
٢. وضعت عنواناً مناسباً لكل مسألة من المسائل التي تم جمعها والتمهيد لها.
٣. رتبت المسائل في البحث، حسب ترتيب أبواب ألفية ابن مالك.
٤. استقصيت آراء النحاة - ما أمكن ذلك - وموقفهم، وأدلتهم مؤيدين، ومعارضين حتى يتسنى لي الوقوف على الرأي الراجح في المسألة.
٥. عقدت في كل مسألة موازنة بين الآراء بينت فيها موقف النحويين من قياس الفارق في المسألة.
٦. اجتهدت في توثيق أقوال النحويين، وآرائهم من مصادرها الأصلية، ورتبت الآراء في القول الواحد ترتيباً تاريخياً حسب وفيات النحويين.
٧. عزوت كل معلومة استفدتها إلى أصحابها، وذلك بذكر صاحبها في صلب البحث، أو بالإحالة إلى مصدره في الحاشية، سواء أكانت الاستفادة بالنص أم بالمعنى.
٨. درجت على وضع علامة التنصيص على المنقول بنصه، والإحالة إلى مصدره في الحاشية، وما نقلته بالمعنى جردته من علامة التنصيص، وأحلت إلى مصدره في الحاشية.
٩. ضبطت بالشكل ما يحتاج إلى ضبط ما أمكن ذلك.

١٠. ضبط الآيات القرآنية الواردة في البحث ضبطاً صحيحاً مع بيان سورها، ورقمها فيها إلى جوار الآية.

١١. تخريج الأحاديث النبوية الشريفة من الكتب الصحاح.

١٢. تخريج الشواهد الشعرية، والنثرية بنسبتها إلى قائلها - ما أمكن ذلك - مع بيان البحر العروضي للأشعار التي وردت في البحث، وضبطها، وتفسير غوامضها.

أما الخاتمة فقد ذكرت فيها أهم ما توصل إليه البحث.

ولست أزعم بعد ذلك أنني قد وفيت الموضوع حقه من الدراسة، فهذا هو الكمال، والكمال المطلق لا يكون إلا لله وحده، ولكنني بذلت كل جهدي في إخراج الموضوع على هذه الصورة.

تمهيد

القياس دليل نحوي، وهذا الدليل النحوي لا يجوز لأحد أن يستعمله إلا إذا علم ضوابط النحو فيه، فالسلف والعلماء منذ أكثر من عشرة قرون قد قعدوا هذا الدليل النحوي، وبينوا ضوابطه، فلا يجوز لأي شخص أن يستعمل هذا النوع من الأدلة إلا وهو يعرف أركانه وشروطه، أي: الأركان المعتبرة للعمل به وإثباته، فلا يأتي أحد فيقيس شيئاً على شيء دون علم أو معرفة، وروي عن عمر بن الخطاب أنه قال: "اعرف الأشباه والنظائر، ثم قس الأمور بأمثالها"^(١)، فبدأ بالمعرفة، فتحتاج إلى أن تعرف ما هو الأصل؟ وما هي العلة التي بين الأصل والفرع؟ وتعرف الحكم المستنبط، الذي نتوصل إليه، والذي من أجله أثبت القياس.

والقياس يقوم على أربعة أركان: فرع مختلف فيه، وأصل متفق عليه بين الطرفين، وحكم لذلك الأصل، وعلة تربط بين الفرع والأصل.

والقياس مع الفارق يسميه العلماء قادحا من قواعد القياس، وهذا القياس الذي أثبته العلماء كدليل وحجة يعترض عليه، ويقدر فيه من أربعة عشر وجهاً، منها: فساد الاعتبار والقلب والنقض، ومنها: أن يقال: هذا قياس مع الفارق، فثبت أن هنالك فرقاً بين الأصل والفرع، وضعف إلحاق الفرع بالأصل من هذا الوجه.

فالقياس مع الفارق قادح من قواعد القياس، وإذا سلم الخصم أن هذا الفارق مؤثر فحينئذ يبطل قياسه، أو يلزم بدليل آخر بدلاً عنه، والله تعالى أعلم

(١) التحبير شرح التحرير (٣٢٨٣/٧).

المقدمات التمهيديـــــــــــــــــة

المقدمة الأولى: التعريف بالفرق.

المقدمة الثانية: التعريف بالقياس.

المقدمة الثالثة: أركان القياس.

المقدمة الرابعة: أهمية القياس.

المقدمة الخامسة: أنواع القياس.

المقدمة السادسة: أثر الفرق في حجة القياس.

المبحث الأول: مقدمات تمهيدية

المقدمة الأولى: التعريف بالفرق.

الفرق لغة: من فرق يفرق فرقا.

قال الجوهري: "فَرَّقْتُ بَيْنَ الشَّيْئَيْنِ أَفْرُقُ فَرَقًا وَفَرَقَانَا. وَفَرَقْتُ الشَّيْءَ تَفْرِيقًا وَتَفْرِيقَةً، فَاَنْفَرَقَ وَافْتَرَقَ وَتَفَرَّقَ"^(١).

وقال ابن فارس: " (فَرَقَ) الْفَاءُ وَالرَّاءُ وَالْقَافُ أَصْلٌ صَحِيحٌ يَدُلُّ عَلَى تَمْيِيزٍ وَتَرْيِيلٍ بَيْنَ شَيْئَيْنِ. مِنْ ذَلِكَ الْفَرْقُ: فَرَقُ الشَّعْرِ. يُقَالُ: فَرَقْتُهُ فَرَقًا. وَالْفَرْقُ: الْقَطِيعُ"^(٢).

وفي الاصطلاح: وَهُوَ: إِبْدَاءُ الْمُعْتَرِضِ مَعْنَى يَحْصُلُ بِهِ الْفَرْقُ بَيْنَ الْأَصْلِ وَالْفَرْعِ حَتَّى لَا يُلْحَقَ بِهِ فِي حُكْمِهِ"^(٣).

فالقياس هو أنك تحاول إلحاق مسألة جديدة لا نصّ فيها وهي التي يسمونها بالفرع، على مسألة متقدمة فيها نص وهي التي يسمونها بالأصل، لعلّة تجمع بينهما، فإن كان هناك خلاف بين الفرع والأصل وعدم تطابق بالعلّة، فإنّ المعتراض على هذا القياس، يعبر عن اعتراضه على قياسك بأنّه قياس مع الفارق، بمعنى أن العلة غير منطبقة، والله أعلم.

(١) (١٥٤٠/٤) الصحاح مادة فرق

(٢) مقاييس اللغة (٤٩٣/٤).

(٣) التحبير شرح التحرير (٣٦٤٧/٧).

المقدمة الثانية: التعريف بالقياس

تعريف القياس لغة: قال زين الدين الرازي: "ق ي س قاس الشيء بالشيء قدره على مثاله، ويقال بينهما قيس ربح وقاس ربح أي قدر ربح"^(١).

وقال ابن منظور : (قيس) : قاس الشيء يقيسه قياسا وقياسا واقتاسه وقيسه إذا قدره على مثاله "^(٢).

تعريف القياس اصطلاحا:

قال السيوطي في تعريف علم النحو: إنه علم بمقاييس مستنبطة من استقراء كلام العرب"^(٣).

وقال الجويني: "وأما القياس فهو رد الفرع إلى الأصل بعلّة تجمعهما في الحكم"^(٤).

وقال ابن الأنباري: "اعلم أن إنكار القياس في النحو لا يتحقق؛ لأن النحو كله قياس، ولهذا قيل في حده: النحو علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب، فمن أنكر القياس فقد أنكر النحو، ولا يعلم أحد من العلماء أنكره؛ لثبوته بالدلالة القاطعة، وذلك أنا أجمعنا على أنه إذا قال

(١) مختار الصحاح (ص ٢٦٣)

(٢) لسان العرب (٦/١٨٧)

(٣) الاقتراح (ص ١٧٦)

(٤) الورقات (١/٢٦)

العربي: كتب زيد فإنه يجوز أن يسند هذا الفعل إلى كل اسم مسمى تصح منه الكتابة نحو عمرو وبشر وأزدشير إلى ما لا يدخل تحت الحصر... (١).

المقدمة الثالثة: أركان القياس:

أركان القياس التي يقوم عليها أربعة هي: الأصل والفرع والعلة والحكم ولابد لكل قياس من توفر هذه الأركان (٢).

فالأصل هو المعلوم الذي ثبت حكمه في اللغة وهو ما يقاس عليه ويشبه الفرع به، والفرع هنا هو الأمر الذي لم يرد حكمه في اللغة ابتداء وهو ما يطلب قياسه على الأصل، والعلة هي الوصف الجامع بين الأصل والفرع، والحكم هو ثمرة قياس الفرع على الأصل.

المقدمة الرابعة: أهمية القياس:

القياس هو الدليل الرابع من أدلة أصول النحو وهو أصل عظيم الشأن جليل القدر فبه استنبطت أكثر الأحكام؛ لأن النصوص محصورة والحوادث متجددة غير محصورة.

قال ابن الأنباري في (جدله): "هو حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه" (٣).

وقال السيوطي: "وهو معظم أدلة النحو، والمعول في غالب مسائله عليه، كما قيل: إنما النحو قياس يتبع" (٤).

(١) الإغراب في جدل الإعراب (ص ٩٥)

(٢) الاقتراح (ص ٨١).

(٣) الإغراب في جدل الإعراب (ص ٩٣).

(٤) الاقتراح (ص ١٧٥).

المقدمة الخامسة: أنواع القياس: ينقسم القياس قسمين الأول:

هو قياس العكس والثاني هو قياس الطرد، فأما قياس العكس فهو إثبات عكس حكم الأصل للفرع لأن علة الفرع عكس علة الأصل ومثله، كما ذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم وآله (وفي بضع أحدكم صدقة)، قالوا أيأتي أحدنا شهوته ويكون له فيها أجر؟ قال صلى الله عليه وسلم وآله: (أرأيتم لو وضعها في حرام أكان عليه فيها وزر؟ قالوا: نعم. قال: كذلك إن وضعها في الحلال كان له فيها أجر^(١)) الحديث رواه مسلم عن أبي ذر الغفاري.

أما النوع الثاني: من القياس فهو قياس الطرد وينقسم إلى ثلاثة أقسام، قياس العلة وقياس الدلالة وقياس الشبه. قال الإمام الجويني في الورقات^(٢) في أصول الفقه فقياس العلة: ما كانت العلة فيه موجبة للحكم.

وقياس الدلالة: وهو الاستدلال بأحد النظيرين على الآخر، وهو أن تكون العلة دالة على الحكم، ولا تكون موجبة للحكم.

وقياس الشبه: وهو الفرع المتردد بين أصليين، فيلحق بأكثرهما شبهًا، ولا يصار إليه مع إمكان ما قبله، ومن شرط الفرع: أن يكون مناسبًا للأصل، ومن شرط الأصل: أن يكون ثابتًا بدليل متفق عليه بين الخصمين. قال ابن القيم في إعلام الموقعين: "والأقيسة المستعملة في الاستدلال ثلاثة: قياس علة، وقياس دلالة، وقياس شبه"^(٣).

(١) الأدب المفرد (ص ٨٩).

(٢) الورقات (ص ٢٦).

(٣) إعلام الموقعين (ص ١٠٤).

المقدمة السادسة: أثر الفرق في حجة القياس^(١).

حجية القاييس مع الفرق تعتمد على حجية قادح الفرق، فمن رأى أنه قادح أبطل حجية القياس، ومن رأى أنه غير باطل وغير قادح، وغير مقبول لم يبطل القياس.

لم يتحدث أحد من النحويين عن هذه القضية، ولكن ذكرها الأصوليون في كتبهم.

وحجية قادح الفرق اختلف العلماء فيها على قولين:

القول الأول: أنه قادح في القياس، ومبطل له، وهذا مذهب جمهور العلماء.

القول الثاني: أنه لا يقدح في القياس، ولا يبطل له.

ولكن الراجح رأي الجمهور بأن الفرق قادح ومؤثر في القياس، وبناء عليه فلا يصح القياس إذا تبين أنه قياس مع الفرق؛ لأن عمدة القياس على الجمع بين الأصل والفرع بوجود ما يقتضي ذلك، فإذا ثبت ما يدعو للتفريق بطل الجمع.

وهذا مقتضى صنيع العلماء في مختلف المذاهب، فإن كتبهم مليئة برد القياس بقادح الفرق.

(١) أثر الفرق في الاحتجاج بالقياس في بعض دلالات المنطوق (ص ١٣٤٧ : ١٣٤٩).

الدراسة التطبيقية

أثر حجية القياس مع الفارق في بعض الأحكام النحوية دراسة
تطبيقية

المسألة الأولى: حروف الإعراب في المثني وجمع المذكر السالم

اختلف النحويون في حروف الإعراب في المثني وجمع المذكر السالم.

القول الأول: ذهب الزجاج^(١) إلى أنهما مبنيان؛ لأنهما يتضمَّنان

معنى واو العطف فكان الاسمُ به مبنياً خمسة عشر.

القياس مع الفارق عند أصحاب هذا القول: أجاب العكبري بأنَّ

هذين الاسمين غير مركبين؛ لأنَّ التركيبَ يبقى معه لفظٌ كلِّ واحدٍ من الاسمين خمسة عشر، والمثني صيغة أخرى غير صيغة الاسمين المفردين، ويطرَد لو صح القياس أن تقول: (زيدٌ زيدٌ)، فأما الزيدان والزَّيدين فلم يبقَ فيه غير لفظٍ واحدٍ، ثمَّ زيد عليه الحروف للمعاني فبطلَ بذلك أن يكونَ متضمِّناً (واو العطف)، وإنَّما المثني يُغني عن عطفِ الاسمِ الثاني على الأوَّل، لا أنَّ لفظَ المعطوفِ والمعطوفِ عليه باقٍ، يدلُّ عليه اختلاف آخرهما بحسبِ اختلافِ العاملِ، وليس كذلك ما يتضمَّن معنى الواو^(٢).

إذن قياس المثني وجمع المذكر السالم على (خمسَ عشر) قياس

مع الفارق فسقط الاستدلال به.

القول الثاني: ذهب الخليل وسيبويه فيما حكاه عنهما أبو

حيان^(٣) إلى أن الإعراب مقدر على علامة التنثية والجمع، على الألف والواو ضمة، وعلى الياء كسرة أو فتحة، لما كانت هذه العلامات كعلامة

(١) ينظر رأيه في: التبئين (ص ٢٠١)، والتذييل (١/ ٢٨٧).

(٢) التبئين (ص ٢٠٢).

(٣) ارتشاف الضرب (٢/ ٥٦٩)، والتذييل (١/ ٢٩٢، ٢٩٣).

التأنيث وياء النسب، قالوا: ولا يستنكر انقلاب هذه الحروف؛ لأننا نقول: فعلوه للفرق بين المنصوب والمرفوع، كما في (هذان)، و(الذان)، فإننا نتفق هناك أنها لا تدل على إعراب، ولا تكون بأنفسها إعراباً^(١).

ومذهب سيبويه أن الألف والواو والياء أحرف إعراب، حيث قال: "واعلم أنك إذا تثيت الواحد لحقته زيادتان: الأولى منهما حرف المد واللين وهو حرف الإعراب غير المتحرك ولا منون يكون في الرفع ألفاً... ويكون في الجر ياء مفتوحاً ما قبلها.... ويكون في النصب كذلك"^(٢).

وحجة هذا الرأي من أوجه^(٣):

الأول: أنه اسمٌ معربٌ، فكان له حرفٌ إعرابٍ كسائر الأسماء.

والوجه الثاني: أن هذه الأحرف حادثةٌ لمعنى في الاسم، فكانت أحرف إعرابٍ، كتاء التأنيث وألفه، وياء النسب، وإنما كان كذلك؛ لأنَّ الحرف الحادث لمعنى يصيرُ من جُملة الكلمة وطرفاً لها؛ والأطراف حروفُ الإعراب.

والوجه الثالث: أن حرفَ الإعرابِ هو الحرفُ الأخيرُ الذي إذا أُسقطَ يخلَّ به المعنى، وحروفُ المدِّ هنا كذلك، لأنها إذا أُسقطت اختلَّ معنى التثنية والجمع، فتصيرُ كالدالِّ من زيد.

(١) البرود الضافية (ص ٩٢).

(٢) الكتاب (١٧/٢).

(٣) التبيين (ص ٢٠٤ / ٢٠٥).

وضعه ابن مالك، فقال: "وأما كون الإعراب مقدرًا في الثلاثة فمردود أيضا، إذ لازمه ظهور الفتحة في نحو: رأيت بنيك، لأن ياءه كياء (جواريك) مع ما في جواريك من زيادة الثقل، ولما انتفى اللازم وهو ظهور الفتحة علم انتفاء الملزوم وهو تقدير الضمة والكسرة^(١).

القياس مع الفارق عند أصحاب هذا القول:

والاعتراض على سيبويه من ثلاثة أوجه: (٢)

أحدها: أنها لو كانت أحرف إعراب لما انقلبت، لأن حرف الإعراب لا يتغير، كما أن الألف من الاسم المقصور لا يتغير؛ لأن الإعراب مقدر فيه، وهو في الرفع والخفض والنصب على حال واحدة، ونحن نجد الجمع والمثنى في الرفع بالواو والألف، وفي النصب والجر بالياء..

والثاني: أنه لا بد - على مذهبه - من انقلاب، فناسب مذهبه مذهب الجرمي لوجود الانقلاب علي القولين.

والثالث: أنها لو كانت حروف إعراب لما وقعت تاء التأنيث قبلها نحو "تمرتان"؛ لأن تاء التأنيث لا تقع حشوا.

والجواب عن الأول: على تقدير تسليم الانقلاب أن هذه الحروف لما كانت زائدة على بنية الكلمة، وهي حروف علة قابلة للانقلاب، قلبت طلبا لإزالة اللبس بين المرفوع وغيره، ولهذا كانت لغة "بلحارث" ضعيفة، لاحتياجهم إلى

(١) شرح التسهيل (٧٤/١).

(٢) شرح الكافية لابن فلاح (١٦٨/١).

تقدير الرتب مع إمكان إزالة اللبس بالقلب، ولا يمكن إزالة اللبس بقرينة صفة أو بدل أو تأكيد؛ لأنها تكون بلفظ المثني.

وقياس المثني والجمع على المقصور في عدم القلب قياس مع الفارق؛ لأن ألف المقصور لم تقلب لوجهين:

أحدهما: أنها ليست زائدة على بنية الكلمة غالباً، بخلاف علامة التنثية والجمع، والثاني: أنه يمكن إزالة اللبس فيه بقرينة صفة أو تأكيد أو بدل.

وعن الثاني: أنه لا انقلاب فيها في التحقيق على مذهب سيبويه، وإنما الألف والواو بمنزلة الدال المرفوعة من " زيد " والياء في الجر والنصب بمنزلة الدال المنصوبة والمجرورة، فهذه الحروف موصوفة لصور الإعراب ولا انقلاب فيها.

وعن الثالث: من ثلاثة أوجه: (١)

أحدها: أن هذه الأحرف أحرف إعراب، وتدل على الإعراب فوقعت قبلها بالنظر إلى دلالتها على الإعراب، لا بالنظر إلى كونها حروف إعراب، ولو وقعت بعدها، لتقدم دلالة الإعراب على ما كان محلاً للإعراب.

والثاني: أنه لما كان الحرف بعدها يتغيرُ شابه الحركة في تغييرها فلم يعتد به لذلك.

والثالث: أنه انتقل حرفية الإعراب إلى ما بعدها فوقعت بعدها لانتقال حرفية الإعراب إليها لبطلان كونها حرف إعراب.

(١) شرح الكافية لابن فلاح (١٦٩).

القول الثالث: ذهب الكوفيون^(١) إلى أنهما معربان بالحروف،

فالواو في الجمع، والألف في المثنى كالضمة، والياء كالكسرة والفتحة؛ وإنما أعربت بالحروف لأنها أكثر من الواحد فأعربت بأكثر من إعرابه، وكان القياس عندهم أن يرفع بالواو، وينصب بالألف، ويجر بالياء، إلا أنهم حاذروا الإلباس في نحو: (قام زيدوك) و(رأيت زيداك)، فحينئذٍ فرقوا، فرفعوا المثنى بالألف؛ لأنها تكون ضميرًا له مرفوعًا في نحو: (ضربا)، و(يضربان)، ورفعوا الجمع بالواو؛ لأنها تكون كذلك نحو: (ضربوا)، و(يضربون)، ثم فرقوا فرقًا آخر بفتح ما قبل الياء في المثنى، وكسره في الجمع، وحملوا المنصوب على المجرور؛ لأنهما أخوان من حيث كل منهما فضله، ومن حيث إن الهاء والكاف تكون ضميرًا لهما.

ورُدَّ هذا القول بوجه^(٢):

أحدها: أنه قد ثبت كون هذه الأحرف غير إعراب في (هذين) و(الذين) فلتكن هنا مثله، وادعاء الفرق، وأن تلك صيغ اتفقت في اللفظ مكابرة.

الثاني: أن الواو، والألف قد لا يكونان إعرابًا نحو: اثنان وعشرون غير مركبة، فلتكن كذلك في كل موضع؛ إذ لا فرق، وما ثبت في الواو والألف ثبت مثله في الياء.

الثالث: أنه إنما يأتي الإعراب بعد تمام الكلمة، حتى لو حذف لم يختل معناها الأصلي، وإنما يختل كونها فاعلة أو مفعولة، وهذا جار في

(١) التبیین (صد ٢٠٤)، وارتشاف الضرب (٥٦٩/٢، ٥٧٠).

(٢) الإنصاف (٢٩/١-٣٤)، والتنزيل (٣٠٠/١)، والبرود الضافية (صد ٩١).

الإعراب بالحركة، وفي (يفعلان) وأخواته سقوط النون لا يخل، ولو حذفنا هذه الأحرف لاختل معناها الأصلي.

الرابع: أن هذه الحروف تسقط في الترخيم^(١)، ولو كانت إعراباً لم يكتف بحذفها، حتى يحذف معها حرف الإعراب الذي تقع عليه، وهذا دليل على أنها حرف الإعراب.

ويبدو لي : أن هذه الآراء لم تسلم من الاعتراض، وأسلمها أنهما معربان بالأحرف، فالواو في الجمع، والألف في المثنى كالضمة، والياء كالكسرة والفتحة؛ وإنما أعربت بالحروف لأنها أكثر من الواحد فأعربت بأكثر من إعرابه.

المسألة الثانية: حكم جمع العلم المؤنث بالتاء جمع المذكر السالم

جمع المذكر السالم: ما لحق آخره واو مضموم ما قبلها، أو ياء مكسور ما قبلها، ونون مفتوحة؛ ليدل على أن معه أكثر منه، فإن كان آخره ياء قبلها كسرة حذفت، مثل: (قاضون)، وإن كان آخره مقصوراً حذفت الألف وبقي ما قبلها مفتوحاً، مثل: (مصطفون) و(مصطفين).

وشرطه إن كان اسماً فمذكر علم يعقل، وإن كان صفة فمذكر يعقل، وأن لا يكون أفعل فعلاء، مثل (أحمر)، (حمراء)، ولا فعلان فعلى مثل (سكران) (سكرى)، ولا مستويا فيه مع المؤنث، مثل: (جريح)، و(صبور)، ولا بتاء التأنيث مثل (علامة)^(٢).

(١) التذييل والتكميل (٣٠٠/١).

(٢) الكافية (ص ٤٠).

وقد اختلف النحويون في حكم جمع العلم المؤنث بالتاء جمع مذكر السالم:

القول الأول: ذهب البصريون إلى أنه لا يجوز جمع العلم المؤنث بالتاء جمع المذكر السالم^(١).

قال سيبويه: "زعم يونس أنك إذا سميت رجلاً: طلحة، أو امرأة: سلمة أو جبلة، ثم أردت أن تجمع جمعته بالتاء، كما كنت جامعةً قبل أن يكون اسماً لرجل أو امرأة على الأصل، ألا تراهم وصفوا المذكر بالمؤنث، قالوا: رجل ربعة، وجمعوها بالتاء، فقالوا: ربعات، ولم يقولوا: ربعون، وقالوا: طلحة الطلحات ولم يقولوا: طلحة الطلحين، فهذا يجمع على الأصل لا يتغير عن ذلك، كما أنه إذا صار وصفاً للمذكر لم تذهب الهاء".^(٢)

واحتج البصريون على امتناع جواز هذا الجمع بالواو والنون بأن في الواحد علامة التأنيث، والواو والنون علامة التذكير، فلو قلنا إنه يجوز أن يجمع بالواو والنون لأدى ذلك إلى أن يجمع في اسم واحد علامتان متضادتان، وذلك لا يجوز، ولهذا إذا وصفوا المذكر بالمؤنث فقالوا "رجل ربعة" جمعوه بالتاء بلا خلاف، فقالوا "ربعات" ولم يقولوا: ربعون، والذي يدل على صحة هذا القياس أنه لم يسمع من العرب في جمع هذا الاسم أو نحوه إلا بزيادة الألف والتاء، كقولهم في جمع طلحة "طلحات"، وفي جمع هبيرة "هبيرات".

(١) الإنصاف (١/ ٣٤: ٣٧)، والتبيين (ص ٢١٩ - ٢٣٣)، وشرح التسهيل (١/ ٨٥)،

والمغنى لابن فلاح (٢/ ٧٥، ٧٩).

(٢) الكتاب (٣/ ٣٩٤).

قال الشاعر:

رَجَمَ اللَّهُ أَعْظَمًا دَفَنُوهَا * * بِسِجِسْتَانٍ طَلْحَةَ الطَّلَحَاتِ (١)

ولم يسمع عن أحد العرب أنهم قالوا: الطلحون ولا الهبيرون، ولا في شيء من هذا النحو بالواو والنون، فإذا كان هذا الجمع مدفوعا من جهة القياس معدوما من جهة النقل فوجب ألا يجوز (٢).

القول الثاني: ذهب الكوفيون (٣) إلى أن الاسم الذي آخره تاء التأنيث إذا سميت به رجلا يجوز أن يجمع بالواو والنون، وذلك نحو: طلحة، وطلحون.

القياس: واحتج الكوفيون بأنه يجوز جمعه بالواو والنون، وعللوا لذلك بأنه في التقدير جمع طلح؛ لأن الجمع قد تستعمله العرب على تقدير حذف حرف من الكلمة، قال الشاعر:

وعقبة الأعقاب في الشهر الأصم (٤)

(١) البيت من الخفيف، وهو لعبيد الله بن قيس الرقيات في ديوانه (ص ٢٠)، والمقتضب (٢ / ١٨٦، ٤ / ٧)، وشرح التسهيل (٣ / ٢٧١). والشاهد فيه قوله: (طلحة الطلحات) حيث سميت مذكرا بمؤنث بالتاء نحو (طلحة) فيجمع بالالف والتاء ولا يجوز بالواو والنون.

(٢) الإنصاف (١ / ٣٥).

(٣) الإنصاف (١ / ٣٤).

(٤) البيت من الرجز، وهو بلا نسبة في المسائل العسكرية (ص ١١٣)، والتذييل (١ / ٣١٢).

القياس مع الفارق وأثره في الحكم النحوي

فكسره على ما لا هاء فيه، وإذا كانت الهاء في تقدير الإسقاط في جمع التكسير جاز جمعه بالواو والنون كسائر الأسماء المجموعة بالواو والنون.

القياس : كما يدل على صحة مذهبهم أنك لو سميت رجلاً بحمراء أو حبلى لجمعته بالواو والنون، لقلت: حمراؤون، وحبلون "، ولا خلاف أن ما في آخره ألف التانيث أشد تمكناً في التانيث مما في آخره تاء التانيث؛ لأن ألف التانيث صيغت الكلمة عليها، ولم تخرج الكلمة من تنكير إلى تانيث، وتاء التانيث ما صيغت الكلمة عليها وأخرجت الكلمة من التنكير إلى التانيث، ولهذا المعنى قام التانيث بالألف في منع الصرف مقام شيين، بخلاف التانيث بالتاء، وإذا جاز أن يجمع بالواو والنون ما في آخره ألف التانيث -وهي أوكد من التاء- فلأن يجوز ذلك فيما آخره التاء كان ذلك من طريق الأولى^(١).

القياس مع الفارق عند أصحاب هذا القول:

أما ما استشهدوا به من السماع فلا يُحتج به من أوجه :

الوجه الأولي: كونه شاذاً والشاذ لا يلتفت إليه، فضلاً عن أن يُجعل دليلاً على شيء .

الوجه الثاني: كونه -مع افتراضنا أنه كثير- قياساً مع الفارق لاختلاف الجمعين؛ لأنه " ليس كل ما جُمع مكسراً جُمع بالواو والنون " ^(٢) .

(١) الإنصاف (١/ ٣٤).

(٢) المسائل العسكرية (ص ١١٣).

الوجه الثالث: كونُ جمعِ التكسير محلَّ تغيير بخلاف جمع السلامة (١) وعليه فلا يُعْبَأُ بِحَذْفِ التَّاءِ فيه.

الوجه الرابع : كلمة (عُقْبَة) تحتل أن تكون عَلَمًا، وعليها أستمِر الجدل، ويحتل أن تكون (الأَعْقَابُ) جَمْعُ (عَقْبَةٍ) بمعنى الإِعْتِقَابِ، لا العلم (٢).

إذن قياس جمع المذكر السالم على جمع التكسير قياس مع الفارق.

كما أجاب أبو البركات الأنباري عن قولهم : (إنه في التقدير جمع طلح) بالفساد؛ لأن الجمع إنما وقع على جميع حروف الاسم، لأننا إياه نجمع، وإليه نقصد، وتاء التأنيث من جملة حروف هذا الاسم، فلم ننزعها عنه قبل الجمع وإن كان اسما لمذكر؛ لئلا يكون بمنزلة ما سمي به ولا علامة فيه، فالتاء في جمعه مكان التاء في واحدة (٣).

وأما قولهم "إنا أجمعنا على أنك لو سميت رجلا بحمراء وحبلَى نقلت في جمعه: حمراؤون وحبلون إلى آخر ما قدروا..." بأن هذا أيضا قياس مع الفارق؛ لأنه إنما جمع ما في آخره ألف التأنيث بالواو والنون لأنها يجب قلبها إلى بدل، لأنها صيغت عليها الكلمة، فنزلت منزلة بعضها، فلم تقتصر إلى أن تعوض بعلامة تأنيث الجمع، بخلاف التاء، فإنها يجب

(١) المقاصد الشافية (٢ / ٢٢١).

(٢) المسائل العسكرية (ص ١١٣)، وهمع الهوامع (١ / ١٦٧).

(٣) الإنصاف (١ / ٣٥).

القياس مع الفارق وأثره في الحكم النحوي

حذفها إلى غير بدل، لأنها ما صيغت عليها الكلمة، وإنما هي بمنزلة اسم ضم إلى اسم، فجعلت علامة تأنيث الجمع عوضاً منها^(١).

إذن قياس طلحة على حمراء وحبل على قياسي مع الفارق.

القول الثالث: ذهب ابن كيسان^(٢) إلى جواز جمعه بالواو والنون، إلا أنه يفتح اللام فيقول الطلحون -بالفتح- كما قالوا "أرضون" حملاً على أرضات.

واحتج بأنه إنما جاز جمعه بالواو والنون وذلك لأن التاء تسقط في الطلحات، فإذا سقطت التاء وبقي الاسم بغير تاء جاز جمعه بالواو والنون، كقولهم: "أرض وأرضون" وكما حركت العين من أرضون بالفتح حملاً على أرضات فكذلك حركات العين من "الطلحون" حملاً على الطلحات؛ لأنهم يجمعون ما كان على "فعلة" من الأسماء دون الصفات على "فعلات" ^(٣).

القياس مع الفارق: وأما قول ابن كيسان "إن التاء تسقط في الطلحات، فإذا سقطت التاء جاز أن تجمع بالواو والنون". فهو قياس مع الفارق؛ لأن التاء وإن كانت محذوفة لفظاً إلا أنها ثابتة تقديراً؛ لأن الأصل فيها أن تكون ثابتة، ألا ترى أن الأصل أن تقول في جمع مسلمة "مسلمات" وصالحة "صالحات" إلا أنهم لما أدخلوا تاء التأنيث في الجمع حذفوا هذه التاء التي كانت في الواحد؛ لأنهم كرهوا أن يجمعوا بينهما، لأن كل واحدة منهما علامة تأنيث، ولا يجمع في اسم واحد علامتا تأنيث،

(١) المصدر السابق (٣٦/١).

(٢) الإنصاف (٣٥/١)، والبرود الضافية (ص ١٢٥٩).

(٣) الإنصاف (٣٤/١).

فحذفوا الأولى فقالوا "مسلمات، وصالحات" وكان حذف الأولى أولى لأن في الثانية زيادة معنى، ألا ترى أن الأولى تدل على التأنيث فقط، والثانية تدل على التأنيث والجمع، وهي حرف الإعراب، فلما كان في الثانية زيادة معنى كان تنقيتها وحذف الأولى أولى، فهي وإن كانت محذوفة لفظاً إلا أنها ثابتة تقديراً، فصار هذا بمنزلة ما حذف لالتقاء الساكنين؛ فإنه وإن كان محذوفاً لفظاً إلا أنه ثابتاً تقديراً، فكذلك ههنا، وإذا كانت التاء المحذوفة ههنا في حكم الثابت فينبغي أن لا يجوز أن تجمع بالواو والنون كما لو كانت ثابتة^(١).

إذن قياس جمع المذكر السالم على جمع المؤنث السالم قياس مع الفارق.

والذي يدل على ضعف ما ذهب إليه فتح العين من قول "الطلحون" لأن الأصل في الجمع بالواو والنون أن يسلم فيه لفظ الواحد في حروفه وحركاته، والفتح قد أدخل في جمع التصحيح تكسيراً.

فأما قوله "إن العين حركت من أرضون بالفتح حملاً على أرضات" قلنا: لا نسلم، وإنما غير فيه لفظ الواحد؛ لأنه جمع على خلاف الأصل؛ لأن الأصل في الجمع بالواو والنون أن يكون لمن يعقل، ولكنهم لما جمعوه بالواو والنون غيروا فيه لفظ الواحد تعويضاً عن حذف تاء التأنيث منه تخصيصاً له بشيء لا يكون في سائر أخواته، مع أن هذا التعويض تعويض جواز، لا تعويض وجوب، ألا ترى أنهم لا يقولون في جمع شمس شمسون ولا في جمع قدر قدرون، فلما كان هذا الجمع في أرض على

(١) المصدر السابق (١/٣٦).

القياس مع الفارق وأثره في الحكم النحوي

خلاف الأصل أدخل فيه ضرب من التغيير، ففتحت العين منه إشعاراً بأنه جمع بالواو والنون على خلاف الأصل.

فأما إذا جمع من يعقل بالواو والنون فلا يجوز أن يجعل بهذه المنزلة؛ لأن جمعه بالواو والنون بحكم الأصل لا بحكم التعويض؛ فلا يجوز أن يدخله ضرب من التغيير كما كان ذلك في أرضون ويخرج على هذا حذف التاء وفتح العين من طلحات: أما حذف التاء فلأن التاء الثانية صارت عوضاً عنها لأنها للتأنيث كما أنها للتأنيث، وأما أنتم فحذفت من غير عوض، فبان الفرق؛ وأما فتح العين فلأجل الفصل بين الاسم والصفة، فإن ما كان على فعلة من الأسماء فإنه يفتح منه العين نحو قصعات وجفئات، وما كان صفة فإنه لا تحرك منه العين، نحو: خدلات وصعبات.

وأما جمع التصحيح بالواو والنون فلا يدخله شيء من هذا التغيير، ألا ترى أنه لا يفرق فيه بين الاسم والصفة؛ فلا يقال في الاسم بالفتح نحو عمرون وبكرون؛ وإنما يقال بالسكون، نحو: عمرون وبكرون، كما يقال في الصفة نحو خدلون وصعبون، فبان الفرق بينهما^(١).

إن قياس (طلحون) على (أرضون) قياس مع الفارق.

ويبدو لي: أن ما ذهب إليه البصريون هو الراجح، وذلك؛ لأن في الواحد علامة التأنيث، والواو والنون علامة التنكير، فلو قلنا إنه يجوز أن يجمع بالواو والنون لأدى ذلك إلى أن يجمع في اسم واحد علامتان متضادتان، وذلك لا يجوز، كما بطل رأي الكوفيين وابن كيسان بالفارق في قياسهم.

(١) الإنصاف (٣٧/١).

المسألة الثالثة: (ذا) وشرط موصوليتهما

قد اختلف النحويون في مجيء "هذا" وما أشبهه من أسماء الإشارة اسما موصولاً:

القول الأول: ذهب البصريون إلى أن "هذا" وما أشبهه من أسماء الإشارة لا يكون بمعنى الذي، وكذلك سائر أسماء الإشارة لا تكون بمعنى الأسماء الموصولة، وقد اشترطوا لموصولية (ذا) ثلاثة أمور:

أحدها: ألا تكون للإشارة، نحو: "من ذا الذاهب؟" و"ماذا التواني؟" أي من هذا الذاهب؟ وما هذا التواني؟.

والثاني: ألا تكون ملغاة، وذلك بتقديرها مركبة مع "ما" في نحو: "ماذا صنعت"، كما قدرها كذلك من "قال عمّاذ تسأل" فأثبت الألف، لتوسطها.

والثالث: أن يتقدمها استفهام بـ(ما) باتفاق، أو بـ(من) على الأصح، كقول لبيد:

أَلَا تَسْأَلَانِ الْمَرْءَ مَاذَا يُحَاوِلُ * * أَحَبُّ فَيَقْضَى أَمْ ضَلَالٌ وَبَاطِلٌ^(١)

وقول يزيد بن مفرغ:

أَلَا إِنْ قَلْبِي لَدَى الظَّاعِنِينَ * * حَزِينٌ فَمَنْ ذَا يُعْزِي الْحَزِينَ^(٢)

(١) البيت من الطويل، ينظر الديوان (ص ٨٤)، والبيت في: الأصول (١٤٩/٢)، وشرح التسهيل لابن مالك (٢١٩/١)، والشاهد فيه استعمال (ذا) اسما موصولا بعد (ما) الاستفهامية.

(٢) البيت من المتقارب، ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (١٩٩/١)، والتذييل (٤٣/٣) والشاهد فيه كالذي قبله.

حجة البصريين أن الأصل في "هذا" وما أشبهه من أسماء الإشارة أن تكون دالة على الإشارة، و"الذي" وسائر الأسماء الموصولة ليست في معناها؛ فينبغي أن لا تحمل عليها، وهذا تمسك بالأصل واستصحاب الحال، وهو من جمل الأدلة المذكورة.

القول الثاني: ذهب الكوفيون إلى أن "هذا" وما أشبهه من أسماء الإشارة يكون بمعنى الذي والأسماء الموصولة، نحو "هذا قال ذاك زيد"، أي: الذي قال ذاك زيد، ولا يشترطون تقدّم (ما) ولا (من).

حجة الكوفيين : أنه قد جاء ذلك في كتاب الله تعالى وكلام العرب، قال قال تعالى: ﴿وَمَا تِلْكَ يَمِينُكَ يَمْوَسَّىٰ﴾ طه: ١٧، والتقدير فيه: ما التي بيمينك، فما: مبتدأ، وتلك: خبره، وبيمينك: صلة (تلك)، يريد: والذي تحملين طليق؛ فدل على أن أسماء الإشارة تكون بمعنى الأسماء الموصولة^(١).

ومن الشعر قول الشاعر:

عَدَسٌ مَا لِعَبَادٍ عَلَيْكَ إِمَارَةٌ ... أُمْنِيَّتِي، وَهَذَا تَحْمِلِينَ طَلِيقُ^(٢)

القياس مع الفارق في المسألة: جوز الكوفيون استعمال (ذا) موصولا دون (ما) كما لو كانت مع (ما) أو من، ومنعه البصريون، وفرقوا

(١) الإنصاف (٥٩٠/٢).

(٢) البيت من الطويل، ينظر: الديوان (ص ١٧٠)، والشاهد فيه قوله: (وهذا تحملين طليق) على رأي الكوفيين حيث يجوز كون (ذا)، وجميع أسماء الإشارة أن تكون موصولة بغض النظر عن هاء التنبيه التي تتصل بهذه الأسماء، والتقدير: والذي تحملينه طليق.

بأن (ما) الاستفهامية إذا انضمت إلى (ذا) أكسبته معناها، فخرج من التخصيص إلى إبهام (الذي)، قال صاحب البسيط: ولا قياس مع الفارق^(١).

توضيح الفارق: إذا تقدمت (ما) أو (من) على (ذا) يجوز أن تكون للإشارة ؛ لأن (من) أو (ما) الاستفهاميتين إذا انضمتا إلى (ذا) أكسبتهما معناها، فخرجت (ذا) من التخصيص إلى إبهام (الذي).

وقد بطل قياس الكوفيين من حمل (ذا) بدون اتصالها بـ (ما) أو (من) عليها لو اتصالا بها بوجود الفارق بينهما في المعنى، كما أشار إلى ذلك صاحب البسيط، فـ (ذا) تفيد الاختصاص والتعيين بدون (ما) أو (من)، أما مع اتصالها بهما فهي تفيد الإبهام؛ لأن (ما) الاستفهامية تفيد السؤال عن شيء مبهم، وكذلك (من)، والله أعلم.

وأما قوله تعالى: ﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَمْوَسَى﴾ فلا حجة لهم فيه؛ لأن (تلك) معناها الإشارة وليست بمعنى التي، والتقدير فيه: أي شيء هذه بيمينك و(تلك) بمعنى هذه كما يكون (ذلك) بمعنى هذا، قال الله تعالى: ﴿الَّذِينَ هُمْ عَنْ آلِهِمْ وَنُسُلِهِمْ لَمْ يَرْهَبُوا﴾ البقرة: ١ - ٢، أي: هذا الكتاب، والجار والمجرور في قوله تعالى: في موضع نصب على الحال كأنه قال: أي شيء هذه كائنة بيمينك.

ويبدو لي: أن ما ذهب إليه البصريون من أن (هذا) وما أشبهه من أسماء الإشارة لا يكون بمعنى الذي، وكذلك سائر أسماء الإشارة لا تكون بمعنى الأسماء الموصولة؛ لأن الأصل في (هذا) وما أشبهه من

(١) الأشباه والنظائر (٢/٥٣٧).

أسماء الإشارة أن تكون دالا على الإشارة، و(الذي) وسائر الأسماء الموصولة ليست في معناها؛ فينبغي أن لا يحمل عليها، وهذا تمسك بالأصل واستصحاب الحال.

المسألة الرابعة: عامل الرفع في المبتدأ والخبر

إن الإعراب الذي يوجد في آخر الكلمة عند التركيب في الجملتين الاسمية والفعلية هو أثر لعامل؛ فكل إعراب لا بد له من عامل، هذا ما اتفق عليه النحويون، لكن الخلاف أحيانا يقع بينهم في تعيين هذا العامل، من ذلك اختلافهم في رافع المبتدأ والخبر على النحو التالي.

القول الأول: ذهبوا إلى أن العامل في المبتدأ: الابتداء، والعامل

في الخبر: المبتدأ، وهو ما ذهب إليه جمهور البصريين^(١).

قال سيبويه: "وأما الذي يبني عليه شيء هو فإن المبني عليه يرتفع به كما ارتفع هو بالابتداء، وذلك قولك : عبد الله منطلق، ارتفع عبد الله لأنه ذكر لتبني عليه المنطلق، وارتفع المنطلق لأن المبني على المبتدأ بمنزلته"^(٢).

وقال في باب ما ينصب؛ لأنه يقبح أن يوصف بما بعده ويبني

على ما قبله^(٣): " وتأخير الخبر في الابتداء أقوى؛ لأنه عامل فيه"^(٤)،

وقال: " فالمبتدأ مسند إليه والمبني عليه مسند وهو العامل فيه"^(٥).

(١) إرشاد السالك (١٦٠ ، ١٦١).

(٢) الكتاب (١٢٧/٣)، وانظر (٨١/١، ٤٠٦) ، (١٦٠/٢).

(٣) الكتاب (١٢٢/٢).

(٤) المصدر السابق (١٢٤/٢) .

(٥) المصدر السابق (٧٨/٢).

القول الثاني: ذهب المبرد^(١)، وابن السراج^(٢) إلى أن المبتدأ يرتفع بالابتداء، والخبر يرتفع بالابتداء والمبتدأ معًا.

قال المبرد: بأن العامل في المبتدأ هو الابتداء، والعامل في الخبر الابتداء والمبتدأ، حيث قال: «قولك: زيد منطلق، فزيد مرفوع بالابتداء، والخبر رفع بالابتداء والمبتدأ»^(٣).

ووجه هذا القول: أن الابتداء والمبتدأ ليسا بشيئين يتصور انفصال أحدهما عن صاحبه، وإذا اقتضى المبتدأ الخبر اقتضاه الابتداء أيضًا، وإذا اشتركا في اقتضائه وجب أن يشتركا في العمل فيه، وقد مثلوا هذا بالنار والقدر والماء، وذلك أن النار تعمل في القدر فتحمى، ثم إنهما جميعًا يتناصران على العمل في الماء وإحمائه، فكذلك التعري يعمل في زيد في قولك: زيد ضارب، ثم يعملان جميعًا في ضارب . وهذا تمثيل يقصد به التقريب^(٤).

وقد رد هذا القول بما يأتي: أن المبتدأ اسم والأصل في الأسماء ألا تعمل وإذا لم يكن لها تأثير في العمل والابتداء له تأثير،

(١) المقتضب (٤٩/١).

(٢) الأصول (٥٨/١).

(٣) المقتضب (٤٩/١).

(٤) أسرار العربية (ص: ٧٦)، التبيين (ص: ١٣٥)، شرح المفصل لابن يعيش (٨٥/١).

القياس مع الفارق وأثره في الحكم النحوي

فإضافة ما لا تأثير له إلى ما له تأثير لا تأثير له ^(١)، وأنه يؤدي إلى عمل عاملين في معمول واحد ^(٢).

القول الثالث: أن المبتدأ يرتفع بالابتداء، والخبر يرتفع بالابتداء ولكن بواسطة المبتدأ، وهو مذهب الأنباري ^(٣)، وابن يعيش ^(٤).

قال ابن يعيش: «والذي أراه أن العامل في الخبر هو الابتداء وحده على ما ذكره كما كان عاملاً في المبتدأ إلا أن عمله في المبتدأ بلا واسطة، وعمله في الخبر بواسطة المبتدأ يعمل في الخبر عند وجود المبتدأ، وإن لم يكن للمبتدأ أثر في العمل إلا أنه كالشرط في عمله كما لو وضعت ماء في قدرة ووضعتها على النار، فإن النار تسخن الماء، فالتسخين حصل بالنار عند وجود القدر لا بها فكذلك هنا» ^(٥).

القياس عند أصحاب هذا القول: قاسوا عمل الابتداء في الخبر بواسطة المبتدأ على الفعل العامل في المفعول معه بواسطة الواو، وعلى أدوات الشرط العاملة في الجواب بواسطة فعل الشرط.

القياس مع الفارق: وردّه ابن مالك بأنه قول يقتضي كون العامل معنى متقوياً بلفظ، والمعروف كون العامل لفظاً متقوياً بلفظ كتنقوى

(١) الإنصاف (٥٧/١)، وشرح المفصل لابن يعيش (٨٥/١)، وشرح الكافية لابن فلاح (٣٥٦/١).

(٢) شرح الكافية لابن فلاح (٣٥٦/١).

(٣) الإنصاف (٥٧/١).

(٤) شرح المفصل (٨٥/١).

(٥) شرح المفصل لابن يعيش (٨٥/١).

الفعل بواو المصاحبة، أو كون العامل لفظاً متقوياً بمعنى كتقوى المضاف
بمعنى اللام أو معنى من، فالقول بأن الابتداء عامل مقوى بالمبتدأ لا نظير
له، فوجب رده^(١).

ورده أبو حيان : بأن أداة الشرط وفعله لفظان فإذا قوي أحدهما
بالآخر لم يكن بدعاً، وأما الابتداء والمبتدأ فمعنى ولفظ، فلو قوي اللفظ
بالمعنى لكان قريباً، بخلاف ما يحاولونه من العكس، فإنه بعيد، ولا نظير
له^(٢).

ورده ابن التنسي بأن القياس على الفعل العامل في المفعول معه
بواسطة الواو، وعلى أدوات الشرط العاملة في الجواب بواسطة فعل الشرط
لا يصح ذلك؛ إذ هو قياس مع وجود الفارق، لأن المقيس عليه لفظ تقوى
بلفظ، بخلاف محل النزاع، فإنه معنوي تقوى بلفظي فبان الفرق^(٣).

فالقياس مع الفارق عند ابن مالك وأبي حيان وابن التنسي يتمثل
في أن الأصل أن العامل اللفظي يتقوى بلفظ مثله، أو لفظي يتقوى
بمعنى، أما كون العامل المعنوي يتقوى بعامل لفظي فعلى خلاف الأصل.

القول الرابع: الابتداء عامل في المبتدأ والخبر، وهو ظاهر
مذهب الزمخشري ' حيث قال: «وكونهما مجردين للإسناد هو رافعهما»^(٤).

(١) شرح التسهيل (٢٧١/١).

(٢) التذليل والتكميل (٢٦٠/٣ ، ٢٦١).

(٣) شرح التسهيل للتنسي (٨٧٠/١).

(٤) المفصل (ص: ٧٠).

القياس عند أصحاب هذا القول: وقد احتج هؤلاء بأن الابتداء لما كان عاملاً في المبتدأ وجب أن يكون عاملاً في الخبر قياساً على (كان) و(ظننت) ^(١).

القياس مع الفارق : واعترض ابن فلاح هذا القياس من ثلاثة أوجه: ^(٢)

أحدها: أن الابتداء ليس وصفاً للخبر، فيمتنع جعله عاملاً فيه.

والثاني: حصول الفارق بينه وبين العامل اللفظي، فإن اللفظي أقوى من المعنوي، ولذلك عمل في شيئين.

والثالث: أن العامل مع المعمول إذا سمي بهما حكياً، ولو سمي بالمبتدأ لم يحك.

ورد ابن مالك هذا القياس بالفرق من عدة أوجه ^(٣):

الأول: أن العامل اللفظي أقوى من المعنوي من حيث جمع اللفظ والمعنى، ولا يوجد في الأقوى ما يعمل رفيعين من غير اتباع، لا بالاستقلال، ولا بالمشاركة، فأولى أن يمتنع ذلك في الأضعف المنفرد بأحد الوصفين .

الثاني: أن المعنى الذي ينسب إليه العمل، ويمنع وجوده دخول عامل على مصحوبه كالتمني والتشبيه أقوى من الابتداء لأنه لا يمنع وجوده

(١) التبيين (ص ١٣٧)، وشرح المفصل لابن يعيش (١/٨٥).

(٢) شرح الكافية (١/٣٦٦).

(٣) شرح التسهيل (١/٢٦٩، ٢٧٠).

دخول عامل على مصحوبه، والأقوى لا يعمل إلا في شيء واحد، وهو الحال؛ والابتداء الذي هو أضعف أحق بأن لا يعمل إلا في شيء واحد.

الثالث: أن الابتداء معنى قائم بالمبتدأ؛ لأن المبتدأ مشتق منه، والمشتق يتضمن معنى ما اشتق منه، وتقديم الخبر على المبتدأ ما لم يعرض مانع جائز بالإجماع من أصحابنا، فلو كان الابتداء عاملاً في الخبر لزم من جواز تقديمه على المبتدأ تقديم معمول العامل المعنوي الأضعف، وتقديم معمول العامل المعنوي الأقوى ممتنع، فما ظنك بالأضعف؟.

الرابع: أن رفع الخبر عمل وجد بعد معنى الابتداء ولفظ المبتدأ، فكان بمنزلة وجود الجزم بعد معنى الشرط والاسم الذي تضمنه، فكما لا ينسب الجزم لمعنى الشرط بل للاسم الذي تضمنه، كذلك لا ينسب رفع الخبر للابتداء بل للمبتدأ^(١).

كما أجاب ابن التنسي - بأن من استدل بأن الابتداء كما عمل في المبتدأ عمل في الخبر قياساً على "كان" و "ظن" و "إن" وأخواتها- بالفرق بين المقيس والمقيس عليه، إذ المقيس عليه عوامل لفظية قوية، ومحل النزاع عامل معنوي ضعيف، والقياس مع وجود الفارق لا يصح^(٢).

فالقياس مع الفارق عند ابن فلاح وابن مالك وابن التنسي يتمثل في أن قياس العامل المعنوي على العامل اللفظي في رفع شيئين شيء ضعيف لأن العامل المعنوي أضعف من العامل اللفظي.

(١) شرح التسهيل (٢٧١/١)

(٢) شرح التسهيل للتنسي (٨٧١/١).

القول الخامس : أن المبتدأ يرفع الخبر، والخبر يرفع المبتدأ مطلقاً، وسواء أكان في الخبر ذكر للمبتدأ أم لا يكون له ذكر ^(١).

وقد احتج هؤلاء بعدة أوجه:

الوجه الأول ^(٢) : أن المبتدأ لا بد له من خبر، والخبر لا بد له من مبتدأ، فلما كان كل واحد منهما لا ينفك من الآخر ويقضي صاحبه عمل كل واحد منهما في صاحبه مثل محل صاحبه فيه، ولا يمتنع أن يكون الشيء عاملاً ومعمولاً في حال واحدة، وقد جاء لذلك نظائر منها قوله تعالى: ﴿ أَيُّ مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى ﴾ [الإسراء: ١١٠]، فنصب أيّاً (تدعوا) وجزم (تدعوا) بـ (أي)، فكان كل واحد منهما عاملاً ومعمولاً في حال واحدة، ومثله قوله تعالى: ﴿ أَيِنَّمَا تَكُونُوا يَدْرِكَكُمُ الْمَوْتُ ﴾ [النساء: ٧٨]، فأينما منصوب بـ (تكونوا)؛ لأنه الخبر، و(تكونوا) مجزوم بـ (أينما). وذلك كثير في كلامهم، فكذاك ههنا.

القياس مع الفارق عند أصحاب هذا القول : وردَّ العكبريُّ هذا الحجة من جهة أن عمل كل واحد منهما في صاحبه تأثير فيه، والمؤثر يجب أن يكون أقوى من المؤثر فيه، وذلك مستحيل هنا؛ لأن اشتراكهما في

(١) شرح الكافية لابن فلاح (٣٥٠/١)، والتذييل والتكميل (٢٦٠/٣)، واللمع (٣١١/١).

(٢) الإنصاف (٥٦/١)، والتبيين (ص: ١٣٠)، وشرح المفصل لابن يعيش (١/١).

التأثير يدل على استوائهما في القوة، فيمتنع تأثير أحدهما في الآخر، وليست الجملة مختلفة حتى تكون من باب الجهتين^(١).

كما أجاب الخصري بأن قياس عمل المبتدأ في الخبر والخبر في المبتدأ على عمل (أيما) في فعل الشرط وعمل فعل الشرط فيها قياس مع الفارق لاختلاف جهة العمل في الشرط، حيث عملت (أيما) في الفعل الجزم، وعمل الفعل فيها النصب، بينما عمل المبتدأ الرفع في الخبر، وعمل الخبر الرفع في المبتدأ، فاختلفت جهة العمل فلم يتطابقا^(٢).

فالقياس مع الفارق عند الخصري يتمثل في اختلاف جهة العمل مع (أيما)، و(أيما) واتحادها مع المبتدأ والخبر.

ويبدولي : أن ما ذهب إليه جمهور البصريين هو الراجح فالعامل في المبتدأ إنما هو الابتداء والعامل في الخبر هو المبتدأ؛ لأن المذهب الأخرى قد تطرق إلى أدلتهم القياسية وجود الفارق بين المقيس والمقيس عليه.

المسألة الخامسة: حكم تقديم الخبر وتأخيره في نحو: زيد قائم

يجوز تقديم الخبر وتأخيره عند البصريين، في نحو: زيد قائم، وقائم زيد، خلافاً للكوفيين والأخفش فإنه عندهم يرتفع الظاهر به، ويبطل المبتدأ؛ وإنما جاز تقديم الخبر عند البصريين اهتماماً به ليستفيد السامع الحكم من

(١) التبيين (ص: ١٣٠ ، ١٣١).

(٢) التذييل والتكميل (٢١٥/١).

القياس مع الفارق وأثره في الحكم النحوي

أول وهلة؛ لأنه لو قدم المبتدأ لبقى ذهن السامع متردداً بين الأحكام الكثيرة قبل ذكر الحكم المقصود.

حجة الكوفيين من وجهين: (١)

أحدهما: أن المبتدأ ذات والخبر صفة، والذات قبل الصفة بالاستحقاق، فوجب أن يكون قبله في الذكر قياساً على التوابع، والجامع التبعية المعنوية.

والثاني: أن الخبر لا بد أن يتضمن الضمير فلو قدم لأدى إلى الإضمار قبل الذكر، وذلك غير جائز؛ لأن الضمير هو اللفظ المشار به إلى أمر معلوم، فقبل صيرورته معلوماً كانت الإشارة محالاً، فكان الإضمار قبل الذكر محالاً.

القياس مع الفارق : والجواب عن الأول: أن ذلك يقتضي أن يكون تقديم المبتدأ أولى لا واجباً، وأمّا القياس على التوابع فأجاب ابن فلاح^(٢) بوجود الفارق؛ لأن التوابع تشارك المتبوع في الجهة، فكأنها هو، والشيء لا يتقدم على نفسه، وأمّا الخبر فإنه لا يشاركه في الجهة فجاز أن يتقدم عليه.

وعن الثاني: أنه ينوي به التأخير فلا يكون إضماراً قبل الذكر كقولهم: " في أكفانه لف الميت و " في بيته يؤتى الحكم، وفي التنزيل : ﴿ فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُّوسَى ﴾ طه: ٦٧.

(١) الباب (١/١٤٢).

(٢) شرح الكافية (ص ٤١١).

حجة البصريين: قوله تعالى: ﴿ أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ اجْتَرَحُوا السَّيِّئَاتِ أَنْ نَجْعَلَهُمْ كَالَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَوَاءٌ نَحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ ﴾ (١) الجاثية: ٢١ والتسوية صفة إضافية للمحيا والممات، فكان (سواءً) هو الخبر.

وأيضاً فإنَّ الرفع للفاعل لم يعتمد على شيء، فنقصت رتبته عن رتبة الفعل، وأمّا إذا اعتمد على ما ذكرنا في الظرف فإنه يرتفع الخلاف، ويجوز أن يرتفع به عند البصريين، ويجوز أن يكون خبره مثبتاً إن كان مطابقاً للمبتدأ كقولك: أقائم زيد؟ (١) وفي التنزيل: ﴿ قَالَ أَرَأَيْتُ أَنتَ عَنْ ءَالِهَتِي يَا إِبْرَاهِيمُ ﴾ مريم: ٤٦.

وبدولي : أنه يجوز تقديم الخبر وتأخيره، في نحو: زيد قائم، وقائم زيد، خلافاً للكوفيين والأخفش؛ وإنما جاز تقديم الخبر عند البصريين اهتماماً به ليستفيد السامع الحكم من أول وهلة؛ لأنه لو قدم المبتدأ ل بقي ذهن السامع متردداً بين الأحكام الكثيرة قبل ذكر الحكم المقصود، كما أن قياس الخبر على الصفة في منع التقديم قياس مع الفارق، وهو لأن التوابع تشارك المتبوع في الجهة، فكأنها هو، والشيء لا يتقدم على نفسه، وأمّا الخبر فإنه لا يشاركه في الجهة فجاز أن يتقدم عليه.

(١) شرح الكافية (ص ٤١١).

المسألة السادسة: هل يصح وقوع الجملة الطلبية خبراً؟

يشترط في الجملة التي تقع خبراً ثلاثة شروط: (١)

الأول: أن تكون مشتملة على رابط يربطها بالمبتدأ.

الثاني: ألا تكون الجملة ندائية، فلا يجوز أن تقول: محمد يا أعدل الناس، على أن يكون محمد مبتدأ وتكون جملة " يا أعدل الناس " خبراً عن محمد.

الثالث: ألا تكون جملة الخبر مصدرة بأحد الحروف: لكن، وبل، وحتى.

وقد أجمع النحويون على ضرورة استكمال الخبر لهذه الشروط الثلاثة.

والصحيح عند الجمهور صحة وقوع القسمية خبراً عن المبتدأ، كأن تقول: زيد والله إن قصدته ليعطينك، كما أن الصحيح عند الجمهور جواز وقع الانشائية خبراً عن المبتدأ، كأن تقول: زيد اضربه، وذهب ابن السراج إلى أنه إن وقع خبر المبتدأ جملة طلبية فهو على تقدير قول، وإليك تفصيل القول في هذه المسألة:

القول الأول: ذهب جمهور النحويين (٢) إلى أن الجملة الطلبية تقع خبراً للمبتدأ، فتكون اسمية وفعلية، فالاسمية نحو: زيد ليته أخوك، وعمره لعله قادم، والأسد لعله يأكلني، وبكر كأنه الأسد، فالتشبيه هنا ليس بخبري

(١) حاشية شرح ابن عقيل (٢٠٣/١).

(٢) مغني اللبيب (ص ٥٣٠)، والتنزيل والتكميل (٢٦٧/٣، ٢٦٨).

ولكنه إنشائي، وزيد سلام عليه، وبكر ويح له وترب لفيه، والفعلية نحو: زيد اضربه، وعمرؤ لا تشتمه، وزيد لا يقصدك، وبكر هلا أكرمته، وزيد نعم الرجل، وعمرؤ وبئس الغلام، وما أحسن زيدا، وزيد أكرم به، وزيد غفر الله له، وبكر اللهم اغفر له، وزيد عسى أن يحج، وزيد عساه يموت غدا.

وفي الإخبار بالجملة الطلبية قال سيبويه: وقد يكون في الأمر والنهي أن يبنى الفعل على الاسم، وذلك قولك: عبد الله اضربه، ابتدأت عبد الله، وفرعته بالابتداء، ونبهت المخاطب له لتعرفه باسمه^(١).

القول الثاني: ذهب ابن السراج^(٢) والأنباري^(٣) إلى أن الجملة الطلبية لا تقع خبرا للمبتدأ من حيث هي طلبية، وحجتهم في ذلك أن الجملة الواقعة خبرا للمبتدأ مؤولة بالمفرد كما تقول: زيد أبوه قائم، فهو في تأويل زيد قائم الأب وكذلك زيد يقوم في تأويل زيد قائم، ولو حاولت تقدير الجملة الطلبية بمفرد لم يصح، لذهاب معنى الطلب إذا قدرت قولك: زيدا اضربه، بقولك: زيد مضروب، بخلاف الجملة الخبرية، فإن معناها لا يذهب بتصويرها بالتقدير إلى المفرد.

القياس عند أصحاب هذ القول: وما جاء مما ظاهره هذا فعلى إضمار القول، فالقائل زيد اضربه، هو على تقدير مقول فيه اضربه يقدر القول في الجملة الطلبية الواقعة خبراً، كما يقدر القول في الجملة الواقعة صلة أو صفة إذا لم تكن خبرية كقوله:

(١) الكتاب (١/١٣٨).

(٢) المقاصد الشافية (١/٦٢٧).

(٣) مغني اللبيب (ص ٥٣٠)، وشرح ابن عقيل (٣/١٩٩).

وَإِنِّي لَرَامٍ نَظْرَةً قَبْلَ النَّبِيِّ * لَعَلِّي وَإِنْ شَطَطْتُ نَوَاهَا أَزُورُهَا^(١)

أي: قبل التي أقول من أجلها لعلّي أزورها، وكذلك قول الآخر في

الصفة:

جاءوا بمذْقٍ هَلْ رَأَيْتَ الذَّنْبَ قَطُّ^(٢)

التقدير: جاءوا بمذق يقول من رآه: هل رأيت الذنب قط؟ والخبر والصفة والصلة يجريان مجرى واحداً، فلذلك يقدر القول مع ما جاء من الإخبار جملة غير خبرية.

القياس مع الفارق في المسألة: أجاب ابن عصفور بالفرق

بينهما من وجهين:

أحدهما: أنّ الخبر محذوف تقديره: مقول فيه، والجملة محكية الخبر، وجاز ذلك لجواز حذف الخبر ولم يجر ذلك في الصفة؛ لأنه لا يجوز حذفها لأن حذفها ينافي معناها.

والوجه الثاني: أن المبتدأ يجوز نصبه بالفعل، إمّا على حذف الضمير، أو على التفسير، ولا يتغير المعنى، فإنّ (زَيْدٌ أَضْرِبْهُ)، و (زَيْدٌ أَضْرِبْ) سواء في المعنى، وأمّا الصفة فلا يصح عملها في الموصوف سواء حذف منها ضميره، أو لم يحذف لأنه معمول لغيرها، فإنك إذا قلت:

(١) البيت من الطويل، وهو للفرزدق في ديوانه (٤١٦/٢) بشرح إيليا الحاوي، ولكن برواية أخرى، والبيت في اللباب (١١٨/٢)، والمقاصد الشافية (١/٢٢٦).

(٢) البيت من الرجز، وهو للعجاج في ملحق ديوانه (٣٠٤/٢)، وشرح التسهيل (٣/٣١١).

مررت برجل اضرته، لم يصح نصب رجل بـ (اضربه) سواء حذف ضميره أو لم تحذف لكونه معمولاً لما قبله، ولأن الصفة تابعة فلا تعمل في المتبوع.

ورد ابن مالك مذهب ابن السراج من وجهين: (١)

أحدهما: أن خبر المبتدأ لا خلاف في أن أصله أن يكون مفردا، والمفرد من حيث هو مفرد لا يحتمل الصدق والكذب، فالجملة الواقعة موقعه حقيقة بالألا يشترط احتمالها للصدق والكذب؛ لأنها نائبة عما لا يحتملها.

قال الشاطبي: " وما قاله صحيح وأيضا لو اشترط في الجملة احتمالها للصدق والكذب للزم من ذلك أن تكون أيضا واقعة موقع ما لا يحتملها؛ لأن المفرد لا يحتملها، فالجملة إذن - وإن كانت خبرية - لا يصح تقديرها بالمفرد لذهاب معنى الخبرية، واحتمال الصدق والكذب، فالحاصل أن الجملتين المحتملة وغير المحتملة بالنسبة إلى تقديرهما بالمفرد سواء، فما يلزم في إحداها يلزم في الأخرى" (٢).

والثاني: أن وقوع الخبر مفردا طلبيا ثابت باتفاق نحو: كيف أنت؟ فلا يمتنع ثبوته جملة طلبية بالقياس لو كان غير مسموع، فكيف وهو مسموع، كقول رجل من طيء:

(١) شرح التسهيل (٣١٠/١، ٣١١).

(٢) مغني اللبيب (٦٢٧/١).

قَلْبُ مَنْ عِيلَ صَيْرُهُ كَيْفَ يَسْلُو * * صَالِيًا نَارَ لَوْعَةٍ وَغَرَامٍ^(١)

وذكر الشاطبي أن ما ذكروه من إضمار القول لا يستقيم معناه، لأن معنى زيد اضربه هو معنى اضرب زيدا من غير فرق، وأنت لو قلت: زيد مقول فيه اضربه لكان مخالفاً لمعنى اضربه فقد أوقعهم هذا التقدير في مثل ما فروا منه، والخبر في هذا المعنى مخالف للصلة والصفة؛ إذ المعنى على تقدير القول فيهما مستقيم وموافق للمعنى المراد، وهو في الخبر مخالف للمعنى المراد، فلا قياس مع وجود الفارق^(٢).

ويضعف هذا التقدير عند ناظر الجيش أيضاً أن المعنى يختلف بسببه، وذلك أنك إذا قلت: زيد اضربه فأنت أمر ومنشئ للاقتضاء، وإذا قلت: زيد مقول فيه: اضربه، أو أقول لك: اضربه فأنت مخبر، وإذا كان كذلك فكيف يقدر ما يؤدي إلى معنى غير المعنى المراد من الكلام أولاً.

وضعه ابن الفخار أيضاً من وجهين: ^(٣) أحدهما: أن هذا التقدير لا يفي بالمطلوب، لأن قولك: «اضربه» طلب، والقول المضمّر ليس بطلب. والآخر: أن المانع من ذلك إن كان كون تلك الجملة غير محتملة للصدق والكذب، فإن هذا المعنى موجود في الخبر المفرد، وهو جائز باتفاق، فإن قالوا: المفرد وإن لم يصح فيه الصدق والكذب من حيث هو مفرد، فإنه

(١) البيت من بحر الخفيف لرجل من طيء. وشاهده: وقوع الخبر وهو قوله: (كيف يسلو) جملة إنشائية. البيت في: شرح التسهيل (١/ ٣١٠)، والتذيل والتكميل (٤/ ٢٧).

(٢) المقاصد الشافية (١/ ٦٢٧).

(٣) شرح الجمل (١/ ٦٢٧).

يصح فيه ذلك مع ما هو خبر عنه، قلنا فما تصنع بنحو: «من أخوك؟»، و«من في الدار؟» و«كيف أنت؟» و«كم مالك؟» ولا خلاف في جوازه.

فالقياص مع الفارق عند ابن عصفور، وابن مالك، وابن الفجار، والشاطبي: يتمثل في أن قياس الخبر على الصلة والصفة في تقدير القول يؤدي إلى فساد المعنى.

ويبدو لي : أن ما ذهب إليه جمهور النحويين من جواز وقوع الجملة الطلبية بأنواعها خبراً جائز، ففيما ذهب إليه الأنباري وابن السراج فساد من حيث المعنى، والقياس على جملة الصلة قياس مع الفارق.

المسألة السابعة: خبر المبتدأ الواقع اسم شرط

قد اختلف النحويون في الجملة الشرطية إذا وقعت خبراً، نحو: من يكرمني أكرمه.

القول الأول: أنهما جميعاً الخبر؛ لأنهما كالجملة الواحدة لارتباطهما، ولا يمنع من ذلك دخول الفاء في الجزاء؛ لأنها لربط الجزاء بالشرط، ولا يصح جعل إحدى المسألتين الخبر دون الأخرى؛ لأن الأخرى إذا لم يكن لها حصة في الخبرية كانت ضائعة، والمعنى يقضي بالحكم على المبتدأ بمجموعهما^(١).

فلا يصح جعل إحدى الجملتين على هذا الرأي الخبر، لأنه لو قطع النظر عن الجملة الثانية لم يتم الحكم على المبتدأ، فلو قلنا : من يقيم لم

(١) شرح الكافية لابن فلاح (٣٨٤/١).

القياس مع الفارق وأثره في الحكم النحوي

يكتمل المعنى ولم تتم الفائدة فلا يصح جعلها الخبر لأن الخبر هو الجزء المتمم للفائدة فلا بد من جعلهما معاً هما الخبر^(١).

وهاتان الجملتان إذا وقعتا خبراً لابد فيهما من رابط يعود على المبتدأ، ولصيرورتهما كالجمله الواحدة جاز أن يعود إلى المبتدأ منهما عائد واحد، وقد يكون هذا العائد في الجملة الأولى ولا يكون في الثانية، وقد يكون في الثانية ولا يكون في الأولى، وإذا كان في كلتا الجملتين ضمير فالرابط واقع بأحدهما، والآخر جاء لمقتضى المعنى ويكون ذلك بمنزلة الجملة الواحدة إذا كان فيهما ضميران نحو: زيد رأيتَه في داره، فيعلم أن الرابط بأحدهما والآخر إنما جاء من أجل المعنى، فلا بد من رابط في الجملتين حتى يعود على المبتدأ، ولهذا فلا يجوز أن يعري كل واحد من الشرط والجزاء من عائد إلى المبتدأ^(٢).

والقول الثاني: أن الشرط هو الخبر؛ لأنه في محل الخبر، ودخول الفاء في الجزاء يمنع كونه خبراً^(٣).

أشار ابن هشام إلى اختلاف النحاة بين كون خبر اسم الشرط الواقع مبتدأ هو جملة الجواب وكونه جملة الشرط فقال: تقول من يكرمني أكرمه فتحتمل من الأوجه الأربعة فإن قدرتها شرطية جزمت الفعلين أو موصولة أو موصوفة رفعتهما أو استفهامية رفعت الأول وجزمت الثاني لأنه جواب

(١) شرح المفصل (١/٨٨-٨٩).

(٢) شرح المفصل (١/٨٨ ، ٨٩)، والكافي (٢/٤٣٢).

(٣) شرح الكافية لابن فلاح (١/٣٨٥).

بغير الفاء ومن فيهن مبتدأ وخبر الاستفهامية الجملة الأولى والموصولة أو الموصوفة الجملة الثانية والشرطية الأولى أو الثانية على خلاف في ذلك^(١).

ثم ذكر ابن هشام رأيه صريحا في مبحث إعراب أسماء الشرط والاستفهام في المغني: "فقال والأصح أن الخبر فعل الشرط لا فعل الجواب وهو يريد جملة فعل الشرط.

وفصل الحديث في تنبيه مستقل، فقال وإذا وقع اسم الشرط مبتدأ فهل خبره فعل الشرط وحده - لأنه اسم تام وفعل الشرط مشتمل على ضميره، فقولك من يقيم: لو لم يكن فيه معنى الشرط لكان بمنزلة قولك كل من الناس يقوم - أو فعل الجواب لأن الفائدة به تمت ولالتزامهم عود الضمير منه إليه على الأصح ولأن نظيره هو الخبر في قولك الذي يأتيني فله درهم، أو مجموعهما لأن قولك من يقيم أقم معه بمنزلة قولك كل من الناس إن يقيم أقم معه، والصحيح الأول وإنما توقفت الفائدة على الجواب من حيث التعلق فقط لا من حيث الخبرية^(٢).

وقال: انظر ما سبق في الصحيح أن خبر اسم الشرط هو جملة الشرط لا جملة الجواب وهذا يتبادر إلى ذهن من لا يتأمل إلى دفعه معتمدا على أن الفائدة إنما تتم بالجواب الذي هو محط الفائدة.

وجواب هذا التوهم أن الفائدة إنما توقفت على الجواب من حيث التعليق لا من حيث الخبرية لأن (مَنْ) اسم للشخص العاقل وضمنت معنى الشرط كما قدمنا فإذا قيل من يقيم أقم معه كان من يقيم مع قطع النظر عما

(١) مغني اللبيب (١/٤٣٣).

(٢) المصدر السابق (١/٦٠٨).

القياس مع الفارق وأثره في الحكم النحوي

ضمنته (مَنْ) من معنى الشرط بمنزلة قولك شخص عاقل يقوم وهذا لا شك في تمامه فلما ضمن معنى الشرط توقف معناه على ذلك الجواب فمن هنا جاء النقص لا من جهة المعنى الإسنادي.

ويوضح أنا نعلم أن الكلام يتألف من المسند والمسند إليه فإذا قيل قام زيد كان مشتملاً على المسند والمسند إليه جميعاً وكذلك يشهد لما تقدم ذكره من أن الخبر هو فعل الشرط لا فعل الجواب ولا تفنقر صحة الكلام إلى ضمير يرجع من الجواب إلى الشرط الحديث الذي أخرجه الإمام أحمد من ملك ذا رحم محرم فهو حر فإن الضمير من قوله هو حر إنما يعود على المملوك لا إلى من الواقعة على المالك^(١).

والقول الثالث: أن الجزء هو الخبر؛ لأتته محط الفائدة، فهو أحق بالخبرية من الشرط؛ لأن المتكلم بذلك يقصد الإخبار بآتته يكرم من يكرمه، فيكون الفعل في المعنى خبراً عن المفعول، كما في ضرب زيد^(٢).

القياس مع الفارق عند أصحاب هذا القول: أن الخبر هو الجزء وحده لأن الفائدة به تمت فهو أحق بالخبرية من الشرط؛ لالتزامهم عود ضمير منه إليه على الأصح كما أن نظيره وهو الخبر في قولك : الذي يأتيه فله درهم، فخير اسم الموصول جملة الجواب الواقعة بعد الفاء وهكذا في اسم الشرط فإن خبره الجواب دون الشرط، لأن المتكلم بذلك يقصد

(١) المباحث المرضية (ص ٣٥).

(٢) شرح الكافية لابن فلاح (١/٣٨٥).

الإخبار بأنه يكرم من يكرمه في قوله من يكرمني أكرمه فيكون الفعل في المعنى خبراً^(١).

وقياس اسم الشرط على اسم الموصول قياس مع الفارق لأن الفعل الذي يلي اسم الموصول لا محل له لأنه صلة الموصول بخلاف الفعل الواقع بعد اسم الشرط فالجهة منفكة، والقياس بينهما قياس مع الفارق.

وضعه ابن فلاح من وجهين:^(٢) أما (أولاً) فلأن فعل الشرط مسند إلى ضمير المبتدأ، والجزاء مسند إلى ضمير المتكلم، فكان المسند إلى ضمير المبتدأ أحق بالخبرية. وأما (ثانياً) فلما قررنا أنه لا يمكن جعل أجزاء الجملة هنا خبراً مع قطع النظر عن الأخرى، لأنه حينئذ لا يتحقق الحكم على المبتدأ إذ يتوقف الحكم على المبتدأ بمجموعهما.

ويبدو لي: أنهما جميعاً الخبر؛ لأنهما كالجملة الواحدة لارتباطهما ولا يمنع من ذلك دخول الفاء في الجزاء؛ لأنها لربط الجزاء بالشرط، ولا يصح جعل إحدى المسألتين الخبر دون الأخرى؛ لأن الأخرى إذا لم يكن لها حصة في الخبرية كانت ضائعة، والمعنى يقضي بالحكم على المبتدأ بمجموعهما.

(١) شرح الكافية لابن فلاح (٣٨٥/٢).

(٢) المصدر السابق (٣٨٥/٢).

المسألة الثامنة: تقدير الخبر في نحو: (كل رجل وضعيته)

إذا كان المبتدأ معطوفاً عليه اسم بواو، وهي نص في المعية، نحو :
كل رجل وضعيته، وليس تَمَّ فعل ولا معناه، فقد اختلفوا في تقدير الخبر في
هذا ونحوه.

القول الأول: ذهب الكوفيون^(١) إلى أنه لا خبر لهذا المبتدأ محذوف، بل
خبره هو (واو) (مع) وما بعدها، كما لو قلت: (كل رجل مع ضيعته)، وربما
قالوا : واو (مع) سدت مسد الخبر، ولم يجعلوها خبراً.

القياس مع الفارق عند أصحاب هذا القول: ضعفه ابن فلاح بأن
قياس (الواو) على (مع) قياس مع الفارق؛ لأن (مع) ظرف، فيصح أن يكون خبراً،
وأما (الواو) فحرف، فلا يصح وقوعه خبراً^(٢).

فالقياس مع الفارق يتمثل في أن قياس الظرف على الحرف لا يصح.
وضعفه الرضي بأن الواو وإن كانت بمعنى (مع) تكون في
اللفظ للعطف في غير المفعول معه، فإذا كان (وضيعته) عطفاً على
المبتدأ لم يكن خبراً^(٣).

القول الثاني: ذهب جمهور البصريين إلى أن الخبر محذوف، وتقديره:
(كل رجل وضعيته مقرونان)^(٤).

(١) شرح التسهيل (٢٨٥/١)، والارتشاف (١٠٩٠/٣).

(٢) شرح الكافية (٤٣٩/١) .

(٣) شرح الرضي (٢٨٢/١).

(٤) شرح الكافية للرضي (٢٨٢/١)، والتذليل (٢٨٢/٣)، والارتشاف (١٠٩٠/٣).

قال سيبويه: "ولو قلت : أنت وشأنك كنت كأنك قلت : (أنت وشأنك مقرونان)، وكل امرئٍ وضعته مقرونان؛ لأن الواو في معنى مع - هنا - يعمل فيما بعدها ما عمل فيما قبلها من الابتداء والمبتدأ" (١).

وقال الرضي: "وقال البصريون: الخبر محذوف، أي كل رجل وضعته مقرونان، وفيه -أيضا- إشكال، إذ ليس في تقديرهم لفظ يسد مسد الخبر فكيف حذف وجوبا؟ وإنما قلنا ذلك لأن الخبر مثنى فمحله بعد المعطوف، وليس بعد المعطوف لفظ يسد مسد الخبر.

ولو جاز أن نقول إن المعطوف ساد مسد الخبر المحذوف بعده، لم يصح الاعتراض على تقدير الكوفيين، في قولك: ضربي زيذا قائما حاصل، بأنه ليس هناك ما يسد مسد الخبر، إذ لهم أن يقولوا - أيضا - تأخر الحال عن محله سد مسد الخبر" (٢).

القول الثالث: ذهب ابن الحاجب (٣) إلى أن الخبر محذوف، وتقديره: (كل رجل مقرون وضعته).

وضعفه الرضي بأنه لو تكلفنا وقلنا : التقدير " كل رجل مقرون وضعته " أي : هو مقرون بضيعته وضيعته مقرونة به، كما تقول: " زيد قائم وعمرو " ثم حذف " مقرون " وأقيم المعطوف مقامه، لبقّي البحث في

(١) الكتاب (١/٣٠٠).

(٢) شرح الرضي (١/٢٨٢).

(٣) شرح المقدمة الكافية (ص ٢٦).

حذف خبر المعطوف وجوباً من غير ساء مسدّد، ويجوز أن يقال عند ذلك: إن المعطوف أجرى مجرى المعطوف عليه في وجوب حذف خبره ^(١).

ورّدّه ابن فلاح: "وهذا ضعيف؛ لأنّ المعطوف يشارك المعطوف عليه في الحكم عليهما، ولا يحكم على المثني بالمفرد" ^(٢).

القول الرابع: قدر ابن أبي الربيع ^(٣) الخبر: (كل رجل مع ضيعته وضيعته معه)، ثم حذف من الأول ما دل الثاني عليه، وحذف من الثاني ما دل الأول عليه، أعني أن "مع" الأولى حذفت لمكان واو العطف؛ لأنها قد تكون مع المصاحبة، فتقول: استوى زيد وعمرو أي استوى معه ثم حذف من خبر الأول ما أثبت نظيره في الثاني وحذف من الثاني ما أثبت نظيره في الأول فقالوا كل رجل وضيعته، وزيد وكتابه.

وعلى هذا يظهر الفرق بين تقدير الجمهور: (كل رجل وضيعته مقرونان)، وتقدير ابن أبي الربيع: كل رجل مع ضيعته وضيعته معه، فقد جعل الجمهور الكلام جملة واحدة، بينما جعله ابن أبي الربيع الكلام جملتين، وقد رد أبو حيان تقدير ابن أبي الربيع وصرح بأن تقدير الجمهور أولى، بناء على أن جعل الكلام جملة واحدة أولى من جعله جملتين، وهذا لا يتأتى إلا على تقدير الجمهور ^(٤).

(١) شرح الرضي (٢٨٣/١).

(٢) شرح الكافية (٤٣٩/١).

(٣) الكافي في الإفصاح (٣٧٠/٢).

(٤) التذييل والتكميل (٢٨٥/٢).

القول الخامس: ذهب الصيمري إلى أنه يجوز أن ينتصب عن تمام الاسم، فأجاز: كل رجل وضيعته، وقاس ذلك علي قول العرب: كيف أنت وقصة من تريد؟^(١).

القياس مع الفارق على مذهب الصيمري: وهذا قياس فاسد؛ لأن جملة المبتدأ والخبر هنا في معنى الفعل، فعولت معاملته؛ إذ المعني: كيف تكون وقصة؟ وإذا لم تكن الجملة في معنى الفعل لم يجز النصب، لو قلت: (زيد أخوك وعمرا) لم يجز، فإذا لم يجز بعد الجملة التي ليست في معنى الفعل فكيف بعد المفرد، وأيضا المفعول معه فضلة، والفضلات هي من قبيل المفعولات، فلا تنتصب إلا بالفعل أو ما جري مجراه^(٢).

ويبدو لي: أن ما ذهب إليه البصريون هو الراجح، فما قاله الكوفيون مردود بأن الواو وإن كانت بمعنى "مع" فإنها تكون في اللفظ للعطف في غير المفعول معه، فإذا كانت: (وضيعته) عطفاً على المبتدأ لم يكن خبراً^(٣)، ثم إنه لا يمكن قياس (الواو) على (مع) حتى وإن كانت بمعناها، لأن هذا يوهم أنها خبر عن الأول، وهذا لا يصح، فالقياس قياس مع الفارق؛ لأن (مع) ظرف فيصح أن تكون خبراً، أما (الواو) فحرف، والحرف لا يصح أن يقع خبراً^(٤). فقد بَانَ القياس مع الفارق في الحجج القياسية التي استدل بها الكوفيون والأخفش والصيمري.

(١) التبصرة والتذكرة (٢٥٧/١).

(٢) التذييل (١٠١/٨).

(٣) شرح الرضي (٢٨٢/١).

(٤) شرح الكافية لابن فلاح (٤٣٩/١).

المسألة التاسعة: حكم تعدد الخبر لفظاً ومعنى

تعدد الخبر على نوعين: إما أن يتعدد الخبر لتعدد صاحبه المبتدأ حقيقة نحو: بنو زيد فقيه وكاتب وشاعر، أو حكماً كقوله تعالى: ﴿اعْلَمُوا أَنَّمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا لَمَبٌ وَهُوَ زِينَةٌ وَتَفَاخُرٌ بَيْنَكُمْ وَتَكَاثُرٌ فِي الْأَمْوَالِ وَالْأَوَّلُ ذُو الْأَرْحَامِ﴾ الحديد: ٢٠ وتعدد هذا إنما هو لتعدد المخبر عنه ولا يستعمل دون عطف^(١)، وإما أن يتعدد الخبر لفظاً ومعنى مع اتحاد صاحبه المبتدأ، وفي جوازه خلاف بين النحاة:

القول الأول: ذهب جمهور النحويين إلى جواز تعدد الخبر، سواء اقترن بعاطف، نحو: زيد فقيه وشاعر وكاتب، أم لم يقترن بعاطف كقوله تعالى ﴿وَهُوَ الْغَفُورُ الْودُودُ﴾ ١٤ ﴿ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ﴾ ١٥ ﴿فَقَالَ لِمَا يُرِيدُ﴾ ١٦ البروج: ١٤ - ١٦ وسواء اتفقا إفراداً، وجملة أو اختلفاً، فالأول نحو: "زيد قام ضحك، والثاني: زيد قاعد ضحك"^(٢).

وقد أجاز سيبويه: هذا رجل منطلق على أنهما خبران على الجمع ولم يأت بحرف عطف.

ولابد لجواز تعدد الخبر على مذهب الجمهور - أن يكون متعدداً لفظاً ومعنى لمبتدأ واحد في اللفظ والمعنى كآلية الكريمة: ﴿وَهُوَ الْغَفُورُ الْودُودُ﴾ ١٤، ومعنى تعدد الخبر في اللفظ والمعنى: أن يكون الخبر لفظين يستقل كل واحد منهما بالدلالة على معنى مفيد بحيث لا يحتاج أحدهما إلى

(١) المساعد (٢٤٢/١)، وتوضيح المقاصد (٢٩٣/١).

(٢) الارتشاف (١١٣٧/٣)، والمساعد (٢٤٢/١).

الآخر في تكميل معناه، ومعنى كون المبتدأ واحداً في اللفظ والمعنى : أن يكون لفظه واحداً ومدلوله واحداً، فإن كان الخبر لفظين لكن مجموعهما يدل على معنى واحد لا يمكن الاكتفاء بأحدهما نحو "حلو حامض" و "وعسر يسر" و "أعسر أيسر" - فإن الأول يدل على معنى واحد وهو : "مز" أي جامع بين الحلاوة والحموضة، والثاني والثالث يدل على معنى واحد وهو عامل بـكلتا يديه - لم يكن ذلك من محل الخلاف بين النحاة^(١).

القول الثاني: ذهب ابن عصفور إلى أن المبتدأ لا يقتضي مزيد من خبر واحد إلا بالعطف، نحو قولك: زيدٌ ركبٌ وضاحكٌ إلا أن تريد أن الخبر مجموعهما لا كل واحدٍ منهما على انفراده فيكون معنى قولك: زيدٌ ضاحكٌ ركبٌ، جامعٌ للضحك والركوب في حين واحدٍ، فلا تحتاج إلى عطف لأنهما خبران في اللفظ وبالنظر إلى المعنى خبرٌ واحد، فمن ذلك قول العرب: حلوٌ حامضٌ، ألا ترى أن قولك حلو حامضٌ، نائبٌ منابٌ مُزٌّ، حتى كأنك قلت: هذا مُزٌّ^(٢).

وبهذا فإن أصحاب هذا الرأي يمنعون تعدد الخبر إلا بالعطف وإن ورد ما ظاهره تعدد الخبر من غير عطف فيحمل عندهم على أمرين : إما على أن الأول خبر والباقي نعوت لهذا الخبر، أو على أن الثاني خبر لمبتدأ محذوف تقديره هو، وإما أن المبتدأ جامع للصفتين لا الإخبار بكل منهما على انفراده لوجود التعدد لفظاً ومعنى^(٣).

(١) الكتاب (٨٣/٢).

(٢) شرح الجمل (٣٦٠/١).

(٣) همع الهوامع (٥٣/٢).

لا يجوز أن يكون للمبتدأ خبران فصاعداً لوجهين^(١):

أحدهما: أن الخبر مشبه بالفاعل؛ لأن كل واحد منهما جزء ثانٍ من الجملة، والفاعل لا يكون إلا واحداً، فذلك الخبر؛ لأنه القول الدال على النسبة المحتملة للتصديق والتكذيب، فلا يكون للجملة الواحدة إلا خبر واحد.

والثاني: أن تعدد الأخبار يقتضي تعدد المفاعيل في باب (ظننت)، وليس لها فعل يتعدى بنفسه إلى أكثر من مفعولين، فينبغي أن يحمل ما ورد من تعدد الأخبار على الصفات للخبر المحذوف؛ لأن تعدد الصفات معهود، ولا محذور في تعددها.

والجواب عن الأول: أنه إذا قدرت الأخبار بالمفرد حصل شبهها

بالفاعل

وعن الثاني: أنه يستحيل وصف الحلو بالحامض، والأبيض

بالأسود.

فإن قدرت الصفات بمنزلة صفة واحدة حصل تحقق الخبر، وإذا لم يطرّد تقدير الوصف في البعض امتنع في الكل، وحُمِل على تعدد الأخبار.

وأرى أن تشبيه الخبر بالفاعل تشبيه مع الفارق، وليس فيه وجه شبه إلا ما ذكر من أن كل واحد منهما ثانٍ في الجملة، وهذا لا يعد وجه شبه حتى يقاس الخبر على الفاعل، فالخبر لا يكون ثانياً مطلقاً فقد تأتي عليه بعض الحالات يتقدم فيه على المبتدأ وجوباً فيكون أولاً، كما أنه الأولى تشبيه المبتدأ بالفاعل لا تشبيه الخبر بالفاعل من حيث كان كل واحد منهما مخبراً

(١) شرح الكافية لابن فلاح (٤١٦/١).

عنه، وافتقار المبتدأ إلى الخبر الذي بعده كافتقار الفاعل إلى الخبر الذي قبله^(١).

وإنما رجحت جواز تعدد الخبر مع اتحاد المبتدأ لأمرين :

الأمر الأول: الخبر أخو النعت والحال، فكما يجوز تعدد النعوت لمنعوت واحد والأحوال لصاحب واحد فكذلك يجوز تعدد الأخبار لمبتدأ واحد.

الأمر الثاني : الخبر حكم أي محكوم به ويجوز أن يحكم على الشيء الواحد بحكمين أو أكثر^(٢).

المسألة العاشرة: تقديم معمول خبر (ما) عليها

القول الأول: لا يجوز تقديم معمول خبر (ما) عليها، تقول: طعامك ما زيدٌ آكلًا إيّاه، أو آكله نصبت الخبر أو رفّعتَه فإن نصبت الطعام بآكل لم يجر.

قال ابن السراج: "ومن ذلك "ما" النافية، تقول: "ما زيدٌ آكلًا طعامك"، ولا يجوز أن تقدم "طعامك" فتقول: "طعامك ما زيدٌ آكلًا" ولا يجوز عندي تقديمه وإن رفعت الخبر، وأما الكوفيون فيجيزون: "طعامك ما زيد آكلًا" يشبهونها "بلم" و"لن" وأباه البصريون، وحجة البصريين أنهم لا يوقعون المفعول إلا حيث يصلح لئلا يصبه أن يقع، فلما لم يجر أن يتقدم الفعل على

(١) الأشباه والنظائر (٩٣/٣).

(٢) التصريح (١٨٢/١).

القياس مع الفارق وأثره في الحكم النحوي

ما لم يجز أن يتقدم ما عمل فيه الفعل، والفرق بين "مَا" وبين "لَمْ وَلَنْ": أن "لَنْ" وَلَمْ لا يليهما إلا الفعل، فصارتا مع الفعل بمنزلة حروف الفعل^(١).

القول الثاني: ذهب الكوفيون إلى الجواز.

وحُجَّةُ البصريين: أن المانع من النصب موجودٌ فيمتنعُ النصب، وبيانُ المانع أنك لو نصبتَ الطعامَ لنصبته بأكلي، وأكل في حيز النفي ب (ما)، والنفي له صدرُ الكلام، ألا ترى أنك لو قلت: زيداً ما ضربَ عمرو لم يَجْزُ كما أن الاستفهام لا يعملُ فيما قبله كذلك النفي والجامع بينهما أن كل واحدٍ منهما له صدرُ الكلام، وتقديمُ معمولٍ المتأخر على الاسم ممتنعٌ كذلك هاهنا.

فإن قيل: لا نُسلمُ وجودَ المانع، قولكم: إنَّ النَّفْيَ مانعٌ. لا نسلّمُ أنَّ مُطلقَ النَّفْيِ مانعٌ ألا ترى أنه لو كان في موضعِ (ما) (لَمْ) أو (لَنْ) أو (لَا) لم يمتنع التّقديمُ، و(ما) في هذا المعنى كهذه الحروف.

فالجوابُ أنَّ وجهَ المانع ما ذكرنا وهو معنى مُتَقَقٍّ عليه في الاستفهام فيلزم مثله في النفي، وأما بقية حروفِ النَّفْيِ فسُنْجِبُ عنها في جوابِ شَبْهَتِهِمْ.

واحتجَّ الكوفيون بأن المُقتَضَى للنفي موجودٌ والمانع مفقودٌ فلم يبقَ من النصب مانعٌ، أما المُقتَضَى فقولُه آكل كما تقول: يأكلُ وأما (ما) فغيرُ

(١) الأصول (٢/٢٣٥).

مانعة لما ذكرنا من أن (لَمْ) و (لَنْ) و (لَا) لا يَمْتَنِعُ مع مشاركتها ((ما)) في النَّفْيِ^(١).

والجواب: أمّا المقتضي فمسلّم وجوده، ولكن المانع موجودٌ وهو أرجح من المُقْتَضِي، ألا تَرى لو قلت: زيدا أَتَضَرَّبُ؟ لم يَجْزُ مع أَنَّ (تَضَرَّبَ) مُقْتَضٍ لِلنَّصْبِ، ولكن حرف الاستفهام منع من ذلك؛ لأنَّ له صدر الكلام ولذلك لو قلت: أَزِيداً تَضَرَّبُ؟ جاز النَّصْبُ لما تَقَدَّمَ الاستفهامُ فبانَ أَنَّهُ هو المانع، و(ما) في ذلك كهمزة الاستفهام.

فأما (لَمْ)، و(لَنْ) فالفرق بينهما، وبين (ما) أَنَّهُما مُخْتَصَّانِ بالفعلِ والمُخْتَصُّ بالشَّيْءِ كالجُزءِ منه، ولما جازَ تقديمُ معمولٍ عليه جازَ تقديمه على ما هُوَ كالجُزءِ منه، وليسَ كذلك (ما)؛ لأنَّها لا تختصُّ بالفعلِ بَلْ تَدْخُلُ على الأسماءِ والأفعالِ فكانت قائمةً بنفسِها، لا كالجُزءِ مما بعدها كالاستفهام.

وأما (لَا) فَإِنَّهَا وَإِنْ دَخَلَتْ على الأسماءِ والأفعالِ فهي مُخْتَصَّةٌ بنفي ما في الحالِ، هذا هو الأصلُ فيها، ودخولُها لغير ذلك مجازٌ وَتَوْسُّعٌ، ويدلُّ على ذلك أَنَّ (لَا) تَقَعُ على مَعَانٍ كالتَّهْيِ، والنَّفْيِ والعَطْفِ كقولك: قامَ زيدٌ لا عمرو، ولو قلت: قامَ زيدٌ ما عمرو لم يَجْزِ، ومنها أَنَّك تُلغِيها في العَمَلِ وتُعَدِّي العَامِلَ فتقول: (جئتُ بلا شيءٍ)، ولو قلتُ جئتُ بما شيءٍ لم يَجْزِ، وهذا يُجْريها الجُزءُ مما دَخَلَتْ عليه فبانَ الفرقُ بينهما^(٢).

(١) الإنصاف (٣٢٨/١)، واللباب (١٧٧/١).

(٢) الإنصاف (٣٢٩/١)، واللباب (١٧٧/١).

ويبدو لي: أن منع تقديم معمول خبر (ما) الحجازية عليها هو الراجح؛ لأن (ما) الحجازية لها الصدارة في أول الكلام، وأما قياسها على (لا)، و(لن) فقياس مع الفارق.

المسألة الحادية عشرة: العامل في خبر إن

اختلف النحويون في عامل الرفع في خبر (إن)، فذهب البصريون إلى أن الحروف هي العاملة، وذهب الكوفيون إلى أنه يرتفع بما كان مرتفعاً به قبل دخولها على النحو التالي:

القول الأول: ذهب جمهور البصريين ^(١) إلى أن خبر " إن " مرفوعاً بها أو بإحدى أخواتها.

قال سيبويه: " وزعم الخليل أنها عملت عملين الرفع والنصب كما عملت " كان " الرفع والنصب حين قلت : كان أخاك زيد، إلا أنه ليس لك أن تقول : كأن أخوك عبدالله، تريد : كأن عبدالله أخوك ؛ لأنها لا تتصرف تصرف الأفعال، ولا يضم فيها المرفوع كما يضم في "كان" كما فرقوا بين "ليس"، و "ما" فلم يجروها مجراها، ولكن قيل هي بمنزلة الأفعال فيما بعدها وليست بأفعال " ^(٢).

(١) الكتاب (١٣١/٢)، والمقتضب (١٠٩/٤).

(٢) الكتاب (١٣١/٢).

حجة البصريين من وجهين: (١)

١. أنّ هذه الحروف إنما عملت لمشابتها للفعل، وهو يرفع وينصب، فكذاك ما شبه به مشابهة قوية.
٢. أن هذه الحروف تقتضيهما اقتضاء واحداً، فعملت فيهما قياساً على (ظننت) وأخواتها، وإنما قلنا: إنها تقتضيهما؛ لأنّ المقصود بوضعها إما تأكيد النسبة في الخارج، أو قلب تلك النسبة، وذلك يقتضيهما اقتضاء واحداً كما أنّ باب (ظننت) يفيد الإخبار عن تلك النسبة في الذهن، وباب (كان) يفيد الإخبار عن حصول تلك النسبة في الخارج من غير تأكيد.

القول الثاني: ذهب الكوفيون (٢) إلى أن خبر "إن" ليس مرفوعاً بها، وإنما هو مرفوع بما كان مرتفعاً به قبل دخولها، أي بالمبتدأ على رأيهم، لأنهم يرون أن الخبر مرفوع بالمبتدأ، والمبتدأ مرفوع بالخبر فكل منهما رفع الآخر (٣).

ووافقهم السهيلي، فقال: "فكان إعمالها في الاسم المبتدأ إظهاراً لتثبتها بالجملة، ولئلا يتوهم انقطاعها عنها وبقي الاسم الآخر مرفوعاً، لم يعمل فيه حيث لم تكن أفعالاً كـ "علمت وظننت" فتعمل في الجملة كلها، وإنما أرادوا إظهار تثبيتها، بالجملة فاكتفوا بتأثيرها في الاسم الأول " (٤).

(١) شرح الكافية لابن فلاح (٤٥٤/١).

(٢) المقتصد للجرجاني (٤٤٥/١)، واللباب (٢١٠/١)، وتوجيه للمع (١٤٨).

(٣) ينظر: مسألة عامل الرفع في المبتدأ والخبر، من البحث.

(٤) نتائج الفكر (ص ٣٤٢).

حجة الكوفيين من أوجه: (١)

١. أن الخبر كان مرفوعاً بالمبتدأ لاقتضائه له، وذلك الاقتضاء باق؛ لأن نسبة الخبر إلى المبتدأ باقية، وتلك النسبة هي الموجبة لعمله فيه، والحرف لا يغير تلك النسبة إنما يؤكد لها، أو يقلب معناها، وذلك لا يصلح أن يكون معارضاً لاقتضاء النسبة، لا يقال: بأن ذلك ينتقض بالمبتدأ فإنها عملت فيه مع قيام المقتضي لرفعها، وهو نسبة الخبر إليه؛ لأنَّ التقدير أنهما يترافعان باعتبار النسبة، لأننا نقول فيه: لكونه أقرب إليها، ولذلك ظهر عملها فيه، ولم يظهر لها عمل في الخبر، بل هو على ما كان عليه، وإنما لم تعمل في الجزئين لتتخط رتبتهما عن رتبة أصلها قياساً على (لا) عند سيبويه فإنها لا تعمل في الخبر.

٢. أن الخبر يشابه الفعل مشابهة حقيقية، وهو كون كل واحد منهما مسنداً إلى الغير، أمّا الحرف فلا يشابه الفعل في وصف حقيقي، إذ ليس فيه إسناد، وإذا كانت مشابهة الخبر للفعل أقوى من مشابهة الحرف كان اقتضاء الخبرية للرفع أقوى من اقتضاء الحروف للرفع.

٣. أنَّ الخبرية قبل دخول الحرف كانت مقتضية للرفع، وليس عدم الحروف جزءاً من المقتضي؛ لأنَّ العدم لا يصلح أن يكون جزءاً للعلّة، فبعد دخول الحرف الخبرية مقتضية للرفع؛ لأنَّ المقتضي إذا حصل بتمامه، ولم يؤثر ذلك لمانع، فهو على خلاف الأصل.

(١) شرح الكافية لابن فلاح (٤٥٥/١).

٤. أن كونه خبراً وصف حقيقي قائم بذات المبتدأ، والحرف مباين له، فكانت نسبة العمل إلى الذات القائم بها الوصف أولى من نسبته إلى المباين.

٥. أن الرفع حاصل قبل دخول الحرف، فلو استند الرفع إليه بعد دخوله لكان ذلك تحصيل الحاصل، وهو محال.

٦. أن الحرف غير أصيل في العمل، وإعماله على خلاف الدليل، وما ثبت على خلاف الدليل يقدر بقدر الضرورة، وهو يندفع بإعمالها في الاسم وحده.

القياس مع الفارق عند أصحاب هذا القول: والجواب عن هذه الوجوه القوية أنها معارضة بما أشبهته فدل على أنه ليس في كلام العرب ما يعمل النصب، ولا يعمل الرفع إذا اقتضى شيئين، وإذا حصل التعارض يبقى ما أسند للمناسبة سالماً عن المعارض.

وأما القياس على (لا) فقياس مع الفارق: لأن (أن) أقوى، لكونها أشبهت الأفعال لفظاً ومعنى، وأما (لا) فلم تشبه الفعل بل أشبهت ما أشبه الفعل فلذلك انحطت رتبته، فالقياس قياس مع الفارق^(١).

ويبدو لي أن ما ذهب إليه البصريون هو الراجح؛ لأنه ليس في كلام العرب عامل يعمل في الأسماء النصب إلا وهو يعمل الرفع، وما ذهب إليه الكوفيون يؤدي إلى ترك القياس ومخالفة الأصول لغير فائدة، وهذا لا

(١) شرح الكافية لابن فلاح (٤٥٥/١).

يجوز، فوجب أن تعمل هذه الأحرف الرفع في الخبر كما عملت النصب في الاسم (١).

كما أنه لو جاز أن يكون الخبر باقياً على سننه لكان الاسم المبتدأ أولى بذلك، فلما نصب المبتدأ بـ "إن" وجب أن يكون رفع الخبر بها أيضاً لطلبها لهما معاً (٢).

المسألة الثانية عشرة: حكم دخول الفاء في خبر (إن)

اختلف النحويون في دخول الفاء على خبر (إن): فذهب سيبويه، وابن مالك إلى الجواز (٣).

قال سيبويه: "ومثل ذلك قولهم: كل رجل يأتينا فله درهمان، ولو قال: كل رجل فله درهمان كان محالاً؛ لأنه لم يجي بفعل ولا بعمل يكون له جواب، ومثل ذلك: ﴿الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِالْإِثْلِ وَالْثَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ﴾ البقرة: ٢٧٤ وقال تعالى: ﴿قُلْ إِنْ أَلَمْتُ الَّذِي تُفَرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلْقِيكُمْ﴾ ومثل ذلك: ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَتَنُوا الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَتُوبُوا فَلَهُمْ عَذَابُ جَهَنَّمَ﴾ (٤).

وإنما أجاز سيبويه وغيره دخول الفاء في خبر "إن" وما ألحق بها؛ لما في الكلام من فحوى الشرط والجزاء قبل دخول "إن"، فكأنه لم يعتد بدخول "إن"؛ لأنها لم تؤثر في المعنى شيئاً، فدخولها كخروجها، فجاز أن

(١) المقتصد للجرحاني (٤٤٥/١).

(٢) المقتصد للجرحاني (٤٤٧/١).

(٣) شرح التسهيل (٣٣١/١ ، ٣٣٢).

(٤) الكتاب (١٠٣/٣).

تدخل الفاء بتوهم إسقاط "إن" إذ اسقاطها لا يخل لأنها لم تحدث معنى لم يكن، إنما أكدت ما كان مفهوماً قبل دخولها^(١).

لا سيما وأن "إن" ضعيفة في العمل إذ لم يتغير بدخولها المعنى الذي كان مع الابتداء، وكذلك جاز العطف معها على معنى الابتداء، ولم تعمل في الحال بخلاف: "ليت ولعل وكأن" فإنها قوية العمل، مغيرة بدخولها المعنى الذي كان مع الابتداء، مانعة بدخولها من العطف على معنى الابتداء، صالحة للعمل في الحال فقوى شبهها بالأفعال.

فساوتها في المنع من الفاء المذكورة^(٢)، أضف إلى ذلك أن هناك أمراً معنوياً لا يستقيم معه دخوله على الشرط، ولا ما أشبه الشرط حتى يصح دخول الفاء في خبرها، وهو: أن الخبر في "ليت ولعل" هو الذي كان خبر المبتدأ، ودخول الفاء في الخبر يشعر بأن الجملة مسببة عن الأول، والجملة التي هي مسببة خبر في المعنى محتمل للصدق والكذب وما يكون خبراً لـ "ليت ولعل" يحتمل الصدق والكذب، فاستحال أن يكون الشيء الواحد في كلام واحد محتملاً للصدق والكذب ليس محتملاً للصدق والكذب، إذ يستحيل اجتماع النقيضين، أما "إن" فإنها أضعف من ذلك بكثير، ألا ترى أنها لا تغير المعنى الذي كان في الابتداء، إنما دخلت لمعنى فحسب، ألا وهو: التوكيد، فلا مانع من دخول الفاء في خبرها كما كانت تدخل في خبر المبتدأ قبل دخول "إن" عليه^(٣).

(١) الكافي في الإفصاح (٥٢٦/٢).

(٢) شرح التسهيل (٣٢٨/١).

(٣) أمالي ابن الحاجب (٤٧٩/٢ - ٤٨٠).

القياس مع الفارق وأثره في الحكم النحوي

وذهب الأخفش - كما ذكر ابن فلاح ^(١) - إلى أنه لا يجوز دخول الفاء في خبر "إن".

وحجته القياس: حيث منع دخول الفاء في خبر "إن" قياساً على أخواتها: "لعل وليت وكأن" ^(٢) حتى وإن كان في اسمها معنى الشرط؛ وذلك لزوال شبه المبتدأ باسم الشرط بعمل ما قبله فيه، لكونها تحقق الخبر والشرط فيه توقف فبعد عن الشبه .

القياس مع الفارق: وقد أجاب ابن فلاح عن قياسه (إن) على (ليت ولعل) في منع دخول الفاء في خبرها بأن هذا قياس مع الفارق، والحق مع ابن فلاح، فخير "إن" ليس إنشائياً حتى يحصل به التناقض الحاصل من خبر "ليت ولعل" اللتين تفيدان الإنشاء وأن ما يقع خبراً لهما غير محتمل للصدق والكذب فلا يجوز الجمع بين قضيتين متناقضتين من وجه واحد؛ لأنه يؤدي إلى أن يكون ما وقع بعد الفاء محتملاً وغير محتمل، فهذا لا يحدث مع "إن"؛ لأن خبرها خبري، كما أنها لم تغير معنى الابتداء ولهذا جاز العطف على محل اسمها بالرفع بخلاف "ليت ولعل" ^(٣).

ويبدولي: أن الحكم بجواز دخول الفاء على خبر "إن" سائغ لوروده في السماع.

(١) شرح الكافية لابن فلاح (٤٢٢/١).

(٢) البسيط (٥٧٣/١، ٥٧٤)، والكافي في الإفصاح (٥٢٦/٢).

(٣) شرح الكافية لابن فلاح (٤٢٢/١).

المسألة الثالثة عشرة: العطف على محل اسم (إن) المكسورة لفظاً أو حكماً

إذا عطف على محل اسم (إن) بعد استكمال الخبر جاز العطف، نحو:
إن زيداً قائم وعمرو^(١)، والخلاف واقع بين النحويين فيما إذا كان العطف قبل الخبر، فذهب الكسائي والفراء إلى جوازه، وخالفهم البصريون إلى القول بالمنع.

القول الأول : ذهب البصريون إلى أنه لا يجوز العطف على محل اسم (إن) قبل تمام الخبر على كل حال سواء أكان الاسم ظاهراً أم ضميراً^(٢).

احتجوا: بأن الذي منع من ذلك أن شرط ما يعمل في الاسم أن يعمل في الخبر، فإذا قلنا: إن زيداً قائم، ف (زيد): نصب بـ (إن)، و(قائم): رفع بـ (إن)، وإذا قلنا: إن زيداً وعمرو قائمان، وجب أن يرفع (عمرو) بالابتداء؛ لأنه عطف على موضع الابتداء، ووجب أن يعمل في خبر (عمرو) الابتداء، وفي خبر زيد (إن)، وقد اجتمعا في لفظة واحدة، وهو قوله: قائمان، فكان يؤدي إلى أن يعمل في اسم واحد عاملان، وهذا فساد، فلهذا امتنعت المسألة. ^(٣)

(١) ارتشاف الضرب (١٢٨٨/٣) .

(٢) الإنصاف (١٥٢/١).

(٣) علل النحو (ص ٢٤٣)، والإنصاف (١٥٢/١).

القول الثاني: ذهب الكوفيون^(١) إلى أنه يجوز العطف على موضع (إن) قبل تمام الخبر، وذلك نحو قولك: "إن زيدًا وعمرو قائمان، وإنك وبكرٌ منطلقان".

قال ثعلب: "ويقال: (إن زيدًا وعمرو قائمان) .. والفراء يقول: لا أقول إلا فيما لا يتبين فيه الإعراب، والكسائي يقول فيما يتبين وفيما لا يتبين"^(٢).

واحتجوا على جواز ذلك بالقياس: فأجمعوا على أنه يجوز العطف على الموضع قبل تمام الخبر مع (لا)، نحو: "لا رجلًا وامرأةً أفضل منك" فكذلك مع (إن) لأنها بمنزلتها، وإن كانت إن للإثبات ولا للنفي؛ لأنهم يحملون الشيء على ضده كما يحملونه على نظيره، يدل عليه أنهم أجمعوا على أنه يجوز العطف على الاسم بعد تمام الخبر، فكذلك قبل تمام الخبر؛ لأنه لا فرق بينهما عندهم، وأنه قد عرف من مذهبهم أن (إن) لا تعمل في الخبر لضعفها، وإنما يرتفع بما كان يرتفع به قبل دخولها، فإذا كان الخبر يرتفع بما كان يرتفع به قبل دخولها؛ فلا استحالة إذن؛ لأنه إنما كانت المسألة تُقَسَّدُ أن لو قالوا إن (إن) هي العاملة في الخبر فيجتمع عاملان فيكون محالًا، وهم لا يذهبون إلى ذلك؛ فصَحَّ ما ذهبوا إليه^(٣).

(١) ينظر مذهب الكوفيين في: الإنصاف (١٥٠/١)، وشرح الجمل لابن عصفور (٤٥٦/١).

(٢) مجالس ثعلب (ص ٥٦).

(٣) الإنصاف (١٥٢/١).

القياس مع الفارق: وأما قولهم: "أجمعنا على أنه يجوز العطف على الموضع قبل تمام الخبر مع لا؛ فذلك مع إن" فالجواب عن هذا من وجهين: (١)

١. إنما جاز ذلك مع (لا) لأن (لا) لا تعمل في الخبر، بخلاف (إن)، فلم يجتمع فيه عاملان، فجاز معها العطف على الموضع قبل تمام الخبر، دون (إن).

٢. أنا نسلم أن (لا) تعمل في الخبر ك(إن)، ولكن إنما جاز ذلك مع (لا) دون (إن) وذلك لأن (لا) ركبت مع الاسم النكرة بعدها فصارت شيئاً واحداً؛ فكأنه لم يجتمع في الخبر عاملان، وأما (إن) فإنها لا تركب مع الاسم بعدها؛ فيجتمع في الخبر عاملان، وذلك لا يجوز، فبان الفرق بينهما.

وأما قولهم : إنَّ (إنَّ) إنما نصبَتْ لشبه الفعل؛ فينبغي ألا تعمل في الخبر؛ لأنه يؤدي إلى التسوية بين الأصل والفرع، فالجواب: هذا يبطل باسم الفاعل؛ فإنه إنما عَمِلَ لشبه الفعل، ومع هذا فإنه يعمل عَمَلَهُ، ويكون له مرفوع ومنصوب كالفعل، تقول: (زيدٌ ضارب أبوه عمرًا)، كما تقول: (يضرب أبوه عمرًا) (٢).

ويبدو لي : أن ما ذهب إليه البصريون من امتناع عطف الاسم على موضع (إن) قبل مضي الخبر هو الراجح، لأنه يلزم من ذلك إعمال عاملين مختلفين، وأما قياس (إن) على (لا) فقياس مع الفارق.

(١) الإنصاف (١/١٥٧، ١٥٨)، وينظر: الفوائد العبدية (ص ٢٧١).

(٢) الإنصاف (١/١٤٦).

المسألة الرابعة عشرة: حكم اسم (لا) النافية للجنس المفرد

القول الأول: ذهب جمهور البصريين إلى أنه مبني^(١).

قال سيبويه: " ولا تعمل فيما بعدها فتنصبه بغير تنوين، ونصبها لما بعدها كنصب " إن " لما بعدها، وترك التنوين لما تعمل فيه لازم، لأنها جعلت وما عملت فيه بمنزلة اسم واحد، نحو خمسة عشر ؛ وذلك لأنها لا تشبه سائر ما ينصب مما ليس باسم، وهو الفعل وما أجري مجراه، لأنها لا تعمل إلا في نكرة، و(لا) وما بعدها مما تعمل فيه في موضع ابتداء، فلما خولف بها عن حال أخواتها خولف بلفظها، كما خولف بخمسة عشر^(٢) ".
وقال ابن جني: اعلم أن " لا " تنصب النكرة بغير تنوين ما دامت تليها، وتبني معها على الفتح، كـ " خمسة عشر "، تقول : لا رجل في الدار^(٣) ".
أحدها: ذهب التنوين لغير معاقب.

حجة من قال بالبناء من ثلاثة أوجه:^(٤)

والثاني: تركيبها مع اسمها بدليل امتناع الفصل بينهما بالظرف.

(١) الكتاب (٢/٢٧٤، ٢٧٥)، والمقتضب (٤/٣٥٧، ٣٥٨)، والأصول لابن السراج

(١/٣٨٠، ٣٨١)، وشرح الجمل لابن خروف (٢/٩٨٢)، والبسيط (١/١٧٤)، والجني

الداني (ص ٢٩٠)، والمساعد (١/٣٤٠).

(٢) الكتاب (٢/٢٧٤).

(٣) اللمع (ص : ٤٢).

(٤) شرح الكافية لابن فلاح (٢/٣٢٢).

والثالث: أنه بني لتضمنه معنى الحرف الدال على عموم النفي، بدليل: أن (لا رجل في الدار) أقوى في النفي من (لا رجل في الدار)، فلو لم يقدر معه الحرف الدال على استغراق الجنس لاشتركا في قوة النفي، وليس الأمر على ذلك عند النحويين.

القول الثاني: ذهب الزجاج، والسيرافي، والكوفيون (١) إلى أنه معرب.

قال الزجاج عند إعرابه لقوله تعالى: ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى

لِّلنَّاسِ﴾ البقرة: ٢: " (لا) تبرئة، و(ريب) نصب بالتبرئة" (٢).

وقال السيرافي: " ليست مبنية ؛ وإنما شبهها سيبويه بـ " خمسة عشر "، لأنها لا تقارن ما تعمل فيه، كما أن " خمسة " لا تقارن " عشرة "، وحذف التنوين للفرق بين الذي هو جواب هل من رجل، والذي هو جواب : هل رجل (٣) ؟ " .

واحتج السيرافي على إعرابها بقول سيبويه : " فتتصبه بلا تنوين، ونظيرها في أنها لزمّت معمولها " حبذا (٤) .

وكلام سيبويه يحتمل الأمرين؛ لأنه قال: " (لا) تعمل فيما بعدها بنصبه بغير تنوين، وترك التنوين لازم لأنها مع ما بعدها ك (خمس عشرة) " فذكر النصب يدل على الإعراب، وذكر (خمس عشرة) يدل على البناء.

(١) المصدر السابق.

(٢) معاني القرآن (١/٦٩).

(٣) معاني القرآن وإعرابه (١/٢٧٠)، (١/٦٩). و ينظر : شرح الكتاب (٣/١٦)، .

(٤) شرح الكتاب (٣/١٦).

حجة من قال بالإعراب من ثلاثة أوجه: (١)

أحدهما: العطف على لفظه بالمعرب ووصفه بالمعرب، وأن خبرها معرب، وعملها فيهما واحد.

والثاني: أنّ العامل ليس له أن يحدث بناء في الكلمة، ولا أن يصير معرباً مبنياً.

والثالث: الأصل الإعراب بدليل اطراده في المضاف والشبيه بالمضاف.

والجواب عن الأول: أنه وجدت علة البناء في الاسم؛ فظهر تأثيرها، ولم توجد في المعطوف، ولا في الصفة، ولا في الخبر، فلا يلزم بناؤها بغير علة.

وعن الثاني: أن البناء حصل بتضمن معنى الحرف مع التركيب ب (لا).

وعن الثالث: وجود الفارق، ، فالمضاف إنما أعرب لثلاثة أوجه:

أحدها: أن تركيبه مع (لا) يؤدي إلى جعل ثلاثة أشياء كشيء واحد، ولا ترد الصفة؛ لأنها هي الموصوف، والمضاف غير المضاف إليه.

والثاني: أن المضاف إليه يعاقب التنوين، وما فيه تنوين لا يبنى.

والثالث: أن المضاف إليه يكسب المضاف إعراباً نحو: (قبل) و (بعد).

(١) شرح الكافية لابن فلاح (٣٢٢/٢) .

وأما (كم) و (لدن) فلا يغالهما في شبه الحرف، وأما المطول فإنه يشبه المضاف من ثلاثة أوجه:

١. أن الأول عامل في الثاني كالمضاف.
٢. أن الثاني مخصص للأول كالمضاف.
٣. أن الثاني من تمام الأول كالمضاف إليه، فلذلك أعطى حكمه في الإعراب.

ويبدو لي : أن القول ببناء اسم (لا) النافية للجنس معها هو الراجح، والذي يؤيد ذلك سقوط التنوين معها، قَالَ تَعَالَى: ﴿الَّذِينَ لَا رِبَّ فِيهِمْ هُدًى أَشَقَّيْنِ﴾ البقرة: ١ - ٢؛ ولو كان معرباً منصوباً لظهر فيه التنوين.

المسألة الخامسة عشرة: حكم تعدية (ظن) بالهمزة

اختلفوا في جواز تعدية (ظننت) وأخواتها غير (علمت ورأيت) فمذهب سيبويه والجمهور أنه لا يجوز إلا في (علمت ورأيت) لأن تعدي الفعل بالهمزة من باب وضع اللغة ألا ترى أن قولك كلمت زيدا لا تجوز تعديته بالهمزة فلا تقول أكلمت زيدا عمرا بمعنى مكنته من تكليمه ولم يرد السماع إلا بـ (أعلمت وأريت) وأجاز الأخفش^(١) ذلك في جميع باب (ظننت) قياساً على (أعلمت ورأيت) وهو بعيد لم قدمنا^(٢).

والفرق بين (نبأت وأنبأت) وبين (أعلمت) أن (أعلمت) استعملت بغير همزة التعدي ثم عدت و (نبأت وأنبأت) وضعتا على التعدي ولم

(١) المفصل (ص ٣٤١)، والخصائص (١/٢٧٢).

(٢) اللباب (١/٢٥٨).

القياس مع الفارق وأثره في الحكم النحوي

يستعمل منهما (نبا الرجل) و(خبرت وأخبرت وحدثت) مثل (نبأت) وإنما ساغ التعدي إلى ثلاثة لشبهها ب (أعلمت) لأنك إذا أخبرت إنسانا بأمر فقد أعلمته به^(١).

وفي الأشموني: أجاز الأخفش أن يعامل غير "علم" و"رأى" من أخواتهما القلبية الثنائية معاملتهما في النقل إلى ثلاثة بالهمزة، فيقال على مذهبه: "أظننت زيدا عمرا فاضلا"، وكذلك "أحسبت"، و"أخلت"، و"أزعمت".

ومذهبه في ذلك ضعيف؛ لأن المتعدي بالهمزة فرع المتعدي بالتجرد، وليس في الأفعال متعد بالتجرد إلى ثلاثة فيحمل عليه متعد بالهمزة، وكان مقتضى هذا ألا ينقل "علم" و"رأى" إلى ثلاثة، لكن ورد السماع بنقلهما فقبل، ووجب ألا يقاس عليهما، ولا يستعمل استعمالها إلا ما سمع، ولو ساغ القياس على "أعلم" و"أرى" لجاز أن يقال: "ألبيت زيدا عمرا ثوبا"، وهذا لا يجوز إجماعا^(٢).

ويبدو لي: أن منع تعديّة (ظن) بالهمزة هو الراجح؛ لعدم السماع.

المسألة السادسة عشرة: حكم تقديم المفعول معه على صاحبه

الترتيب الأصلي لجملة المفعول معه أن يأتي الفعل أو شبهه ثم الواو التي بمعنى (مع)، ثم المفعول معه، وهذه هي رتبة المفعول معه في جملته، وقد اتفق النحويون على أنه لا يجوز أن يتقدم المفعول معه على عامله - وهو الفعل أو شبهه - كما يتقدم سائر المفاعيل على عاملها^(٣).

(١) الباب (٢٥٧/١)، وشرح الكافية الشافية (٥٧٣/٢).

(٢) شرح الأشموني (٣٨٥/١)، وحاشية الصبان (٥٩/٢).

(٣) شرح التسهيل (٢٥٢/٢)، وشرح الألفية لابن الناظم (٢٧٩)، والمساعد (٥٤٠/١).

فلا يجوز أن يقال : والخشبة استوى الماء، وإنما امتنع ذلك مراعاة لأصل الواو؛ لأن أصلها للعطف، والمعطوف لا يتقدم صدر الكلام، ولا يتقدم على عامل المعطوف عليه إجماعاً، فلا يقال: وزيد قام عمرو فكذا هذا، أما تقديم المفعول معه على المصاحب، فهذا موطن خلاف بين النحويين.

القول الأول: ذهب جمهور النحويين ^(١) إلى أنه لا يجوز تقديم المفعول معه على المصاحب.

وإنما منعوا ذلك لأن الواو عندهم أصلها أن تكون عاطفة، وحق المعطوف أن يكون بعد المعطوف عليه، كما أن حق الصفة أن تكون بعد الموصوف، وقد أخرجت الواو في هذا الباب عن حدها، ومن شأنهم إذا أخرجوا الشيء عن حده الذي كان له ألزموه حالاً واحداً ^(٢).

القول الثاني: ذهب ابن جني إلى أنه يجوز تقديم المفعول معه على مصاحبه، فأجاز: سار والنيل زيد، واستوى والخشبة الماء.

قال ابن جني: " ولا يجوز تقديم المفعول معه على الفعل نحو قولك : والطيارة جاء البرد من حيث كانت صورة هذه الواو صورة العاطفة، ألا تراك لا تستعملها إلا في الموضع الذي لو شئت لاستعملت العاطفة فيه نحو : جاء البرد والطيارة، ولو شئت رفعت الطيارة عطفاً على البرد، وكذلك : تركتك والأسد يجوز أن ترفع الأسد عطفاً على التاء، ولهذا لم يجز أن تعطف بها هذا فتقول : أتيتك وطلوع الشمس؛ لأن طلوع الشمس لا يصلح إتيانه لك، فلما ساوت حرف

(١) اللباب (٢٨٢/١)، وشرح التسهيل (٢٥٢/٢)، والتصريح (٥٣٢/١).

(٢) الأصول (٢١١/١)، وهمع الهوامع (٢٣٩/٣).

القياس مع الفارق وأثره في الحكم النحوي

العطف قبح : والطيلاسة جاء البرد، كما قبح وزيد قام عمرو، لكنه يجوز جاء والطيلاسة البرد، كما نقول : ضربت وزيدًا عمرًا، وقال : (١)

جمعت وفحشًا غيبةً ونميمةً * ثلاث خصالٍ ليس عنها بمزعويٍّ (٢).

استدل ابن جني بالسماع، وهو البيت المتقدم.

ولا حجة لابن جني فيه؛ لإمكان جعل الواو عاطفة قدمت هي ومعطوفها. (٣)

أما ابن فلاح فقد ذهب إلى أنه من باب المفعول معه ولكن خرج على أنه من ضرورة الشعر، والضرورة لا يقاس عليها (٤).

القياس عند ابن جني في المسألة : قد أجاز ابن جني تقديم المفعول

معه على مصحوبه قياسًا على المعطوف عليه في باب العطف، فكما جاز توسط المعطوف وتقديمه في نحو: قام وعمرو زيد فكذلك يجوز ذلك التوسط في المفعول معه، والجامع بينهما أنه أجاز ذلك مع الواو العاطفة في باب العطف، فليجز في هذه الواو لأنها محمولة عليه (٥).

(١) البيت من الطويل، منسوباً ليزيد بن الحكم . والشاهد فيه: (وفحشًا) حيث ذهب ابن جني إلى أنّ الواو في (وفحشًا) هي واو المعية، وأنّ الشاعر قدّم المفعول معه على المصاحب. والبيت في: الملحة في شرح الملحة (٣٧٣/١)، والتصريح (٥٣٢/١).

(٢) الخصائص (٣٨٥/٢).

(٣) شرح الكافية (١٨٠/٢).

(٤) شرح الكافية الشافية (٦٩٨/٢).

(٥) شرح التسهيل (٢٥٢/٢ ، ٢٥٣).

القياس مع الفارق: وقد رد هذا الدليل بأن الواو في باب العطف

أقوى وأوسع مجالاً فجاز فيها التقديم، أما هنا فقد خرجت الواو في هذا الباب عن أصلها وهو العطف، فينبغي أن تلزم حالاً واحدة ^(١).

فهذا قياس مع الفارق، لأنه إذا جاز التقديم في المعطوف بالواو لكونه أصلاً فلا يجوز في المفعول معه لأنه فرع، والفروع لا يتصرف فيها كما يتصرف في الأصول. ^(٢)

والفرق بين هذه الواو وواو العطف: أن هذه الواو تؤذن بتمكُّن المصاحبة فقط، والواو التي بمعنى العطف توجب الشَّرْكة في المعنى؛ فإن كان الأول على معنى الفاعل فالثاني على معنى الفاعل؛ والواو التي بمعنى (مَعَ) ليست كذلك، إذ الأول فاعل والثاني مفعول؛ فظهر بينهما الفرق ^(٣).

ويبدو لي: أنه لا يجوز تقديم المفعول معه على مصاحبه، وأن ما ذهب إليه ابن جنى من جواز تقديم المفعول معه على مصاحبه قياساً على المعطوف في باب العطف قياس مع الفارق؛ لأن الواو في باب المفعول معه خرجت عن العطف، وأصبحت تفيد معنى المصاحبة، ولو قلنا بجواز التقديم لأدى ذلك إلى أن يتساوى الفرع مع الأصل وهذا لا يجوز.

(١) الأصول (٢١١/١).

(٢) المقرب (١٥٩/١).

(٣) الملحة في شرح الملحة (٣٧٠/١).

المسألة السابعة عشرة: حكم تعدد الحال لفرد

الحال هو: ^(١) الاسم المنصوب، المُفسَّر لما أنبَهَ من الهيئات، نحو قولك: "جاء زيدٌ رَكِيباً" و"ركبْتُ الفَرَسَ مُسَرَّجاً" و"لَقِيتُ عَبْدَ اللَّهِ رَاكِباً" وما أشبه ذلك.

وقد اختلف النحويون في حكم تعدد الحال:

القول الأول: يجوز تعدد الحال كالخبر والنعت سواء أكان صاحب

الحال واحداً نحو جاء زيد راكباً مسرعاً أم متعدداً وسواء في المتعدد اتفق إعرابه نحو جاء زيد وعمرو مسرعين أم اختلف نحو لقي زيد عمراً ضاحكين. واختاره ابن مالك ^(٢)، وصححه السيوطي ^(٣).

القول الثاني: منع ابن عصفور ^(٤) جواز تعدد الحال في هذا

النحو قياساً على الظرف، ونسبه السيوطي إلى الفارسي، والجمهور ^(٥).

فإذا جاء في كلامهم مثل خرج زيد مسرعاً باكياً احتمل عندهم وجهين أحدهما أن باكياً صفة لـ «مسرعاً» الذي هو حال، والثاني أن باكياً حال من الضمير المستكن في مسرعاً ^(٦).

(١) الأجرومية (ص ١٩).

(٢) شرح التسهيل (٣/٣٤٨).

(٣) مع الهوامع (٣/٣١٥).

(٤) المقرب (١/١٥٥)، وشرح التسهيل (٣/٣٤٨).

(٥) مع الهوامع (٣/٣١٥)، والتذييل (٩/١٣٣).

(٦) التذييل (٩/١٣٣).

وحجة من منع تعدد الحال لمفرد أن صاحب الحال إذا كان واحداً، فلا يقتضي العامل إلا حالاً واحدة، قياساً على الظرف.

القياس مع الفارق في المسألة: إن قياس منع تعدد الحال على منع تعدد الصفة قياس مع الفارق الواضح؛ لأن الشيء الواحد يتمتع وقوعه في زمانين أو مكانين، لكن لا يتمتع بقيده بقيدين، ولا بأكثر فجائز كالوصفين^(١).

ويبدو لي: أنه يجوز تعدد الحال قياساً على الخبر والنعت، وليس قياساً على الظرف للفارق بينهما.

المسألة الثامنة عشرة: حكم تقديم التمييز على عامله

اتفق النحويون على أنه لا يجوز تقديم التمييز على عامله في تمييز المفرد، نحو: عشرون درهماً، فأما إذا كان العامل في التمييز فعلاً متصرفاً، فقد اختلفوا في تقديمه على عامله .

القول الأول: ذهب جمهور النحويين إلى أنه لا يجوز تقديم التمييز على عامله المتصرف^(٢).

قال سيبويه: «جاء من الفعل ما أنفذه إلى مفعول ولم يقو قوة غيره، مما تعدى إلى مفعول، وذلك قولك: امتلأت ماء، وتفقأت شحماً، ولا تقول: امتلأته، ولا تفقأته، ولا يعمل في غيره من المعارف، ولا يقدم المفعول فيه، فتقول: ماء امتلأت، كما لا تقدم المفعول فيه في الصفات المشبهة، ولا

(١) تمهيد القواعد (٣٣١٤/٥).

(٢) الإنصاف (٣٢٤/٢).

في هذه الأسماء؛ لأنها ليست كالفاعل . وذلك لأنه فعل لا يتعدى إلى مفعول، وإنما هو بمنزلة الأفعال»^(١).

وحجة هذا القول من عدة أوجه:

أحدها: أن المانع كونه فاعلاً في أصله، فالأصل في «تفقاً زيد شحماً»: تفقاً شحم زيد، ثم اتسع في هذا الكلام بأن قدم المضاف إليه على المضاف، وهو «زيد»، الذي كان مجروراً بالإضافة، فارتفع بـ " تفقاً"، فصار: «تفقاً زيد شحماً»، والفعل لا يكون له فاعلان على جهة الاشتراك، فخرج الشحم مميزاً منصوباً، لبطلان رفعه وجره، فلم يبق إلا صحة نصبه.^(٢)

وقد رده ابن عصفور: بأنه لو كان كما ذكروا لجاز تقديمه في الأصل فاعلاً بالنظر إلى اللفظ، كما جاز: أكرمت زيداً أكرمت، وإن كان في الأصل فاعلاً في كرم زيد.^(٣)

وأجاب ابن الفخار: بأن التمييز فاعل في أصله بهذا الفعل الذي نصبه، و«زيداً» في «أكرمت زيداً» لم يكن قط فاعلاً بهذا الفعل الذي نصبه، وإنما كان فاعلاً بالفعل قبل النقل، وهو الآن مفعول صحيح، فوجب أن يغلب عليه الحال الحاضر، وأما التمييز فإنما هو فاعل في الحقيقة، وانتصابه إنما هو مجاز، وعلى التشبيه^(٤).

(١) الكتاب (٢٠٥/١).

(٢) شرح الجمل لابن عصفور (٤٢٧/٢)، والتبيين (ص: ٣٣٧).

(٣) شرح الجمل لابن عصفور (٤٢٧/٢).

(٤) شرح الجمل لابن الفخار (٣ / ١٠٤٤ ، ١٠٤٥).

فقياس التمييز على (زيذا) في نحو: (أكرمت زيذا) في الفاعلية- إذن - قياس مع الفارق، فقويت حجة الجمهور في منع تقديم التمييز على عامله ؛ لكونه فاعلا في الأصل، وبطل اعتراض ابن عصفور على مذهب الجمهور بنحو أكرمت زيذا؛ لوجود الفارق بين المقيس والمقيس عليه.

والثاني: أن المانع شبهه بالنعته في أنه بيان لما قبله، فلا يتقدم كما لا يتقدم النعت، وهذا ما علل ابن خروف^(١).

ورده ابن عصفور^(٢): بأنه لو كان كالنعت لم يتقدم على المُمَيِّز مُتَوَسِّطاً بينه وبين الفعل كما لا يتقدم النعت .

قال ابن الضائع : «ولهم أن يفرقوا بأن النعت بيان للمنعوت، والتمييز ليس بياناً للمرفوع بالعامل فيه، وإنما هو بيان لمن الفعل حقيقة، فهو بيان للفعل وإسناده حقيقة، فلا يتقدم عليه»^(٣).

فقياس التمييز على النعت -إذن - ليس قياسا مع الفارق، كما ذكر ابن الضائع ، فقويت حجة الجمهور في منع تقديم التمييز على عامله؛ لكونه فاعلا في الأصل، ولأنه يشبه النعت، وبطل اعتراض ابن عصفور على مذهب الجمهور بوجود الفارق بين التمييز والنعت، وثبت أن قياس التمييز على النعت قياس صحيح، لا فارق بينهما.

(١) شرح الجمل لابن خروف (١٠٠٢/٢).

(٢) شرح الجمل (٤٢٨/٢).

(٣) شرح الجمل لابن الضائع (١٠٨٣/١).

واختار ابن مالك القول بجواز تقديم التمييز على عامله، وردَّ أدلة القائلين بالجواز من عدة أوجه:

الوجه الأول: أن جعل التمييز كبعض الفضلات محصل لضرب من المبالغة، ففيه تقوية لا توهين، فإذا حكم بعد ذلك بجواز التقديم ازدادت التقوية وتأكدت المبالغة، فاندفع الإشكال^(١).

وهذا الاعتراض من ابن مالك مردود أيضاً؛ لأن المسألة تشبه الأصول بالفروع، وإذا شبه أصل بفرع لم يقو الفرع أن يحمل عليه الأصل في جميع وجوهه، وإنما يحمل عليه في الوجه الذي وقع فيه التشبيه دون وجه آخر لم يقع فيه تشبيهه، وفي تقديم التمييز ازدياد بعد عن الأصل، وإنما وقع التشبيه بالمفعول في مجرد النصب لا في جواز التقديم، فوجب الامتناع^(٢).

وقال ابن الزمكاني: «وحجة سيبويه أن التمييز مخرج عن أصله، فهو وإن كان فاعلاً في الأصل لم يجز تقديمه؛ لأن الفاعل لا يقدم على الفعل ففرعه أولى، وإن كان مفعولاً في أصله فلا أن المفعول أصله أن يتأخر عن العامل، فوجب أن يلزم فرعه ذلك، إذ لا يتصرف الفرع بتصرف أصله، وأما الحال فالفارق أنها ليست بمخرجة عن أصلها، ولها شبه بالظرف فقوي أمرها»^(٣).

(١) شرح التسهيل (٣٩٠/٢).

(٢) شرح الجمل لابن الفخار (١٠٤١).

(٣) المفضل على الْمُفْضَل في رواية المفصل (٣٥٢)، رسالة.

فقياس التمييز على المفعول-إذن - قياس مع الفارق كما قرر ابن الزمكاني.

الوجه الثاني: أن أصالة فاعلية التمييز المذكور، كأصالة فاعلية الحال، نحو : جاء رجل راكباً، فإن أصله: جاء راكب على الاستغناء بالصفة، وجاء رجل راكب على عدم الاستغناء بها، والصفة والموصوف شيء واحد في المعنى، فقدم «راكب» ونصب بمقتضى الحالية، ولم يمنع ذلك تقديمه على «جاء» مع أنه يزال عن إعرابه الأصلي وعن صلاحية الاستغناء به عن الموصوف، فكما تنوسي الأصل في الحال كذلك تنوسي في التمييز ^(١).

وهذا من ابن مالك تليفق بعيد جداً، وذلك أن ما ذكره من أصالة فاعلية الحال غير صحيح؛ لأن الحال لم تكن قط فاعلة لا لفظاً ولا أصلاً إنما أصلها أن تكون تابعة لموصوف تكون على حسبه من رفع أو نصب أو خفض، ولم يك قط الرفع راتباً لها فتكون كالتمييز ^(٢).

فقياس الحال على التمييز في الفاعلية-إذن - قياس مع الفارق.

الوجه الثالث: أنه لو صح اعتبار الأصالة في عمدة جعلت فضلة لصح اعتبارها في فضلة جعلت عمدة، فكان يجوز للنائب عن الفاعل من التقديم على رافعه ما كان يجوز له قبل النيابة، والأمر بخلاف ذلك، لأن

(١) شرح التسهيل (٣٩٠/٢).

(٢) شرح الجمل لابن الفخار (١٠٤٢).

القياس مع الفارق وأثره في الحكم النحوي

حكم النائب فيه حكم المنوب عنه، ولا تعتبر حاله التي انتقل عنها، فكذا التمييز المذكور.

وهذا من ابن مالك مردود لأننا نقول: لم يتقدم التمييز اعتبارًا بأصل لا يجوز تقديمه فيه، لقوته بأصالة متفق عليها، ولم يتقدم النائب لقوة الوجه الذي انتقل إليه على الوجه المنتقل عنه، فلم يعتبر أصله فيقدم لما فيه من اعتبار الوجه المرجوح بعد حصول الوجه الراجح، وذلك تسفل بعد تصعد، وهو مجتنب عندهم^(١).

وأيضًا فإن النائب أيضًا ناب عن الفاعل في وجه لا يصح معه التقديم، وهو شغل الفاعل به، فبناؤه له وجعله معه كالشيء الواحد وامتناع حذفه، كما أن الفاعل كذلك فيما ذكر، بخلاف التمييز فإنه لم يشبه بالمفعول إلا في مجرد النصب خاصة من حيث اشتغل الفعل بغيره لفظًا، فأشبهه الفضلات فاننصب انتصابها^(٢).

فقياس نائب الفاعل على التمييز في جواز التقديم على عامله كما ذكر ابن مالك -إذن- قياس مع الفارق.

من خلال ما سبق يتبين لنا استدلال الجمهور بالأدلة القياسية لمنع تقديم التمييز على عامله، ثم نجد إبطال الخصم لهذه القياسات بوجود الفارق بين المقيس والمقيس عليه، ثم نجد الجمهور يبطلون

(١) المصدر السابق (١٠٤٢/).

(٢) شرح الجمل لابن الفخار (١٠٤٢).

وجود الفارق بينهما فتعود حجتهم قوية دالة على منع تقديم التمييز على عامله.

القول الثاني: يرى جواز تقديم التمييز على عامله المتصرف، وهو ما ذهب إليه الكوفيون^(١)، واختاره المبرد، وابن مالك، وأبو حيان^(٢).

قال المبرد: «اعلم أن التبيين إذا كان العامل فيه فعلاً جاز تقديمه، لتصرف الفعل، فإن قلت في «تفقات شحماً» : «شحماً تفقات»، وهذا لا يجيزه سيبويه؛ لأنه يراه، كقولك: عشرون درهماً، وهذا أفرهم عبداً، وليس هذا بمنزلة ذلك؛ لأن عشرين درهماً؛ إنما عمل في الدرهم ما لم يؤخذ من الفعل. ألا ترى أنه يقول: هذا زيد قائماً. ولا يجيز قائماً هذا زيد؛ لأن العامل غير فعل. وتقول: راكباً جاء زيد؛ لأن العامل فعل؛ فلذلك أجزنا تقديم التمييز إذا كان العامل فعلاً. وهذا رأي أبي عثمان المازني.....»^(٣).

(١) التبيين (٣٣٦).

(٢) المقتضب (٢٩/٢)، وشرح التسهيل (٣٨٩/٢)، وارتشاف الضرب (١٦٣٥/٤).

(٣) التبيين (ص: ٣٣٩).

واحتج الكوفيون بالقياس من وجهين:

الأول: قياس التمييز على المفعول ^(١).

والآخر: قياس التمييز على الحال، فإن العامل فعل متصرف فجاز تقديم معموله عليه، كما جاز تقديم الحال على العامل فيها، نحو: راكبًا جاء زيد؛ لأنه من فعل متصرف فكذلك ههنا ^(٢).

القياس مع الفارق في المسألة: والقياس الذي استدل به الكوفيون لا حجة فيه، لأنه قياس مع الفارق، وبيانه: أن قياس التمييز على المفعول لا يصح، فإن معنى المفعولية لا يختلف بالتقديم والتأخير، والفعل هناك متعد، بخلاف مسألتنا فإن الفعل غير متعد، والفاعلية قد تغير معناها، وانتقل إلى غيرها ^(٣). وأما قياس التمييز على الحال في أن العامل في كل منهما فعل متصرف فجاز تقديم معموله عليه؛ فإن هذا قياس مع الفارق؛ لأن العامل هنا وإن كان فعلاً متصرفاً، إلا أن هذا المنسوب هو الفاعل في المعنى، فلا يجوز تقديمه، وأما تقديم الحال على العامل فيها، فإنما جاز ذلك لأنك إذا قلت: «جاء زيد راكباً» كان «زيد» هو الفاعل لفظاً ومعنى، وإذا استوفى الفعل فاعله ينزل «راكباً» منزلة المفعول المحض، فجاز تقديمه كالمفعول، نحو: «عمرًا ضرب زيد» بخلاف التمييز، فإنك إذا قلت:

(١) الإيضاح للرجاني (ص: ٣٥٦)، وأسرار العربية (ص: ١٩٧)، والتبيين (ص: ٣٣٩).

(٢) الإنصاف (٣٢٤/٢، ٣٢٥)، واللباب (٣٠٠/١)، وشرح الجمل لابن الفخار (١٠٣٩/٣).

(٣) الإنصاف (٣٢٧/٢)، والتبيين (٣٤١).

«تصحب زيد عرقاً» لم يكن «زيد» هو الفاعل في المعنى، وكان الفاعل في المعنى هو «العرق»، فلم يكن «عرقاً» في حكم المفعول من هذا الوجه؛ لأن الفعل قد استوفى فاعله لفظاً لا معنى، فلم يجز تقديمه كما لا يجوز تقديم الفاعل^(١).

قال ابن ولاد في الرد على المبرد: «إنه» ترك قياسه في الحال؛ لأنه شبه الحال بالتمييز، فليست الحال مشبهة للتمييز في كل حال، وإنما شبهها به في أن الحال لا تكون إلا نكرة كما أن التمييز لا يكون إلا نكرة، وإلا فالحال مخالف للتمييز في معانٍ كثيرة».

وقال ابن فلاح: "وجوابه بالفارق، وهو أنك إذا قلت: (جاء زيد راكباً) فقد استوفى الفعل فاعله لفظاً ومعنى، فبقى المنصوب فضلة، فجاز تقديمه لذلك، وأما إذا قلت: (طاب زيد نفساً) فقد استوفى الفعل فاعله لفظاً دون المعنى فلذلك لم يجز تقديمه"^(٢).

ويبدولي : أن تقديم التمييز على عامله جائز، وإن من منع تقديم التمييز على عامله يُلْحَقُهُ بالتمييز في (عِنْدِي عِشْرُونَ دِرْهَمًا)، فَهَذَا قِيَاسٌ مَعَ الْفَارِقِ؛ لِأَنَّ (عِشْرُونَ) الَّذِي عَمِلَ النَّصْبُ فِي (الدَّرْهَمِ) هُوَ عَامِلٌ، وَلَكِنَّهُ لَيْسَ مِنْ لَفْظِ الْفِعْلِ؛ وَلِذَلِكَ لَا يَجُوزُ تَقْدِيمُ التَّمْيِيزِ فِيهِ بِخِلَافِ (تَصَبَّبْتُ عَرَقًا)، فَالتمييز عَمِلَ فِيهِ فِعْلٌ مُتَصَرِّفٌ، وَمَا كَانَ كَذَلِكَ يَتَصَرَّفُ فِي عَامِلِهِ بِالتَّقْدِيمِ وَالتَّأْخِيرِ.

(١) أسرار العربية (١٩٧، ١٩٨)، والصفوة الصفية (٥١١/٣، ٥١٢).

(٢) يريد : سيبويه، ينظر: الانتصار (ص ٨٦).

(٣) شرح الكافية لابن فلاح (٢٤٥/٢).

المسألة التاسعة عشرة: إعراب (الله) لأفعلن

إذا حذف فعل القسم والباء نصب المقسم به، وإن كان المقسم به عند حذفها "الله" جاز جرّه مع تقوية همزة مفتوحة تليها ألف نحو: الله لأفعلن، أو "ها" ساقط الألف نحو: هالله لأفعلن، أو ثابتها: ها الله لأفعلن.

وروى أيضا ها الله وهأ الله بحذف ألفها استغناء عنها بقطع الهمزة والوصل وبالجمع بينهما وذكر أيضا الله لأفعلن، فجعل القطع عوضا مكتفى به. وحكى الأخفش في معانيه أن من العرب من جرّ اسم الله مقسما به دون جار موجود ولا عوض، وذكر غيره من الثقات أنه سمع بعض العرب يقول: كلا الله لأتيناك، يريد كلا والله الثقات أنه سمع بعض العرب يقول: كلا الله لأتيناك، يريد كلا والله^(١).

ومذهب الأخفش أن الجر في ها الله ونحوه: بالعوض من الحرف المحذوف لا بالحرف، ذكر ذلك في كتابه "الأوسط" ووافق الأخفش في هذا ابن عصفور، وانتصر لهذا بأنه شبيه بتعويض الواو من الباء، والتاء من الواو، ولا خلاف في كون الجر بعد الواو والتاء بهما، فكذا ينبغي أن يكون الجرّ في (أ)، و(ها) بهما لا بالمعوّض عنه^(٢).

وصح ابن مالك كون الجر بالحرف المحذوف، وإن كان لا يلفظ، كما كان النصب بعد الفاء والواو وحتى وكي الجارة ولام الجحود بأنّ المحذوفة وإن كانت لازمة الحذف^(٣).

(١) شرح التسهيل (٢٠٠/٣).

(٢) شرح التسهيل (٢٠٠/٣).

(٣) شرح التسهيل (٢٠٠/٣).

وقياس ها التنبيه، وهمزة الاستفهام على فاء السببية وواو المعية حيث لم يكن النصب بهما بل بأن المضمرة قياس مع الفارق؛ لأن الفاء والواو ليستا في الحقيقة عوضين عن أن بدليل إضمارها بعدهما بخلاف ها التنبيه والهمزة^(١).

المسألة العشرون: حكم الإضافة في الضارب زيد.

لا يخلو اسم الفاعل أن يكون معرباً بالحركات، أو بالحروف، فإن كان معرباً بالحروف، جاز أن يضاف إلى معموله مطلقاً، سواء أكان ذلك المعمول مقروناً بالآلف واللام، أو مضافاً إلى ما هما فيه أم لا، وإن كان معرباً بالحركات لم يضاف إلى معموله إلا بشرط أن يكون ذلك المعمول مقروناً بالآلف واللام أو مضافاً إلى ما هما فيه، أو إلى ضمير ما هما فيه، وما عدا ذلك فممنوع إلا أنه يحكى عن الفراء أنه جوز إضافته إلى هذا الممنوع، فتقول على قوله: (هذا الضارب زيد).

قد اختلف النحويون في إضافة اسم الفاعل عند إعرابه بالحركات إلى ما ليس فيه الآلف واللام، ولا مضافاً إلى ما فيه الآلف واللام، ولهم في ذلك مذهبان:

القول الأول: ذهب الجمهور إلى امتناع إضافة اسم الفاعل

المحلى بـ (أل) عند إعرابه بالحركات إلى ما ليس فيه الآلف واللام، ولا مضافاً إلى ما فيه الآلف واللام (الضارب زيد)^(٢).

(١) حاشية الصبان (٣٠٦/٢).

(٢) شرح المقدمة الكافية (٢/ ٥٩٧، ٥٩٨)، وشرح التسهيل (٣/ ٨٧).

قال سيبويه: " هذا باب صار الفاعل فيه بمنزلة الذي فعل في المعنى، وما يعمل فيه، وذلك قولك: هذا الضارب زيدًا، فصار في معنى: هذا الذي ضرب زيدًا، وعمل عمله، لأن الألف واللام منعنا الإضافة وصارتا بمنزلة التتوين، وكذلك: هذا الضارب الرجل، وهو وجه الكلام، وقد قال قوم من العرب ترضى عربيتهم: هذا الضارب الرجل، شبهوه بالحسن الوجه، وإن كان ليس مثله في المعنى ولا في أحواله إلا أنه اسم، وقد يجزُّ كما يجزُّ، وينصب أيضًا كما ينصب... ومثل ذلك في الإجراء على ما قبله: هو الضارب زيدًا والرجل، لا يكون فيه إلا النصب، لأنه عمل فيهما عمل المنون، ولا يكون: هو الضارب عمرو، كما لا يكون: هو الحسن وجه^(١).

والعلة في ذلك أن اللام في أول الاسم سابقة على ما يشعر بالإضافة، فوجب أن يكون حذف التتوين لها، لا للإضافة، لأنه موجب له موجبان: سبق أحدهما على الآخر، وثبوت الحكم بالسابق، فالسبق على هذه العبارة مغل بالتقديم اللفظي، ولو قلنا: اللام لتعريف المدخول عليه وهو أمر معنوي فاستعماله لكونه أهم-والاعتبار بالإتيان به أقدم، بخلاف الإضافة اللفظية فإنها لا تفيد أمرًا معنويًا، بل تخفيفًا لفظيًا- لكان التعليل بالتقدم المعنوي، وهذا ما علل به ابن حاجي^(٢).

(١) الكتاب (١/١٨١). بتصرف.

(٢) شرح الكافية (ص ٧٠٢).

القول الثاني: ذهب الفراء^(١) إلى جواز إضافة اسم الفاعل المحلى بـ (أل) عند إعرابه بالحركات إلى ما ليس فيه الألف واللام، ولا مضافا إلى ما فيه الألف واللام، نحو: (الضارب زيد).
احتج الفراء على جواز (الضارب زيد)، بالسماع، والقياس، أما السماع فقولُه:

الْوَاهِبُ الْمَائَةِ الْهَجَانِ وَعَبْدُهَا * عُوْذًا تُزَجِّي بَيْنَهَا أَطْفَالُهَا^(٢)
فإذا جاز الجر في (وعبدها)، فكأنه مضاف إليه (الواهب)، ولا نون فيه ولا تنوين، فأجيزوا: (الضارب زيد).

القياس مع الفارق: أجاب ابن الحاجب بأن قياس (الضارب زيد) على (عندها) قياس مع الفارق؛ لأنه جاز على ضعف، والقياس ألا يجوز، ولا يصح للفراء القياس لوجهين:
أحدهما: أن ما كان ضعيفا لا يقاس عليه .

الثاني: أنه تابع، وهم يحتملون في التابع ما لا يحتملون في غيره^(٣)، فقد بان الفرق بينهما.

(١) شرح المقدمة الكافية (٢ / ٦٠٠).

(٢) البيت من الكامل، وهو للأعشى في الديوان المقطوعة (٣) (ص ٢٩). والشاهد فيه قوله: (وعبدها) حيث جاء بالجر عطفاً على (المائة) وهو مضاف إلى ضمير المعرفة بـ (أل)، فجعل ضمير المعرفة بال في التابع مثل المعرفة باللام. والبيت في الكتاب (١ / ١٨٣)، والمقتضب (٤ / ١٦٣).

(٣) شرح المقدمة الكافية (٢ / ٥٩٩).

وأما استدلال الفراء بالقياس فمن ثلاثة أوجه:

القياس الأول: أن الإضافة في: (الضارب الرجل)، غير مفيدة تخفيفاً بنون ولا تنوين فليجز مثلها في: (الضارب زيد).

قال الفراء: "هُوَ الْآخِذُ حَقَّهُ فَيَنْصَبُونَ (الحق)، لا يقولون إِلَّا ذَلِكَ وَالنُّونُ مَفْقُودَةٌ، فَبَنُوا الْاِثْنَيْنِ وَالْجَمِيعَ عَلَى الْوَاحِدِ، فَنَصَبُوا بِحَذْفِ النُّونِ، وَالْوَجْهَ فِي الْاِثْنَيْنِ وَالْجَمْعِ الْخَفْضَ لِأَنَّ نَوْنَهُمَا قَدْ تَظْهَرُ إِذَا شُنَّتْ، وَتَحْذَفُ إِذَا شُنَّتْ، وَهِيَ فِي الْوَاحِدِ لَا تَظْهَرُ؛ فَلِذَلِكَ نَصَبُوا، وَلَوْ خُفِّضَ فِي الْوَاحِدِ لَجَازَ ذَلِكَ، وَلَمْ أَسْمَعْهُ إِلَّا فِي قَوْلِهِمْ: هُوَ الضَّارِبُ الرَّجُلِ، فَإِنَّهُمْ يَخْفَضُونَ الرَّجُلَ وَيَنْصَبُونَهُ فَمَنْ خَفَضَهُ شَبَّهَهُ بِمَذْهَبِ قَوْلِهِمْ: مَرَرْتُ بِالْحَسَنِ الْوَجْهِ"^(١).

وأجاب ابن الحاجب: بأن قياس الإضافة في (الضارب زيد) على (الضارب الرجل) قياس مع الفارق؛ لأن القياس ألا يجوز (الضارب الرجل) لما ذكر إلا أنهم أجازوها **حملاً على المختار في: (الحسن الوجه)**، من حيث كل واحد منهما صفة معرفة بـ (أل) مضافة إلى معمول معرف بـ (أل)، وإنما كانت الإضافة مختارة في: (الحسن الوجه) لأن في الرفع خلو الموصوف عن عائذ إليه من صفته، وفي النصب إشكالٌ إن جعل تمييزاً؛ لأن التمييز لا يكون معرفة، وإن نصب على التشبيه بالمفعول فهو ضعيف^(٢).

القياس الثاني: قد جازت الإضافة في: (الحسن الوجه)، فلتجز في: (الضارب زيد)!

(١) معاني القرآن (٢/٢٢٦).

(٢) شرح المقدمة الكافية (٢/٦٠٠).

وعلل الرضي: بأن الإضافة جازت - هنا - لضعف النصب والرفع، مع أنها قد أفادت تخفيفاً، وهو سقوط الضمير، وتحمل الصفة إياه؛ إذ الأصل: (الحسن وجهه)، فنقلوا الضمير إلى الصفة وجيء باللام في المضاف إليه؛ لتكون عوضاً من تعريف الإضافة^(١).

القياس الثالث: إذا جازت الإضافة في: (الضاربك)، فلتجز في: (الضارب زيد).

وعلل ابن الحاجب بأن قياس (الضارب زيد) على: (الضاربك) قياس مع الفارق؛ وذلك لأن الإضافة في: (ضاربك) متعينة عند أهل هذا القول؛ لأن الضمائر المتصلة غير مستقلة، والتتوين يؤذن بالانفصال واستقلال ما بعده؛ لأنه لا يكون إلا آخر الكلمة فحذفوه لذلك والتزموا الإضافة، وهذه العلة التي هي اتصال الضمير، وعدم استقلاله حاصلة في: (الضاربك)، وإن لم يكن فيه ما ينافي الضمير من تتوين أو نون، فكأنهم يعللون الإضافة إلى الضمائر بهذه العلة، وهي عدم الاستقلال، وإلى الظاهر بإرادة التخفيف^(٢).

ويبدو لي: أن الإضافة اللفظية لا بُدَّ من أن تفيد تخفيفاً، وإجازة الفراء (الضارب زيد) قد ثبت وجود الفارق بين المقيس والمقيس عليه.

(١) شرح الكافية (٢٥٦/٢).

(٢) شرح المقدمة الكافية (٦٠٠/٢ ، ٦٠١).

المسألة الحادية والعشرون: حكم نصب أفعل التفضيل للمفعول

التعجب والتفضيل يشتركان في اللفظ والمعنى:

أما اللفظ فلتركبهما من ثلاثة أحرف أصول وهمزة.

وأما المعنى فلأن ما أعلم زيدا! وزيد أعلم من عمرو يشتركان في زيادة العلم، ويفترقان في أن أفعل في التعجب ينصب المفعول به، نحو: ما أحسن زيدا! وأفعل التفضيل لا ينصب المفعول به على أشهر القولين، والثاني أنه ينصبه للسماع والقياس:

أما السماع فقول العباس بن مرداس:

أَكْرَ وَأَحْمَى لِلْحَقِيقَةِ مِنْهُمْ* * وَأَضْرَبُ مِنَّا بِالسُّيُوفِ الْقَوَانِسَا^(١)

وأما القياس فإنه اسم مأخوذ من فعل، فوجب أن يعمل عمل أصله قياسا على سائر الأسماء العاملة.

القياس مع الفارق: والجواب عن البيت أن القوانس منصوب بفعل دل عليه أضرب، أي: نضرب القوانسا.

وعن القياس أنه مدفوع بالفارق من وجهين:^(٢)

أحدهما: أن الأسماء العاملة لها أفعال بمعناها، فلذلك عملت نظرا إلى الفعل الذي بمعناها، وأفعل التفضيل ليس له فعل بمعناه في الزيادة حتى يعمل نظرا إلى فعله.

(١) البيت من الطويل، ينظر: الديوان (ص ٩٣)، وأما ابن الحاجب (١/ ٤٦٠)، والأشباه والنظائر (٢/ ٤٦٩).

(٢) الأشباه والنظائر (٢/ ٤٦٩)

والثاني: أن أصل العمل للفعل، ثم لما قويت مشابهته له، وهو اسم الفاعل واسم المفعول، ثم لما شبه بهما من طريق التثنية والجمع والتذكير والتأنيث وهي الصفة المشبهة، وأفعل التفضيل إذا صحبته (من) امتنعت منه هذه الأحكام، فبعد لذلك عن شبه الفعل، فلذلك لم يعمل في الظاهر.

ويبدو لي: أن قصر عمل أفعل التفضيل على الرفع أرجح، حتى تنحط درجته عن الفعل.

المسألة الثانية والعشرون: حكم توكيد المثنى توكيدا معنويا

التوكيد ^(١) لفظ يراد به تثبيت المعنى في النفس، وإزالة اللبس عن الحديث أو المحدث عنه ^(٢).

والتوكيد على ضربين: لفظي: ويكون بإعادة اللفظ على حسب ما تقدم، ويشمل الاسم والفعل والحرف.

ومعنوي: وهو خاص بالأسماء، وله ألفاظ وضعتها العرب لذلك، وهي: النفس، والعين، وكل، وأجمع، وأكّتع، وأبصع، وأبتع، وجميعها يؤكد بها المفرد المذكر، فيقال: جاء زيد نفسه عينه كله أجمع أكّتع أبصع أبتع . أما المثنى، فقد اختلفوا في توكيده:

(١) شرح الجمل للفخار (١٣/١)، وشرح التسهيل للمرادي (ص ٧٧٧) ، وحاشية الصبان (٧٣/٣).

(٢) شرح الجمل لابن عصفور (٢٢٨/١).

القول الأول: ذهب جمهور البصريين^(١) إلى أن الاسم المثنى لا يؤكد إلا بالنفس أو العين، أو كلا في المذكر، وكلتا في المؤنث، فيقال: جاء الزيدان أنفسهما وأعينهما وكلاهما، وجاءت الهندان أنفسهما وأعينهما وكلتاهما، لا يجوز توكيده بما عدا ذلك من ألفاظ التوكيد، فلا يقال: أجمعان وأكتعان وأبصعان، ولا جمعاوان، وكتعاوان، وبصعاوان، استغناءً عنها ب (كلا) و(كلتا).

ومن أدلة هؤلاء على مذهبهم:

أولاً: عدم السماع، فالعرب لم تقله، ولم تستعمل في توكيد المثنى سوى (أنفسهما) و(أعينهما)، و(كلا) و(كلتا)، ولم يسمع منهم في توكيده تنثية (أجمع) و(أكتع) وما وازنهما، والمجيزون وإن استندوا على قياس، فالسماع قد عارضه^(٢).

ثانياً: الاستغناء عنه، وبيان ذلك أن العرب قد استغنت عن (أجمعان)، وبابه ب (كليهما) وعن (جمعاء) وبابه ب (كلتيهما)، كما استغنوا عن استعمالهم (ودع) و(وذر) ب(ترك)، وكما استغنوا عن تنثية (سواء) ب(سيان) تنثية (سى)، وإن استغنوا عن ذلك ولم يستعملوه فلا وجه لاستعماله وإن كان جاريًا على القياس^(٣).

(١) شرح الجمل لابن الضائع (٥٨/١)، والبسيط (٣٦٨/١).

(٢) المقاصد الشافية (٢١/٥ ، ٢٢).

(٣) البسيط (٣٦٤/١)، وتمهيد القواعد (٣٢٨٧/٧).

ثالثاً: أن (أجمع) و(جمعاء) بمنزلة (كل) في الدلالة على الإحاطة والعموم، و(كل) لا تثني ولا تجمع إنما يثنى ويجمع الضمير الذي تضاف إليه، فكذا ما كان بمعناها لا يثنى ولا يجمع^(١).

القول الثاني: جواز تثنية (أجمع) و(جمعاء) وما وازنهما، وتوكيد المثنى بهما، فيجوز أن يقال على هذا القول: جاءني الزيدان كلاهما أجمعان أكتعان، أبصعان، وجاءتني الهندان كلتاها جمعاوان كتعاوان، بصعاوان، ونسب إلى الكوفيين^(٢).

ووافقهم ابن خروف، حيث قال: "قياس تثنية (أفعل) و(فعلاء) في هذا الباب . يعني التوكيد . قياس (أحمر) و(حمراء) ومن منع تثنيتهما فقد تكلف وادعى ما لا دليل عليه، ولم يمنعها أحد من الأئمة فنتبعه، وليس قلة استعمالها بمخرجها عن القياس"^(٣).

القياس مع الفارق عند أصحاب هذا القول: وقد رد بأن قياس (أجمع) وبابه على (أحمر) قياس مع الفارق، وذلك لاختلافهما من وجهين:

الأول: أن (أجمع) اسم، و(أحمر) وصف.

الثاني: أن (أجمع) معرفة، و(أحمر) نكرة.

(١) التذييل والتكميل (٢١٠/٥)، وينظر: نتائج الفكر (ص ٢٢٥)، وشرح الجزولية للأبدي (٦٩٠/١) .

(٢) موصل النبيل إلى نحو التسهيل (ص ١٠٢١).

(٣) شرح الجمل (٣٣٨/١).

ويبدو لي أن ما ذهب إليه جمهور البصريين من تأكيد المثني بالنفس أو العين أو (كلا) في المذكر و(كلتا) في المؤنث هو الراجح، وامتناع اتباعهما بغير ذلك من ألفاظ التوكيد لاستغناء العرب عنها بـ (كلا) و(كلتا)، لعدم ورود السماع به.

المسألة الثالثة والعشرون: العطف على الضمير المجرور

من غير إعادة الجار

اختلف النحويون في العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار، كقولنا : مررت بك وزيد، حيث أجاز ذلك الكوفيون، ومنعه البصريون على النحو التالي:

القول الأول : ذهب جمهور البصريين إلى المنع المطلق في غير

الشعر.

قال سيبويه: "ومما يقبح أن يشركه المظهر علامة المضمّر المجرور، وذلك قولك: مررت بك وزيد، وهذا أبوك وعمرو، كرهوا أن يشرك المظهر المضمّر داخلاً فيما قبله؛ لأن هذه العلامة الداخلة فيما قبلها جمعت أنها لا يتكلم بها إلا معتمدة على ما قبلها، وأنها بدل من اللفظ بالتثوين، فصارت عندهم بمنزلة التثوين، فلما ضعفت عندهم كرهوا أن يتبعوها الاسم"^(١).

واختاره الفراء، حيث قال: "وقوله: الذي تسألون به والأرحام فنصب الأرحام يريد واتقوا الأرحام أن تقطعوها. قال: حدثنا الفراء قال: حدثني

(١) الكتاب (٣٨١/٢).

شريك بن عبد الله عن الأعمش عن إبراهيم أنه خفض الأرحام، قال: هو كقولهم: بالله والرحم وفيه قبح لأن العرب لا ترد مخفوضا على مخفوض وقد كنى عنه^(١).

وقد استدل البصريون لما ذهبوا إليه بالآتي:

أولاً: السماء: قوله تعالى: ﴿قِيلَ يَنْتُحْ أَهِيْطْ بِسَلَمٍ مِّمَّا وَبَرَكَتٍ عَلَيْكَ وَعَلَى أُمَمٍ مِّمَّنْ مَعَكَ﴾ هود: ٤٨، وقوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ وَهِيَ دُخَانٌ فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ﴾ فصلت: ١١.

ثانياً: القياس: أن الضمير المجرور المتصل شبيه بالتنوين، فلا يجوز العطف عليه، كما أنه لا يجوز العطف على التنوين.

قال سيبويه: «لأن هذه العلامة الداخلة فيما قبلها جمعت أنها لا يتكلم بها إلا معتمدة على ما قبلها، وأنها بدل من اللفظ بالتنوين، فصارت عندهم بمنزلة التنوين، فلما ضعفت عندهم كرهوا أن يتبعوا الاسم، ولم يجز أيضاً أن يتبعوها إياه»^(٢).

(١) معاني القرآن (١/٢٥٣).

(٢) الكتاب (٢/٣٨١).

وجه الشبه بين الضمير المجرور والتنوين من أربعة

أوجه: (١)

أحدها: أنه على حرف واحد في الأكثر كالتنوين

الثاني: أنه لا يفصل بينه وبين ما يتصل به كالتنوين

والثالث: أنه يحذف في النداء نحو: يا غلام كما يحذف التنوين في البناء الموجب للبناء، فلما شابه التنوين من هذه الأوجه لم يعطف عليه كما لا يعطف على التنوين

والوجه الثالث: أنه قد يكون عوضاً عن التنوين في نحو: غلامك وغلامي وغلामه فكما لا يعطف على التنوين لا يعطف على ما حل محله، وناسبه في شدة الاتصال بالكلمة.

والوجه الرابع: أنه كما لم يجز عطف ضمير المجرور على المظهر من غير إعادة العامل فيقال: (مررت بزيدٍ وَكَ) كذلك لا يعطف المظهر على ضمير المجرور إلا بإعادة العامل .

القياس مع الفارق: أن قياس ضمير الجر على التنوين قياس مع الفارق؛ لأن شبه ضمير الجر بالتنوين لو منع من العطف عليه بلا إعادة الجار لمنع منه مع الإعادة؛ لأن التنوين لا يعطف عليه بوجه، ولأنه لو منع من العطف عليه لمنع من توكيده والإبدال منه، لأن التنوين لا يؤكد ولا

(١) شرح الكافية لابن فلاح (٩١٦/٢).

يبدل منه، وضمير الجر يؤكد ويبدل منه بإجماع، فالعطف أسوة بهما، فقد بان الفرق بينهما^(١).

القول الثاني: ذهب الكوفيون^(٢) إلى أنه يجوز العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار.

أما الكوفيون، فقد استدلوا بالقياس والسماع.
أما السماع، فقد استدلوا بما يأتي:

(١) قراءة حمزة من السبعة، والبلخي، وقتادة، ويحيى بن وثاب، وطلحة بن معروف، والأعمش من غير السبعة^(٣) : ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ النساء: ١ بالخفض عطفًا على الضمير المجرور من غير إعادة الجار .

وقد أجيب عن هذه الآية من وجهين :

أحدهما: أن الواو للقسم، وجوابه: ﴿إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ ؛ لأن العرب كانت تقسم بالأرحام تعظيمًا لها^(٤).

الوجه الثاني: أن «الأرحام» مجرورة بباء مقدرة، والتقدير: (به وبالأرحام)، فحذفت لدلالة الأولى عليها^(٥).

(١) شرح التسهيل (٣/٣٧٥).

(٢) شرح التسهيل (٣/٣٧٦).

(٣) إتحاف فضلاء البشر (٥٠١).

(٤) شرح الجمل لابن بابشاذ (٥٠/١).

(٥) شرح الجمل لابن عصفور (١/٢٤٤).

وأما القياس:، القياس على عطف الظاهر على الظاهر (١).

وهذا قياس مع الفارق لأمرين:

١. إذا قلت: مررت بزيد وعمرو، ف (الواو) لا تقتضي الترتيب والمقدم كأنه مؤخر والمؤخر كأنه مقدم، فكأنك قلت: مررت بعمر و زيد، وأنت لو قلت هذا لكان صحيحاً، وإذا قلت: مررت بك و زيد، فكأنك قلت: مرت بزيد وبك، فكما لا يكون الثاني هنا إلا بحرف، كذلك لا يكون الثاني هناك إلا بحرف عطف، ولما امتنع هذا في الواو امتنع في باقي حروف العطف؛ لأن «الواو» هي أمكن في العطف (٢).

٢. يدلك أنك إذا قلت : مررت بزيد وعمرو، فلم يتنزل الظاهر هنا مع الحرف منزلة الشيء الواحد؛ لأنه ظاهر يأتي مرفوعاً ومنصوباً، وإذا كان كذلك كان منفصلاً عن عامل، وإذا قلت: مررت بك فقد تنزل الباء هنا مع الكاف منزلة الشيء الواحد؛ لأنه على حرف واحد، وأنه ضمير متصل لا يأتي إلا متصلاً بعامله (٣).

القول الثالث: ذهب الجرمي والزيادي (٤) إلى الجواز المقيد

بتأكيد الضمير، نحو : مررت بك أنت و زيد، ومررت به نفسه و زيد.

القياس: قاسوا الضمير المجرور على الضمير المرفوع إذا أكد،

والجامع بينهما شدة الاتصال لما يتصلان به (٥).

(١) البسيط (٣٤٧/١).

(٢) البسيط (٣٤٧/١).

(٣) الكتاب (٣٨١/٢).

(٤) شرح اللمع لابن برهان (٢٦٣/١)، المساعد (٧٠/٢).

(٥) المكودي (١٠٢٧/٣).

القياس مع الفارق على مذهب الجرمي^(١):

١. أن تأكيده لا يزيل عنه العلل المذكورة في المنع بخلاف ضمير الفاعل، فإنه يزيل عنه المانع من العطف .

٢. أن تأكيد ضمير المجرور بضمير المرفوع على خلاف القياس، وتأكيد ضمير الفاعل بضمير المرفوع جار على القياس، فلا يلزم حمل الخارج عن القياس على الجاري على القياس.

٣. أن ضمير المجرور أشد اتصالاً من ضمير الفاعل بدليل أن ضمير الفاعل قد يجعل منفصلاً عند إرادة الحصر، ويفصل بينه وبين الفعل، ولا يمكن الفصل بين ضمير المجرور وعامله، فلما اشتد اتصاله قوي شبهه بالتثوين، فلم يؤثر التأكيد في جواز العطف بخلاف الفاعل فإنه لما اشتد اتصاله أثر التأكيد في جواز العطف عليه.

٤. أنه يلزم العطف مع تأكيد ضمير المجرور بالمرفوع، نحو : مررت به هو وزيد مخالفة اللفظ والمعنى، أما اللفظ فلأن قبله ضمير مرفوع ولم يحمل العطف عليه . وأما المعنى فإن المجرور معناه غير معنى المرفوع، ولا يلزم من العطف مع تأكيد ضمير الفاعل لا مخالفة اللفظ ولا مخالفة المعنى.

(١) شرح الكافية لابن فلاح (٩١٨/٢)، وشرح الكافية للرضي (٣٣٧/٢).

ويبدو لي : أن ما ذهب إليه الكوفيون واختاره ابن مالك ^(١)، وأبو حيان ^(٢) هو الصحيح؛ **وذلك**، لوروده في قراءة حمزة، وهي قراءة سبعية لا يصح الحكم عليها بالقبح، ولا بالضعف، لأن القراءة سنة متبعة يأخذها الخلف عن السلف، وليس للقارئ أن يبتدع شيئاً من عنده، وإنما يقرأ بسند متصل بالرسول صلى الله عليه وسلم، قال ابن الجزري: "كل قراءة وافقت العربية ولو بوجه، ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالاً وصح سندها فهي القراءة الصحيحة، لا يجوز ردها، ولا يحل إنكارها"^(٣).

كما أن أدلة البصريين، والكوفيين، والجرمي القياسية قد تطرق إليها وجود الفارق بين المقيس والمقيس عليه، فبقي وجود الأدلة السماعية التي استدل بها الكوفيون كافية في الدلالة على الجواز.

المسألة الرابعة والعشرون: عامل الجزم في جواب الشرط.

اختلف في الجازم لجواب الشرط إذا حذفت منه الفاء:

القول الأول: عند الكوفيين هو مجزوم على الجوار، كخفض

"خَرِبَ" من قولهم: هذا حجرٌ ضَبَّ خَرِبَ.

(١) شرح التسهيل (٣/٣٧٦)، شواهد التوضيح (٥٥).

(٢) ارتشاف الضرب (٤/٢٠١٤)، البحر المحيط (١/١٥٧).

(٣) النشر في القراءات العشر (١/٩).

وتبطله أمور كثيرة: (١)

أحدها: أن الخفض على الجوار لا يكون واجبا، وجزم الجواب واجب.

الثاني: أن الخفض على الجوار لا يكون إلا بعد مخفوض خفضا ظاهرا لتحصل المشاكلة، وجزم الجواب يكون بعد جزم ظاهر وغير ظاهر. فالقياس مع الفارق.

القول الثاني: أن أداة الشرط جازمة لهما معًا. وهو مذهب الجمهور من البصريين.

وضعفه ابن مالك: "لا جائز أن يكون جزمه بالأداة وحدها، لأن الجزم في الفعل نظير الجر في الاسم، وليس في عوامل الجر ما يعمل في شيئين دون إتباع، فوجب أن تكون عوامل الجزم كذلك، تسوية بين النظيرين، ولئلا يلزم ترجيح الأضعف على الأقوى. وأيضا فإن العوامل اللفظية على ضربين: الأول ما يعمل عملا متعددا، والثاني ما يعمل عملا غير متعدد. والعامل عملا متعددا لا بد في عمله من اختلاف إن تغاير معنى معموليه، ليمتاز أحدهما من الآخر، والشرط والجواب متغايران، فلو كان عاملهما واحدا لوجب اختلاف عمليهما وجوب ذلك في الفاعل

(٣) شرح التسهيل (٧٩/٤)، والتصريح (٤٠٠/٢).

والمفعول. فالحكم على أداة الشرط بأنها جازمة للجواب مع أنها جزمت الشرط، حكم بما لا نظير له، فوجب منعه^(١).

ويجاب بالفرق بأن الجازم لما كان لتعليق حكم على آخر عمل فيهما، بخلاف الجار، وبأن تعدد العمل قد عهد من غير اختلاف، كمفعولي "ظن"، ومفاعيل أعلم^(٢).

القول الثالث: الشرط مجزوم بالأداة، والجواب مجزوم بالشرط، كما أن المبتدأ مرفوع بالابتداء والخبر مرفوع بالمبتدأ، ونسب إلى الأخفش، واختاره ابن مالك^(٣).

القول الرابع: الأداة والشرط كلاهما جزم الجواب، كما قيل الابتداء والمبتدأ كلاهما رفع الخبر، ونسب هذا القول لـ: سيبويه والخليل^(٤). ورد بأن العامل المركب لا يحذف أحد جزأيه ويبقى الآخر، وفعل الشرط قد يحذف، وبأن العامل المركب لا يفصل بين جزأيه، وقد جاء الفصل، نحو: {وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ} [التوبة: ٦]^(٥).

ويبدولي : أن الشرط والجزاء مجزومان بحرف الشرط.

(١) شرح التسهيل (٨٠/٤).

(٢) التصريح (٤٠٠/٢).

(٣) شرح التسهيل (٨٠/٤).

(٤) الكتاب (٦٢/٣).

(٥) شرح التسهيل (٨٠/٤).

المسألة الخامسة والعشرون: لنادي المفرد المعرفة بين التعريف والتنكير

اختلف في العلم المفرد إذا نودي هل يبقى تعريفه بعد النداء أم يزول عنه:

القول الأول: ذهب المبرد^(١) إلى أن المفرد العلم المعرفة إذا أريد نداؤه فإن تعريفه بالعلمية يزول عنه، وأن النداء يسلب هذا التعريف ويجعله معرّفاً بالخطاب أو بالإقبال أو بالقصد المستفاد من النداء، وعليه فإن العلم ينكر قبل النداء حتى تدخل (يا) على نكرة فتعرفها.

قياساً على النكرة المقصودة بعد سلب تعريف العلمية لئلا يجتمع تعريفان على اسم واحد.

القول الثاني: ذهب ابن السراج إلى بقاء تعريف العلمية.

قال ابن السراج: "فأما يا زيد، فزيد وما أشبهه من المعارف معارف قبل النداء، وهو في النداء معرفة كما كان، ولو كان تعريفه بالنداء، لقدّر تنكيهه قبل تعريفه ويحيل قول من قال: أنه معرفة بالنداء فقط ... ومن قال إذا قلت : يا زيد أنه معرفة بالنداء فهذا الكلام من وجه حسن ومن وجه قبيح عندي، أما حسنه فإنه يعني أن أول ما يوضع الاسم ليعرف به الإنسان أنه ينادى به فيقول له أبوه أو من سماه مبتدأ : يا فلان، ... وإن كان أراد أن التعريف الذي كان فيه قد زال وحدث بالنداء تعريف آخر فقد بينا وجه الإحالة، ويلزم قائل هذا القول شناعات أخر عندي"^(٢).

(١) المقتضب (٢٠٥/٤)، وشرح التسهيل (٣٩٢/٣)، وتوضيح المقاصد (٢٧٦/٣).

(٢) الأصول (٣٣٠/١).

حجة ابن السراج من وجهين:

١. أنّ في الأعلام ما لا يتصور فيه الشركة حتى يصح تنكيه
نحو: فرزدق.
٢. أنّه لو كانت المعرفة تتكرر إذا نوديت؛ لجاز نداء ما فيه
لام التعريف كنداء المضاف.

القياس مع الفارق: والجواب عن الأول: أنه يكفي تقدير الشركة

بالقوة والاستعداد قياساً على الشمس والقمر فإنهما جنسان بالقوة، وإن لم
يكن لهما شريك في الوجود^(١).

وعن الثاني: أنه امتنع دخوله على اللام لئلا يجتمع قرينتان

لفظيتان تفيدان التعريف على محل واحد، وأما المضاف فلم يجتمعا؛ فلذلك
حكمنا بتعريفه بالقصد أيضاً كالعلم، وأما العلم فقرينته معنوية يمكن الحكم
بزوالها مع بقاء اللفظ بخلاف قرينة اللام فإنه لا يمكن الحكم بزوال معناها
إلا بزوال لفظها فافترقا، وأمثلة نداء العلم^(٢).

فقياس المفرد المعرفة على المنادى المعروف بالآلف واللام قياس مع

الفارق.

ويبدو لي: أن ما ذهب إليه المبرد هو الراجح؛ فقياس المفرد

المعرفة على المنادى المعروف بالآلف واللام قياس مع الفارق.

(١) شرح المفصل لابن يعيش (٣٢٠/١).

(٢) البيان في شرح اللمع (٣٦٦/٢).

المسألة السادسة والعشرون: حكم نداء المحلى بأل

الجمع بين (يا)، و(أل) في النداء مخصوص بالضرورة إلا في موضعين:

أحدهما: نداء اسم الله الأعظم، فإنه يجمع فيه بين (يا)، و(أل) فيقال فيه: يا الله؛ لأن (أل) فيه لازمة فكأنها من بنية الكلمة.

ثانيهما: الجملة المسمى بها كأن يسمى بالرجل قائم، فإذا ناديته قلت: (يا الرجل قائم أقبل)؛ لأن الجملة المحكية كالأمثال لا تغير^(١).

أما غير ذلك فإن النحاة اختلفوا في حكم الجمع بين (يا)، و(أل) على النحو التالي:

ذهب البصريون^(٢) إلى أنه لا يجوز دخول (يا) على ما فيه الألف واللام في الاختيار.

قال سيبويه: "واعلم أنه لا يجوز لك أن تتأدى اسما فيه الألف واللام ألبتة؛ إلا أنهم قد قالوا: يا الله اغفر لنا، وذلك من قبل أنه اسم يلزمه الألف واللام لا يفارقانه، وكثر في كلامهم، فصار الألف واللام فيه بمنزلة الألف واللام التي من نفس الحروف... وزعم الخليل - رحمه الله - أن الألف واللام إنما منعهما أن يدخل في النداء من قبل أن كل اسم في النداء مرفوع معرفة، وذلك أنه إذا قال يا رجل ويا فاسق، فمعناه كمعنى يا أيها الفاسق ويا أيها الرجل، وصار معرفة لأنك أشرت إليه وقصدت قصده، واكتفيت

(١) شرح الألفية لابن الناظم (ص ٤٠٦).

(٢) مذهب البصريين في: الكتاب (١٩٥/٢)، والمقتضب (٢٣٩/٤)، وارتشاف الضرب (١٢/٣).

القياس مع الفارق وأثره في الحكم النحوي

بهذا عن الألف واللام، وصار كالأسماء التي هي للإشارة، نحو: (هذا)، وما أشبه ذلك، وصار معرفة بغير ألف ولام لأنك إنما قصدت قصدَ شيء بعينه، وصار هذا بدلا في النداء من الألف واللام، واستغني به عنهما كما استغنيت بقولك: (اضرب) عن (لتضرب)...^(١).

واحتج أصحاب هذا القول بأن الألف واللام لتعريف المَعهودِ و(يا) تُعرِّفُ بالقصد والخطاب، ولا يَجْتَمِعُ على اسمٍ واحدٍ تعريفان؛ لأنَّ الغرض من التعريف التَّخصيص، وإزالة الاشتراك وهذا يحصلُ بواحدٍ فلا يَجُوزُ أن ينضمَّ إليه آخر، كما لا يجمع بين حرفي استقهام، أو نفي، أو حرفي جرٍّ^(٢).

دَعْوَى المنعِ باطلةٌ بأمرين: ^(٣)

أحدهما: قولك: مررتُ بالرجلِ الحَسَنِ الوجهِ، فقد جمع هاهنا بين الألفِ واللامِ والإضافةِ وهما للتعريفِ.

والثاني: نداء العلم كقولك: يا زَيْدُ فإن زَيْدًا علم معرفة و(يا) للتعريفِ.

القياس مع الفارق: والجواب: "أما الحسن الوجه فكلّام معدولٌ عن أصلِهِ، والتقديرُ: مررتُ بزيدِ الحسن وجهه، فلما حذفَ الضميرَ عرّفه بالألفِ واللام، ولم يسقطهما من الحسن؛ لأن الإضافةَ هنا غيرُ محضةٍ،

(١) الكتاب (٢/١٩٥). بتصرف.

(٢) التبيين (ص ٤٤٤).

(٣) المصدر السابق (ص ٤٤٤ ، ٤٤٥).

فأدخلت اللام لتعرف الحسن، وبقيت صورة الإضافة، وجرت الألف واللام هنا مجرى (الذي)، ويجوز أن تجمع بينها وبين الإضافة، إذا كان بمعنى (الذي)، كقولك: أنا الضاربه أي: (الذي ضربه).

وأما نداء العلم نحو يا زيد، فعنه جوابان:

أحدهما: أنه ينكر قبيل النداء حتى تدخل (يا) على نكرة فتعرفها ولا يمكن مثل ذلك في الألف واللام؛ لأنها لفظ موضوع للتعريف، وبعد وجود اللفظ لا يمكن تقدير عدمه.

والجواب الثاني: أنه يبقى على تعريفه، ودخول (يا) عليه تزيل الاشتراك في العلم، وذلك أن قولك: جاءني زيد يتفق فيه اشتراك؛ ولذلك وصفته فيما يزيل عنه الاشتراك، لا أصل التعريف^(١).

القول الثاني: ذهب الكوفيون^(٢) إلى جواز نداء ما فيه الألف واللام، واحجبتوا بالسَّماع والقياس:

أما السماع فمنها الشواهد الشعرية :

فَيَا الْغُلَامَانَ اللَّذَانِ قَرَأَا *** إِيَّاكُمَا أَنْ تُكْسِبَانِي شَرًّا^(٣)

(١) التبيين (ص ٤٤٥).

(٢) مذهب الكوفيين في: التبيين (ص ٤٤٤)، وارتشاف الضرب (١٢/٣).

(٣) البيت من الرجز، والشاهد فيه قوله (يا الغلامان) حيث نادى ما فيه "أل". وهو بلا نسبة في: المقتضب (٤/ ٢٤٣)، والأصول (١/ ٣٧٣).

وأما القياسُ فمن ثلاثة أوجه: ^(١)

أحدها: أن الألف واللام للتعريفِ فجازَ دخولُ (يا) عليه، كقولهم: يا الله.

والثاني: أن (يا) تدخلُ على المضاف إلى معرفةٍ، نحو: يا عبدالله، مع أن الاسمَ الأولَ معرفةٌ بالإضافة، فكذلك الألف واللام.

والثالث: أن التعريفَ بحرفِ النداء غير حاصلٍ به ألا ترى أنك تقول: (يا رجلاً كلمني) فتناديه وهو نكرةٌ وتنصبه، ولو كانت (يا) للتعريف لم يجز ذلك، وإنما يتعرف بالقصد، فالألف واللام تجرى مجرى القصد، فكما يجتمع في قولك: يا رجلُ (يا) والقصد يجتمع هاهنا الألف واللام و(يا).

قال ابن فلاح. والجواب .. أنه على حذف الموصوف أي: فيا أيها الغلامان وحذف ههنا لضرورة الشعر ^(٢).

القياس مع الفارق في المسألة

وأما القياسُ على قولهم: يا الله فلا يصحُّ لثلاثة أوجه: ^(٣)

أحدها: أن الألف واللام ليست للتعريف؛ لأنَّ اسمَ الله تعالى معرفةٌ بنفسه؛ لانفراده سبحانه، والألف واللام زائدة.

(١) التبيين (ص ٤٤٦).

(٢) شرح الكافية لابن فلاح (٥٣/٢).

(٣) التبيين (ص ٤٤٧).

والثاني: أنها عوضٌ من همزةٍ إله؛ لأنَّ الأصلَ الإله ثم حذفت الهمزة، وجُعِلَت اللامُ عوضًا منها، وكما يجوز يا إله يجوز (يا الله).

والوجه الثالث: أن ذلك من خصائص اسم الله؛ ولذلك جازَ قطعُ الهمزة ووصلها، وخصائصه كثيرة، منها هذا، ومنها زيادةُ الميم في آخره كقولك: اللهم ولا يجوزُ في غيره، ومنها دخولُ (تاء) القسم عليه كقولك: تالله، ومنها التَّفخيمُ، ومنها الإبدالُ كقولك: (ها الله)، و(فالله) فجازَ ذلك لكثرة الاستعمالِ كذلك ها هنا.

وأجاب ابن فلاح عن القياس على المضاف بوجود الفارق وهو عدم اجتماع المعرفين في محل واحد، ولأنه يمكن الحكم على المضاف بتعريف القصد، وسلب تعريف الإضافة لأنه قد عهد في الإضافة عدم التعريف ولا يمكن سلب دلالة (اللام) على التعريف لأنه لم يعهد في المعرف باللام تنكير، لا يقال: بأنه مقتضى هذه العلة جواز الجمع بين اللام والإضافة لعدم تواردهما على محل واحد لأننا نقول: تعريف (اللام) والإضافة يغني أحدهما عن الآخر لتساويهما في رفع العموم، وأما تعريف النداء والإضافة فمتغايران فلا يقوم تعريف الإضافة مقام تعريف النداء^(١).

وأما دخولها على المضاف؛ فلأن تعريفَ الإضافة غيرُ تعريفِ الخطابِ فجازَ أن يجتمعا، وقولهم: (التَّعْرِيفُ بالقصد لا بِ (يا) فجوابه من وجهين: (٢)

(١) شرح الكافية (٥٥/٢).

(٢) التبيين (ص ٤٤٧، ٤٤٨).

أحدهما: أن (يا) والقصد متلازمان في المنادى المبني ف(يا) أحد جزأي أداة التعريف، وهذا إنما يُحتاج إليه فيما لم يتعين والألف واللام تعين.

والثاني: نُسلم ذلك ولكن إنما تدخل (يا) للتخصيص، ودخولها على النكرة المبهمة تخصيص لكل واحد من الجنس مجهول، وهأهنا لا جهالة؛ لأن الألف واللام تخصص وتعين، فلا حاجة إلى مخصص آخر.

ويبدو لي: أن ما ما ذهب إليه البصريون هو الراجح، فلا يجوز الجمع بين (يا)، و(أل) إلا في ضرورة الشعر، وأما في النثر فلا يجوز إلا في الموضوعين المستثنين وهما: نداء اسم الله، والجمل المحكية.

المسألة السابعة والعشرون: حكم "ابن" و"ابنة" إذا وقعا وصفين للمنادي المفرد العلم

إذ وُصف الاسم المنادى المفرد العلم بـ "ابن" أو "ابنة" كان حكمهما كحكم غيرهما من الأسماء المضافة إذا وُصف بها من استحقاق الإعراب بالنصب، نحو: "يا زيدَ ابنَ أخينا" بضم الأول، لأنه منادى مفرد علم، وينصب الصفة، لأنها مضافة، كما قلت: "يا زيدَ ذا الجمة". وإن وصفت بهما علمًا مضافين إلى علم أو كنية أو لقب، نحو: "يا زيدَ بنَ عمرو"، و"يا جعفرَ بنَ أبي خالد"، و"يا زيدَ بنَ بطة"، كانت الصفة منصوبة على كل حال، وجاز في المنادى ثلاثة أوجه: (١)

أحدهما: الإتيان، وهو أن تقول "يا زيدَ بنَ عمرو"، فتتبع حركة الدال فتحة النون، وحقها الضم، وهو غريب، لأن حق الصفة أن تتبع

(١) شرح المفصل لابن يعيش (١/٣٣١).

الموصوف في الإعراب، وها هنا قد تبع الموصوفُ الصفةَ. والعلّة في ذلك أنّك جعلتهما لكثرة الاستعمال كالاسم الواحد، إذ كلُّ إنسانٍ مَعْرُوفٌ إلى أبيه عَلَمًا كان أو كنية أو لقبًا، فيوصف بذلك، فجُعلا كالاسمَيْن اللّذَيْن رُكِبَ أحدهما مع الآخر.

قال د/ عباس حسن : فلم هذا التوهم، واللف والالتواء في إعراب المنادى، وإتباع حركته -وهو السابق- لحركة صفته اللاحقة، ما في هذا من مخالفة المألوف الذي يجري على أن يكون المتأخر هو التابع في حركته للمتقدم؟

لم لا نقول: إن المنادى إذا اجتمعت فيه الشروط السالفة جاز أن يكون مبنيًا على الفتح مباشرة، أو على الضم؛ مراعاة للواقع المأثور من فصيح الكلام العربي؟ ولا ضرر في هذا ولا إساءة، بل إنه السائغ المقبول، وهو في الصورتين في محل نصب.

والوجه الثاني: أنّ نقول: "يا زَيْدُ بنَ عمرو" بضمّ الدال من "زيد" على الأصل، لا تُتْبِعُها فتحة النون من "ابن عمرو"، وهي لغة فاشية، فعلى هذا يكون الألف من "عيسى" في قوله: قَالَ تَعَالَى: ﴿إِذْ قَالَ اللَّهُ يَعْيسَى ابْنُ مَرْيَمَ﴾ المائدة: ١١٠ على القول الأول، في تقدير مفتوح، وعلى القول الثاني، في تقدير مضموم.

الوجه الثالث: ويجيزون في إعراب المنادى في الصورة السالفة أنه مبني مع صفته على فتح الجزأين، على توهم وتخيّل تركيبه مع صفته تركيباً لفظياً، كالتركيب اللفظي الذي في الأعداد: أحد عشر، وثلاثة عشر، وما بعد أربعة عشر إلى آخر تسعة عشر، فإن هذه الأعداد مبنية على فتح

القياس مع الفارق وأثره في الحكم النحوي

الجزأين دائما في جميع الحالات الإعرابية، بسبب تركيب الكلمتين تركيبا يلزمهما، ويقتضي أن يلزمهما فتح آخرهما.

القياس مع الفارق: فما الداعي لهذا التكلف أيضا، وحمل المنادى مع صفته في هذه الصورة على تلك الأعداد المركبة، مع وجود الفارق الواضح بينهما؟ ذلك أن العدد المركب لا يؤدي معناه الأساسي المطلوب إلا مع التركيب الحتمي، فكل جزء من الجزأين لا يستقل بنفسه، وإنما هو بمزلة حرف من كلمة هو معروف.

ومن ثم كانت المشابهة بين الأسلوبين ضعيفة، وكان الاعتماد عليها هنا غير قوي، وإنما القوي أن نقول في هذه الحالة ما قلناه في الحالة الثانية وهو أن المنادى مبني على الفتح -مباشرة- في محل نصب، نزولا على حكم الواقع الذي لا ضرر في اتباعه، أما كلمة: "ابن" فأعرابها هنا كأعرابها هناك.

ويجيزون أيضا في المنادى السالف ألا يكون مبنيًا على الفتح في محل نصب؛ وإنما يكون معربًا منصوبًا، مباشرة، بغير تنوين، غير أنهم لاحظوا أن حالات المنادى المعرب المنصوب لا تنطبق عليه؛ فتلمسوا الوسيلة لإدخاله تحت واحدة^(١)

(١) النحو الوافي (٢١/٤).

المسألة الثامنة والعشرون: حكم نعت المنادى المفرد المعرفة

وتوابع المنادى المبني المفردة من التأكيد والصفة وعطف البيان والمعطوف بحرف الممتنع دخول (يا) عليه ترفع على لفظه، وتنصب على محلّه، مثل (يا زيد العاقل والعاقل) ^(١).

(التأكيد) نحو: (يا تميم أجمعون وأجمعين)، و(الصفة) (يا زيد الطويل والطويل)، و(عطف البيان) نحو: (يا غلام بشرّ وبشرًا)، و(المعطوف بحرف الممتنع دخول (يا) عليه)، وهو المعروف باللام نحو: (يا زيد والحرث)، على أنه يجوز وصف المنادى المبني وهو قول الأكثرين ^(٢).

قال سيبويه: "قلت: رأيت قولهم يا زيد الطويل علام نصبوا الطويل؟ قال: نصب؛ لأنه صفة لمنسوب، وقال: وإن شئت كان نصبًا على أعني، فقلت رأيت الرفع على أي شيء هو إذا قال: يا زيد الطويل؟ قال: هو صفة لمرفوع" ^(٣).

وذهب الأصمعي إلى أنه لا يجوز ^(٤).

القياس مع الفارق على مذهب الأصمعي: علل الأصمعي المنع بكون المنادى المبني كالمضمر، والمضمر لا يوصف، قال: فإذا قيل: (يا

(١) الكافية (ص ١٩).

(٢) البرود الضافية (ص ٤٧١).

(٣) الكتاب (١٨٣/٢).

(٤) ينظر رأيه في: الأصول (٣٧١/١)، وشرح التسهيل (٣٩٣/٣).

القياس مع الفارق وأثره في الحكم النحوي

زيدُ الظريفُ (بالرفع، فالتقدير : (أنت الظريف)، وإذا نصبت فالتقدير : (أعنى الظريف) وما ذكره باطل، لأن مشابهته للمضمر ليست في كل وجه^(١).

قال ابن مالك: " ومنع الأصمعي نعت المبني للنداء لأنه شبيه بالمضمر، والمضمر لا ينعى. وما ذهب إليه مردود بالسمع والقياس، أما السماع فشهرته مغنية عن استشهاد، وأما القياس فلأن مشابهة المنادى للضمير عارضة، فمتقضى الدليل ألا تعتبر مطلقاً، كما لم تعتبر مشابهة المصدر لفعل الأمر في نحو: ضرباً زيدا، لكن العرب اعتبرت مشابهة المنادى للضمير في البناء استحساناً، فلم يزد على ذلك، كما أن "فَعَالٍ" العلم لما بني حملاً على فعال المأمور به لم يزد على بنائه شيء من أحوال ما حمل عليه، ونظائر ذلك كثيرة^(٢).

ويبدولي : أن نعت المنادى المفرد العلم جائز؛ لكثرة ورود السماع به، وقياس الأصمعي العلم على الضمير في منع النعت قياس مع الفارق.

المسألة التاسعة والعشرون: حكم ترخيم

المنادى المضاف

الترخيم : حذف بعض الكلمة على وجه مخصوص^(٣).

وقد اختلف البصريون والكوفيون في ترخيم المنادى المضاف.

(١) البرود الضافية (ص ٤٧١).

(٢) شرح التسهيل (٣/٣٩٣).

(٣) حاشية الصبان (٣/٢٥٤).

القول الأول: ذهب البصريون إلى أنه لا يجوز ترخيم الاسم

المضاف.

قال سيبويه: "واعلم أن الترخيم لا يكون في مضاف إليه ولا في وصف؛ لأنهما غير مناديين، ولا يرخم مضاف، ولا اسم منون في النداء ... إنما ينبغي أن تحذف آخر شيء في الاسم، ولا يحذف قبل أن تنتهي إلى آخره؛ لأن المضاف إليه من الاسم الأول بمنزلة الوصل من (الذي) إذا قلت: (الذي قال)، وبمنزلة التنوين في الاسم"^(١).

وقال ابن الشجري: "... وكذلك المضاف كقولك: يا جعفر تميم، لم يجز ترخيمه؛ لأنه معرب في النداء، ولأن المضاف والمضاف إليه كاسم واحد، فأخر المضاف بمنزلة وسط الاسم، ووسط الاسم لا يرخم، ولا يجوز أن يرخم المضاف إليه؛ لأنه ليس بمنادى"^(٢).

احتج البصريون بأن الترخيم من أحكام أواخر الاسم، ولذلك لم يجز ترخيم المضاف في نحو قولك: يا غلام زيد كما لا يجوز ذلك في أول الاسم؛ وإنما ساع في الاسم الواحد لاستقلاله بنفسه، ودلالة ما بقي ما سقط، يدل عليه أن المضاف إليه في حكم عجز الاسم، والترخيم لا يكون في وسط الكلمة، وأما المضاف إليه فليس بمنادى، والترخيم مخصوص بالمنادى؛ لأن ما أبقى يدل على ما أُلقي"^(٣).

(١) الكتاب (٢/ ٢٤٠).

(٢) أمالي ابن الشجري (٢/ ٣١٥).

(٣) التبيين عن مذاهب النحويين (٤٥٣).

كما أن المضاف إليه لم يمتزج مع المضاف امتزاجاً تاماً بحيث يصح حذفه كله أو حذف آخره، ولم ينفصل عن المضاف بحيث يصح حذف آخر المضاف^(١).

ولما كان حكم المفرد في النداء يخالف حكمه في غير النداء، وكان الترقيم إنما يسوغه النداء جاز فيه، ولما كان المضاف والمضاف إليه جاريين على الإعراب في النداء كجريهما في غير النداء، وكان غير النداء لا يجوز فيه الترقيم، لم يجز فيهما؛ لأن التغيير بأنس بالتغيير، ومما يؤنس بذلك أن الترقيم الذي صح في كلام العرب إنما هو ترقيم الأسماء المفردة، نحو: (يا حار)، و(يا عام) و(يا مال) و(يا فاطم)، و(يا أمّ) و(يا مرو)، و(يا اسم)، ونحو ذلك^(٢).

القول الثاني: ذهب الكوفيون^(٣) إلى أن: ترقيم المضاف جائز، ويوقعون الترقيم في آخر الاسم المضاف إليه، وذلك نحو قولنا: (يا آل عام) في: (يا آل عامر)، و(يا آل مال) في: (يا آل مالك)، وما أشبه ذلك.

ووافقهم ابن مالك، حيث قال: "وشاع ترقيم المنادى المضاف بحذف آخر المضاف إليه، ونذر حذف المضاف إليه بأسره، وحذف آخر المضاف".^(٤)

(١) شرح الرضي على الكافية (١/ ٣٩٦).

(٢) شرح المقدمة الجزولية (٣/ ١٩٦، ١٩٧)، والتصريح (٢/ ٢٥٢).

(٣) ينظر مذهبهم في: الباب (١/ ٣٤٦)، وشرح الكافية لابن القواس (١/ ١٩٩).

(٤) شرح التسهيل (٣/ ٤٢٨).

احتجَّ الكوفيون بالقياس: أن المضاف إليه كزيادة في المضاف، وحذف الزيادة من المفرد جائز، فكذلك هنا، ألا ترى أن قولك في ترخيم زيدون يا زيد أقبل فتحذف الزيادتين، وكذلك يا طائفي وأنت تريد طائفيه، يدل عليه أن المضاف إليه بمنزلة التنوين وكما يحذف التنوين في النداء، كذلك المضاف إليه^(١).

والجواب عن أدلة الكوفيين: أما الشَّعْرُ فمن الضَّرورة، وقد يجوزُ التَّرخيم في غيرِ النَّداءِ ضرورةً، وأمَّا المضافُ إليه فلا يَتَعَدَّى إليه حُكم النَّداءِ، ولذلك لا يُبنى بل هو باقٍ على الإعراب، ولو تَعَدَّى إليه لُبُنِي^(٢).

القياس مع الفارق في المسألة: ولا يصح القياس على المركبات؛ للفارق؛ لأن امتزاجها ليس كامتزاج المضاف إليه؛ لأنَّ حكم الاستقلال فيها قد زال عن الثاني لفظاً، بدليل أنه لم يعرب بإعراب مستقل، ولولا قوة الامتزاج لَمَا كان كذلك، بخلاف المضاف والمضاف إليه^(٣).

ويبدولي: عدم جواز ترخيم المنادى المضاف؛ وذلك لأنه لو رخم آخر الثاني لرخم ما ليس في حكم المنادى، ولو رخم الأول لوقع الترخيم في الوسط؛ لأن المضاف إليه من حيث اللفظ مستقل في نفسه؛ ولهذا أعرب

(١) التبيين (ص ٤٥٤، ٤٥٥).

(٢) المصدر السابق (ص ٤٥٥).

(٣) شرح الكافية لابن حاجي (ص ٥٤٠، ٥٤١).

بإعراب باستقلاله، ومن حيث المعنى في حكم الجزء من الأول لأنه يتمه، فلما رُوِيَ الأمران تعذر الترخيم^(١).

المسألة الثلاثون: حكم ترخيم الجمل

من شروط ترخيم المنادى^(٢): الأول: أن لا يكون المنادى الذي يراد ترخيمه مضافاً، احتراز من نحو: (عبد الله)، ولا مشبهاً بالمضاف وهو الطويل. الشرط الثاني: أن لا يكون مستغاثاً. الشرط الثالث: أن لا يكون مندوباً^(٣)؛ لأن الغرض التطويل فنافى الحذف. الشرط الرابع: أن لا يكون جملة نحو: (تأبط شراً)، فمذهب الجمهور^(٤) لا يجوز ترخيمه نص عليه سيبويه^(٥)؛ لأن الجمل تحكى.

قال سيبويه: "واعلم أن الحكاية لا ترخم؛ لأنك لا تريد أن ترخم غير منادى وليس مما يغيره النداء، وذلك نحو: "تأبط شراً" و"برق نحره"، وما أشبه ذلك ... "أهـ.

وذهب ابن مالك إلى أنه يجوز، وأنه مذهب سيبويه، وقال: يحذف الاسم الثاني كالمركب.

قال ابن مالك: "وتناول - أيضاً المركب بإسناد كـ "تأبط شراً"، وأكثر النحويين يمنعون ترخيمه؛ لأن سيبويه منع ترخيمه في باب الترخيم

(١) المصدر السابق.

(٢) أوضح المسالك (٥٥/٤)، والنجم الثاقب (٣٤٥/١، ٣٤٦).

(٣) الكتاب (٢٤٠/٢).

(٤) شرح المقدمة الكافية (٤٣٧/٢)، وشرح التسهيل (٤٢٢/٣)، وشرح الألفية لابن الناظم (ص ٥٩٨).

(٥) الكتاب (٢٦٩/٢).

ونصّ في باب النسب على أن من العرب من يرخمه، فيقول في " تأبط شراً" : يا تأبط، ورتب على ترخيمه النسب إليه، ولا خلاف في النسب إليه".^(١) ا.هـ

وما قاله سيبويه في باب النسب هو : " هذا باب الإضافة إلى الحكاية، فإذا أضفت إلى الحكاية حذفت وتركت الصدر بمنزلة " عبد القيس " وخمسة عشر "، حيث لزمه الحذف كما لزمها، وذلك قولك في " تأبط شرا " : تأبَطِي، ويدلّك على ذلك أنّ من العرب من يفرد فيقول : يا تأبَطْ أقبل فيجعل الأول مردأ، فكذاك تردهى الإضافة " ^(٢).

والراجع من نصّ سيبويه السابقين هو الأول ؛ لأنه في بابه .

قال الأزهري : " وإذا كان للمجتهد في مسألة واحدة نصّان متعارضان في بابين فالعمل على المذكور في بابه ؛ لأنه بصدد تحقيقه وإيضاحه، بخلاف ما يذكر في غير بابه، فإنه لم يعتن به كاعتنائه بالأول ؛ لكونه ذكره استطراداً، هذا إذا لم يثبت أنه رجع عن أحدهما، ولم يكن هنالك تاريخ " ^(٣).

وذهب الدماميني إلى أنه لا تعارض بين النصين، إذ ما نقله في باب الترخيم محمول على أنه المستعمل عند أكثر العرب، وما نقله في باب النسب محمول على المستعمل عند بعضهم ^(٤).

القياس مع الفارق عند أصحاب هذا القول:

(١) شرح التسهيل (٤٢١/٣ ، ٤٢٢) .

(٢) الكتاب (٣٧٧/٣).

(٣) التصريح (١٨٥/٢).

(٤) المصدر السابق.

القياس مع الفارق وأثره في الحكم النحو

وأما القياس فعلى النسبة إليه فإنه يُحذف في النسبة إليه الثاني.

وجواب السماع: أنه رُجِمَ لضرورة الشعر، ولذلك رخم في غير

النداء.

وجواب القياس بالفارق، وهو الثقل الناشئ من اجتماع ياء

النسبة معه لو لم يخفف بالحذف إذ يؤدي إلى جعل ثلاثة أشياء كشيء

واحد.

وأما ترخيمه فلم يجز لما ذكرنا من عدم شرط الترخيم⁽¹⁾.

ويبدو لي: أن ترخيم الجمل غير جائز؛ لأنها قد تحكى فتصير

علما على شخص، وقياس الترخيم على النسب قياس مع الفارق؛ لأنه لو لم

تحذف الجزء الثاني؛ لأدى جعل ثلاثة أشياء كشيء واحد، بخلاف باب

النداء، فالقياس بقياس مع الفارق.

المسألة الحادية والثلاثون: المؤنث الثلاثي الساكن الوسط بين

الصرف والمنع

يمنع الاسم من الصرف للعلمية مع التأنيث، ومنعه إما واجب، وإما جائز.

فالواجب يتحقق في صور:

أ- أن يكون العلم مختوما بالتاء الزائدة؛ المتحركة، الدالة على

التأنيث. لا فرق بين العلم المذكور؛ "نحو: عنتر، معاوية، طلحة، حمزة ... "

والعلم لمؤنث؛ "نحو: فاطمة، عبلة، مية، بثينة ... " ولا فرق بين الثلاثي؛

"كأمة، هبة، عظة ... أعلام نساء"، وغير الثلاثي؛ كبعض الأعلام السالفة،

(1) شرح الكافية لابن فلاح (٧٤/٢).

ولا بين ساكن الوسط، ومتحركة، فجميع الأعلام المختومة بالتاء الزائدة، المتحركة، الدالة على التأنيث ممنوع من الصرف حتماً.

ب- أن يكون غير مختوم بتاء التأنيث ولكنه علم لمؤنث، وأحرفه تزيد على ثلاثة؛ نحو؛ زينب، سعاد، مصباح، إعتقاد...أعلام نساء.

ت- أن يكون غير مختوم بها، ولكنه علم لمؤنث، ثلاثي، محرك الوسط؛ نحو: قمر، تحف، أمل ... أعلام نساء.

ث- أن يكون غير مختوم بها. وغير محرك الوسط، ولكنه علم لمؤنث ثلاثي أعجمي؛ نحو: "دام، علم فتاة" - و"جور، علم بلد" - و"موك، علم قصر" - و"سبب، علم فاكهة".

ج- ومنها أن يكون ثلاثياً مخالفاً لكل ما سبق من الحالات، ولكنه علم منقول من أصله المذكر الذي اشتهر به إلى مؤنث: نحو: سعد، صخر، قيس ... أعلام قبائل.

والجائز يتحقق حين يكون العلم الذي للمؤنث ثلاثياً، ساكن الوسط، غير أعجمي، وغير منقول من مذكر؛ نحو: مي، دعد، من أعلام النساء، فيجوز فيها تبعاً للفصيح المأثور الصرف وعدمه على خلاف بين النحويين.

القول الأول: ذهب سيبويه^(١)، والمبرد^(٢) وجمهور النحويين^(٣) إلى جواز الصرف والمنع ولكن المنع أرجح.

(١) الكتاب (٢٤٠/٣ ، ٢٤١) .

(٢) المقتضب (٣٥٠/٣) ، والمذكر والمؤنث له (ص ١١٤) .

(٣) الأصول (٨٦/٢) ، واللباب (٥٠٨/١) ، والارتشاف (٨٧٨/٢) ، والمساعد (٢٣/٣) .

القياس مع الفارق وأثره في الحكم النحوي

قال سيبويه " اعلم أن كل مؤنث سميته بثلاثة أحرف متوال منها حرفان بالتحرك لا ينصرف، فإن سميته بثلاثة أحرف فكان الأوسط منها ساكناً وكانت شيئاً مؤنثاً أو اسماً الغالب عليه المؤنث كسعاد، فأنت بالخيار : إن شئت صرفته وإن شئت لم تصرفه، وترك الصرف أجود "(١).

وقال المبرد(٢): " هذا باب تسمية المؤنث ... فإن سميتها بثلاثة أحرف أوسطها ساكن فكان ذلك الاسم مؤنثاً أو مستعملاً للتأنيث خاصة، فإن شئت صرفته وإن شئت لم تصرفه ... وأما المستعملة للتأنيث فنحو: جمل ودعد وهند فأنت في جميع هذا بالخيار، وترك الصرف أقيس "(٣).

القول الثاني: ذهب الفارسي(٤) إلى جواز الصرف والمنع ولكن الصرف أرجح؛ لأنه الأصل، قياساً على الأعجمي الثلاثي ساكن الوسط كنوح ولوط(٥).

القياس مع الفارق عند أصحاب هذا القول: إنَّ قياس الفارسي المؤنث ساكن الوسط على الأعجمي ساكن الوسط قياس مع الفارق، فلا شك أن التأنيث أقوى من العجمي، فينبغي أن لا يحمل هذا على ذلك لوجهين:

(١) الكتاب (٣ / ٢٤٠ - ٢٤٢).

(٢) المقتضب (٣ / ٣٥٠).

(٣) المقتصد (٢ / ٩٩٤).

(٤) الإيضاح العضدي (ص ٣٠٧) ، والمساعد (٢٣ / ٣) .

(٥) المقتصد ٢ / ٩٩٤ .

الأول: أن جنس العجمي لا يعتد بتسمية المذكر به وجنس التأنيث يعتد بتسمية المذكر به فدل ذلك على قوة التأنيث وضعف العجمي.

والثاني: أن التأنيث مفتقر إلى علامة، والعجمي لا علامة لها، وما له علامة أثقل مما لا علامة له بدليل التذكير والتأنيث فإذا تحقق الفرق دل على خفة ما فيه العجمي فانصرف بخلاف المؤنث^(١).

القول الثالث: ذهب الزجاج إلى أنه يجب منعه من الصرف ، حيث قال: " وإذا كان المؤنث على ثلاثة أحرف أوسطها ساكن، وكان ذلك الاسم لشيء مؤنث أو مخصوص به التأنيث، فإنه لا ينصرف في المعرفة أيضا وينصرف في النكرة، وزعم سيبويه والخليل وجميع البصريين أن الاختيار ترك الصرف، وأنت إن شئت صرفت ... وأما ما قالوه من أنه لا ينصرف فحق صواب، وأما إجازتهم صرفه، فاحتجوا فيه بأنه لما سكن الأوسط، وكان مؤنثا لمؤنث خَفَّ فَصُرِفَ . قال أبو إسحاق : وهذا خطأ لو كانت هذه العلة توجب الصرف لم يجز ترك الصرف، فهم مجمعون معنا على أن الاختيار ترك الصرف، وعليهم أن يبينوا من أين يجوز الصرف ؟ وإذا بينوا وجب ألا يكون ترك الصرف . فأما الاستشهاد بأن الشاعر في البيت صرف وترك الصرف : فأما ترك الصرف فحيد؛ وهو الوجه، وأما الصرف فعلى جهة الاضطرار"^(٢).

(١) شرح الكافية لابن فلاح (١ / ٢٣٥).

(٢) ما ينصرف وما لا ينصرف (ص ٦٧ ، ٦٨ ، ٦٩).

القول الرابع: ذهب الفراء^(١) إلى أنه إن كان اسم بلد تحتّم منعه

نحو: (مِصر)؛ لأنهم يرددون أسماء الأناسي فيوقعون (هندًا)، و(جُملاً) على عدة مسميات، فخففوها بالصرف، بخلاف أسماء البلدان.

والدليل على جواز الوجهين، وإبطال قوله:

قُلْتُ إِذْ أَقْبَلْتُ وَزُهْرٌ تَهَادَى كنعاج الفلا تَعَسَّفْنَ رَمَلًا^(٢)

ويبدو لي: أن الاسم الثلاثي الساكن الوسط يجوز فيه الصرف

وعدمه ومنع الصرف أقوى، وأما قياس المؤنث الثلاثي على الأعمجي في ترجيح الصرف على المنع فقد تقدم إبطاله بالفارق بينهم.

المسألة الثانية والثلاثون: الاسم الأعمجي الثلاثي بين الصرف

والمنع

وضع النحاة علامات غالبية؛ يعرف بها الاسم الأعمجي:^(٣)

منها: أن يكون وزنه خارجاً عن الأوزان العربية؛ مثل: إبراهيم،

وابريسم.

ومنها: أن يكون رباعياً أو خماسياً مع خلوه من حروف الذلاقة،

وهي ستة، جمعها بعضهم في "مر بنفل".

(١) معاني القرآن له (٤٢/١ ، ٤٣) .

(٢) البيت من الخفيف، وهو لعمر بن أبي ربيعة، في ديوانه (ص ٣٠٥)، والبيت في توجيه اللمع لابن الخباز (ص ٢٩٤)، والصفوة الصفية (٧٦٧/١) . والشاهد : صرف (زهر) إذا كان اسم امرأة ، أما إذا كان جمع (زهراء) ، فلا حجة فيه في هذا الموضع.

(٣) النحو الوافي (٢٤٥/٤).

ومنها: أن يجتمع في الاسم من أنواع الحروف ما لا يجتمع في الكلمة العربية الصميّة؛ كاجتماع الجيم والقاف بفواصل، أو بغير فاصل بينهما؛ مثل: "جرموق"، ومثل: "قج". و"جيقة"، واجتماع الصاد والجيم في مثل: صولجان، والكاف والجيم في نحو: سكرجة، والراء بعد النون في أول الكلمة؛ نحو: نرجس، والزاي بعد الدال في آخر الكلمة؛ مثل: "مهتذر".

ومنها: أن ينص الأئمة الثقات على أن الكلمة أعجمية الأصل.

ويمنع الاسم الأعجمي من الصرف بشرط أن يكون زائداً على أربعة أحرف، واختلف النحويون في الاسم الأعجمي الثلاثي من حيث الصرف والمنع كما يأتي:

القول الأول: إن كان على ثلاثة أحرف، فإنه عند الجمهور^(١) مصروف مطلقاً، وهو رأي ابن مالك^(٢)؛ إذ لم يشترط في المنع مع العلمية إلا الزيادة على الثلاث، إلا نحو (جور) مما فيه التأنيث زيادة على العلتين. قال سيبويه: "وأما نوح، وهود، ولوط فتصرف على كل حال، لخصتها"^(٣).

القول الثاني: قسموا الثلاثي قسمين:

-
- (١) الارتشاف (٤٣٩/١)، وتوضيح المقاصد (١٤٥/٤)، اللحة في شرح الملحّة، لابن الصائغ (٧٦٧/٢)، والتصريح (٢١٩/٢).
(٢) شرح الكافية الشافية (١٤٧٠ / ٣).
(٣) الكتاب (٢٣٥/٣).

أحدهما: أن يكون ساكن الوسط، مثل (نوح، ولوط) وحكمه الصرف^(١)، وذهب عيسى بن عمر^(٢)، وابن قتيبة^(٣)، وعبد القاهر^(٤)، والزمخشري^(٥)، إلى جواز الوجهين، كباب (هند، ودعد) لمقاومة خفة وسطه إحدى علتين، إلا أن الصرف أوضح.

والثاني: أن يكون متحرك الوسط، فحكى بعض المتأخرين فيه ثلاثة أقوال^(٦): الصرف مطلقا، ومنعه مطلقا، وجواز الوجهين، وظاهر سيبويه الأول.

ووجه اشتراط الزيادة على الثلاثة وجود الثقل في الاسم، بخلاف الثلاثي لخفته.

وجعل ابن الضائع^(٧) هذه الحكاية من ابن قتيبة غلطاً، قال إذ لم يحكه غيره، ولا أسنده هو لأحد، وحكى هو أنه لا خلاف في صرف (نوح، ولوط).

(١) المفصل (ص ٤٥) ، وشرحه لابن يعيش (٧٠/١) ، والإيضاح لابن الحاجب (١٥٣/١)

(٢) الارتشاف (٨٧٧/٢) ، والمساعد (١٩/٣) ، والتصريح (٢١٩/٢) .

(٣) أدب الكاتب (ص ١٩٤) .

(٤) الجمل (ص ٥٢) والمتنقصد (ص ٩٩٤ ، ٩٩٥) ، والفاخر (١٣٦/١) ،

(٥) المفصل (ص ٤٥) ، وشرحه لابن يعيش (٧٠/١) ، والإيضاح لابن الحاجب (١٥٣/١)

(٦) المقاصد الشافية (٦٤٦/٥) .

(٧) شرح الجمل (٩٠/٣) .

وقواه ابن الحاجب من جهة القياس، قال: "... إنهم متفقون على جواز صرف نحو (دعد)، و(هند)، ومنعه الصرف، وجواز صرفه؛ لمقاومة السكون أحد السببين ومتفقون على وجوب منع الصرف في (ماه)، و(جور)، فلو كانت العجمة لا أثر لها في الساكن الأوسط، لكان حكم (ماه) و(جور) حكم (هند) و(دعد) في منع الصرف وجوازه، ولما تخالفا دل على اعتبار العجمة في الساكن الوسط"^(١).

القياس مع الفارق في المسألة: إن قياس العجمة في منع الصرف على التأنيث أضعف لأن العجمة لا تمنع إلا بشروط، والتأنيث يمنع مع التعريف مطلقا ألا ترى أن الاسم الذي غلب عليه التأنيث، وهو على أكثر من ثلاثة أحرف كزئيب، إذا سمي به مذكر لم ينصرف، وإن كان قد انتقل عن التأنيث، لأن الحرف الرابع صار كالهاء، فالتأنيث أقوى^(٢).

وقد كان في (هند) اللغتان، فيجب أن تكون العجمة لا تمنع بإطلاق في (نوح، ولوط) فلا يقال: إنها تمنع قياسا على (هند) فإن القياس لا يكون إلا مع تساوي الفرع والأصل في الحكم من غير فارق، وقد ثبت الفارق، فلا يصح القياس.

وعلى ذلك الوراق بأن ما كان على ثلاثة أحرف من أسماء المؤنث أوسطه ساكن فبعض العرب يصرفه، وبعض العرب لا يصرفه، والفرق بينهما أن العجمة في الاسم ليست كحكم الزائد عليه، لأن لغة العجم مشتركة بسائر اللغات، فلهذا لم يثقل حكمها، وانصرف الاسم، إذ كان على

(١) الإيضاح في شرح المفصل (١٥٣/١).

(٢) المقاصد الشافية (٦٤٦/٥).

القياس مع الفارق وأثره في الحكم النحوي

ثلاثة أحرف، متحركاً أو سائناً. وأما التأنيث فحكمه زائد على حكم المذكور، وإن لم يكن لفظاً للتأنيث موجوداً فيه، إلا أنه مراعى من جهة الحكم، والدليل على ذلك: أنك لو صغرت هنداً، اسم امرأة، لقلت: هندية، فعلت أن علامة التأنيث مراعاة فصار التأنيث أثقل لفظاً ومعنى، فلذلك صار حكم التأنيث أقوى من حكم العجمة^(١).

ويبدو لي: أن القول بصرف الاسم الأعجمي الثلاثي ومنع قياسه على الاسم المؤنث الثلاثي الساكن الوسط هو الراجح؛ للفارق بينهما.

المسألة الثالثة والثلاثون: (أفعل) المنكر بعد التسمية به بين الصرف وعدمه.

يمنع الاسم من الصرف للوصفية ووزن الفعل نحو: أحمر حمراء، امتنع صرفه معرفة ونكرة، فإن سميت بشيء من ذلك امتنع صرفه للعلمية ووزن الفعل، فإذا نكرته بعد التسمية، فقد اختلف النحويون فيه^(٢).

القول الأول: يمنع (أحمر) من الصرف لوزن الفعل والوصفية الأصلية التي زالت بالعلمية، والعلمية زالت بالتذكير؛ فيعتبر فيه ما كان يعتبر قبل التسمية، وهو مذهب سيبيويه، وجمهور النحويين^(٣).

وبيان ذلك: أن (أحمر) في الأصل قبل أن يسمى به صفة، وهو نكرة، وكان لا ينصرف؛ لشبهه بالفعل، فإذا سميت به منع من الصرف؛

(١) علل النحو (ص ٤٥٩، ٤٦٠).

(٢) توجيه اللمع (ص ٤١٩).

(٣) همع الهوامع (١/١٢٩).

للعلمية والتعريف، فإذا نكرته بعد التسمية به فإنما يرجع إلى تنكير كان له وهو صفة، فكأنه يرجع إلى الحالة الأولى التي كان لا ينصرف فيها.

قال سيبويه: "اعلم أن (أفعل) إذا كان صفة لم ينصرف في معرفة ولا نكرة" (١).

وقال أيضًا: "إنما منعك من صرف (أحمر) في النكرة وهو اسم، أنه ضارع الفعل، ف(أحمر) إذا كان صفة بمنزلة الفعل قبل أن يكون اسمًا، فإذا كان اسمًا ثم جعلته نكرة، فإنما صيرته إلى حاله إذا كان صفة" (٢).

ويدل على مذهب سيبويه السماع والقياس:

أما السماع فروى أبو زيد (٣) أنه سأل بعض الهذليين كيف تقول للرجل له عشرون عبدًا كلهم اسمه أحمر؟ فقال: (له عشرون أحمر) (٤)، فقال: فإن كان اسمُ كلِّ (أحمد)، فقال: (عشرون أحمدًا) (٥).

وأما القياس فهو أن شبه العلة في هذا الباب علة، وقد وجد هذا في مواضع (٦):

الأول: (أسود)، و(أرقم)، و(أدهم)، فإنما اعتبرنا وصفيته مع زوالها بالتثنية (٧).

(١) الكتاب (١٩٣/٣).

(٢) الكتاب (١٩٨/٣).

(٣) رواية أبي زيد في: شرح الجمل لابن عصفور (٢١١/٢).

(٤) منعه من الصرف للوصفية الأصلية ووزن الفعل.

(٥) بقي وزن الفعل.

(٦) البرود الضافية (٢١٤).

(٧) الكتاب (٢٠١/٣).

القياس مع الفارق وأثره في الحكم النحوي

الثاني: ألف الإلحاق (أرطى)، وألف التكثير (قبعثرى)، فإنهما منعتا؛ لشبههما بتاء التأنيث أو ألف التأنيث.

الثالث: (فعلان) مثل (سيفانة)، و(أفعل) مثل (أرمل) إذا دخلت عليهما التاء صرفاً؛ لشبه الاسم في (أفعل)، وانتفاء شبه ألفي التأنيث في (فعلان).

الرابع: التركيب إنما منع لشبهه بتاء التأنيث.

الخامس: (سراويل) إنما منع لشبه الجمع على الصحيح إلى غير ذلك^(١).

السادس: أنه إذا سمي بـ(مساجد) ثم نكر لم ينصرف، مراعاة للفظ الجمع دون معناه؛ لأنه خرج بعد التسمية عن الجمع، فكذلك (أحمر) إذا نكر يجب مراعاة الوصف فيه قياساً عليه، لزوال المانع من مراعاته، وهو العلمية^(٢).

وقد اعترض على هذا القول : إذا كان يجب اعتبار الأصل في (أحمر) فتمنع منكراً؛ لأن أصله الوصف فامنع (حائماً) علماً؛ لأن أصله الوصف مع العلمية.

القياس مع الفارق: وقد أجاب عنه ابن الحاجب بأنه : إنما لم تعتبر في باب (حائم) لمانع خاص، وهو أنا نعلم أن الوصفية تنافي العلمية في المعنى؛ لأن العلمية وضع الشيء لمذلول بعينه لا يتجاوزه، والوصفية

(١) شرح الألفية لابن الناظم (ص ٤٦٠، ٤٦١).

(٢) شرح الكافية لابن فلاح (٢٧٩/١).

وضع الشيء لمن قام به ذلك المعنى مطلقاً، فكيف يكون الشيء مختصاً غير مختص فامتنع اعتبار المتضادين في حكم واحد^(١).

القول الثاني: الصرف، وهو مذهب الأخفش، والمبرد.

قال المبرد: " (أحمر) وما كان مثله لا ينصرف في معرفة ولا نكرة... هذا قول النحويين، ولست أراه كما قالوا، أرى إذا سمي بـ(أحمر) وما أشبهه ثم نكر أن ينصرف؛ لأنه امتنع من الصرف في النكرة لأنه نعت، فإذا سمي به، فقد أزيل عنه باب النعت، فصار بمنزلة (أفعل) الذي لا يكون نعتاً، وهذا قول أبي الحسن الأخفش^(٢).

وحجتهما: أن الوصف قد ذهب بالعلمية فلا يرجع، إذ لم يُرد به منكرًا ما أريد به قبل نقله؛ لأن معناه منكرًا : شخص ما ممن يسمى بـ(أحمر)، وهذا لا يفيد حصول معنى فيه كما تقول: (رأيت أحمر قانيًا)، كما أننا اتفقنا على منع صرف (أفضل) إذا سمي به، وصرفه إذا نكر، فليكن (أحمر) مثله^(٣).

القياس مع الفارق عند أصحاب هذا القول: وأجيب

بأن (أفضل) بغير (من) لا يكون وصفًا، فليس محل النزاع، ومعها إذا نكر لا ينصرف بالاتفاق، فهو إذن دليل عليهم؛ لأنهم إذا وافقوا على منع

(١) شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب (٣١٩/١، ٣٢٠).

(٢) المقتضب (٣١٢/٣)، بتصرف.

(٣) الإيضاح في شرح المفصل (١٥٢/١)، والأمالى لابن الحاجب (١٧/٣).

القياس مع الفارق وأثره في الحكم النحوي

صرف (أفضل منك) إذا سمي به ثم نكر، وهو وصف، فعليهم أن يمنعوا أيضاً صرف (أحمر) إذا سمي به ثم نكر^(١).

وقد اعترض على هذا القول بـ(أربع)؛ حيث اعتبرت الاسمىة الأصلية فيه فلم يمنع من الصرف مع كونه وصفاً في الحال، نحو: مررت بنسوة أربع، فلم لا تعتبر الوصفية الأصلية في (أحمر) بعد تكثيره من التسمية به فيمنع من الصرف؟^(٢).

القياس مع الفارق : وقد أجاب ابن فلاح عن الاعتراض بثلاثة أوجه:^(٣)

أحدها: أن الأصل هو الصرف، فيكفي في عوده إلى الأصل أدنى شبهة؛ لأنه على وفق الدليل، وأما منع الصرف فعلى خلاف الأصل، فلا يكفي فيه إلا سبب قوي.

والثاني: أن الوصف بالعدد لا يخرج عن العدد، ولذلك يفهم منه العدد مع الوصف بخلاف التسمية بالصفة، فإنه لا يفهم منه الوصف مع العلمية؛ لتنافيهما، فلا يلزم من اعتبار ما لم يخرج عن الأصل اعتبار ما خرج عن الأصل.

والثالث: منع اعتبار الصفة فيه ووزن الفعل، أما الصفة فإن شرطها أن يكون في الأصل وليس بصفة في الأصل؛ لأنه أصله العدد،

(١) الحاشية السابقة.

(٢) المقتصد (٩٨٠/٢)، وشرح الكتاب للميرافي (٤٦١/٣).

(٣) شرح الكافية لابن فلاح (٢٨٠/١، ٢٨١).

وأما وزن الفعل فشرطه أن يكون غير قابل للتاء وأربع قابل للتاء بدليل (أربعة)، فخرج بذلك عن وزن الفعل.

وقد أجاب بالقياس مع الفارق ابن القواس أيضا^(١).

ويبدولي: أن ما ذهب إليه جمهور النحويين هو الراجح من منع صرف (أفعل فعلاء) إذا نكر بعد التسمية به؛ لورود السماع به غير منصرف، لاسيما مع وجود قياس يحمل عليه، وهو شبهه بحاله قبل التسمية به، وشبه العلة في هذا الباب علة، كما أن مذهب المبرد والأخفش ضعف بوجود الفارق بين أحمر وأفعل وأربع، وإذا وجد الفارق بطل القياس.

المسألة الرابعة والثلاثون: حكم التسمية بالفعل المعتل الآخر

بالواو

لو سميت أحدا بنحو: يغزو نقلا من الفعل الخالي من الضمير - أنك تقول فيه: يغز رفعا وجزا، ويغزي نصبا، فتقلب ضمته كسرة وواوه ياء، كما تقول: أجز رفعا وجزا في جمع جرو، وأجريا نصبا، هذا مذهب البصريين، وهو على هذه القاعدة التي قرروها^(٢).

وأما الكوفيون فإنهم يبقونه على ما كان عليه قبل التسمية ويفتحونه في حال النصب والجر، واحتجوا لذلك بأن العرب لما أسمت بيزيد أبقتة على إعلاله، ولم يحكم له بحكم الاسم؛ إذ لو حكمت له بحكمه لصحت عينه؛ لأن الاسم إذا كان على وزن الفعل وزيادته زيادة الفعل صحت عينه،

(١) شرح الكافية لابن القواس (١٣٥/١ ، ١٣٦).

(٢) تمهيد القواعد (٥٠٨٣/١٠).

القياس مع الفارق وأثره في الحكم النحوي

نحو: أسود وأبيض، فكما أبقيت العين من يزيد على ما كانت عليه في حال كونه فعلا، لذلك تبقى اللام من يغزو على ما كانت عليه في حال كونه فعلا^(١).

القياس مع الفارق: وقد عرفت العلة الموجبة لإبدال الضمة كسرة والواو ياء في: أدل ونحوه وهو كون الاسم معرضا لمباشرة ياء النسب وياء المتكلم نحوهما مما يتعذر الواو معه أو تستثقل الكلمة بسببه، ولأجلها يعل غزو إذا سمي به، ولا شك أن هذه العلة منتفية من نحو: يزيد فيظهر الفرق^(٢).

ويبدو لي: أن ما ذهب إليه البصريون هو الراجح؛ من إعلال (يغزو) إعلال (أدل)؛ لكون الاسم معرضا لمباشرة ياء النسب وياء المتكلم نحوهما مما يتعذر الواو معه.

(١) تمهيد القواعد (١٠/٥٠٨٣).

(٢) المصدر السابق (١٠/٥٠٨٤).

الخاتمة

الحمد لله على توفيقه وتيسيره، وصلى الله وسلم على عبده
ورسوله محمد وعلى آله وصحبه ومن سار على نهجه إلى يوم الدين
وبعد:

فإنه يحسن بي - بعد أن أنهيت الكتابة في هذا الموضوع، بعد
أن قضيت زمناً غير يسير في جمع مادة العلمية، ثم تنسيقها - أن أدون
أبرز ما ظهر لي من نتائج وأهمها يلي:

١. أهمية دليل القياس، وكثرة الاستدلال به في النحو.
٢. الاعتراض بالفارق يعتبر قادحاً من قواعد القياس وهو: إبداء وصف
في الأصل يصلح أن يكون علة مستقلة أو جزء من علة وهو
معدوم في الفرع، أي قطع الجمع بين الأصل والفرع بحيث يبدي
المعتراض معنى يحصل به الفرق بين الأصل والفرع حتى لا
يلحق به في حكمه، فالحاصل أنّ الفرق على نوعين أحدهما
يتعلق بالأصل المقيس عليه والثاني بالفرع المقيس.
٣. أن طبيعة الفارق نوع راجع إلى معارضة في الأصل، أي معارضة
علة المستدل فيه لعلّة أخرى.
٤. أن قادح الفرق حجة ومعتبر، ومؤثر في القياس على رأي جماهير
النحويين، وأنه ورد على كثير من الأقيسة النحوية لدى علماء كلا
من المدرستين البصرية والكوفية، فأدى إلى بطلان القياس فيها.
٥. أن صيانة القياس من القواعد مطلب عزيز؛ ولذا يجب على
المجتهد أن ينتبه لقياسه، حتى لا يقدر فيه.

القياس مع الفارق وأثره في الحكم النحوي

٦. أن طريق إلغاء الفارق بين الأصل والفرع: أن يُبيِّنَ المستدلُّ باللفظ أو بالقرينة أنه لا فارق بين الأصل والفرع؛ وحينئذ يلزم اشتراكهما في الحكم.

٧. قد ظهر قادح الفرق عند سيبويه، وابن السراج، وابن الوراق، وأبي البركات الأنباري، وابن عصفور، وابن الحاجب، وابن يعيش، وابن مالك، والرضي، وابن فلاح، وابن القواس، وأبي حيان، وابن الفخار، والسيوطي، والخضري، والصبان، وغيرهم.

المصادر والمراجع

- أثر الفرق في الاحتجاج بالقياس في بعض دلالات المنطوق / د علي بن عبد العزيز المطرودي.
- الأجرومية/ دار الصميعي/ الطبعة: ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
- أدب الكاتب، لابن قتيبة الدينوري، المحقق: محمد الدالي، الناشر: مؤسسة الرسالة. بدون ط، ت.
- الأدب المفرد/ للبخاري/ محمد فؤاد عبد الباقي/ الناشر: دار البشائر الإسلامية - بيروت/ الطبعة: الثالثة، ١٤٠٩ - ١٩٨٩.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيّان الأندلسي/ تحقيق: د. رجب عثمان، راجعه: أد. رمضان عبد التواب، الناشر: مكتبة الخانجي - القاهرة - الطبعة الأولى: ١٤١٨هـ = ١٩٩٨م.
- إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك/ لابن القيم/ المحقق: د. محمد بن عوض/ الناشر: أضواء السلف - الرياض/ الطبعة: الأولى، ١٣٧٣ هـ - ١٩٥٤ م.
- أسرار العربية، لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري ، الناشر: دار الأرقم بن أبي الأرقم ، الطبعة: الأولى ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
- الأشباه والنظائر في النحو/ للسيوطي المحقق: عبد الإله نبهان - غازي مختار طليمات - إبراهيم محمد عبد الله - أحمد مختار الشريف، الناشر: مجمع اللغة العربية بدمشق، سنة النشر: ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

القياس مع الفارق وأثره في الحكم النحوي

- الأصول في النحو، لابن السراج ، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت. د ط ، ت.
- إعلام الموقعين/ لابن القيم/ محمد عبد السلام إبراهيم/ الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت/ الطبعة: الأولى، ١٤١١هـ - ١٩٩١م
- الإعراب في جدل الإعراب/ للأنباري/تح/ سعيد الأفغاني/ دار الفكر/ ط ث ١٩٧١.
- الاقتراح في علم أصول النحو/ للسيوطي تحقيق د/محمود فجال الناشر: دار القلم، دمشق، الطبعة: الأولى، ١٤٠٩ - ١٩٨٩ م.
- أمالي السهيلي/ تحقيق: د.محمد إبراهيم البنا - مطبعة السعادة - ١٣٨٩هـ = ١٩٦٩م.
- الانتصار لسيبويه على المبرد لابن ولاد تح.د/ زهير عبد المحسن سلطان - مؤسسة الرسالة - ط الأولى ١٤١٦ - ١٩٩٦ م .
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين لأبي البركات الأنباري، المكتبة العصرية/ الطبعة: الأولى ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، لابن هشام الأنصاري ، المحقق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
- الإيضاح، للفارسي النحوي/ المحقق: د. حسن شاذلي فرهود (كلية الآداب - جامعة الرياض)، الطبعة: الأولى، ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م.

- الإيضاح في شرح المفصل ، لابن الحاجب، تحقيق: د. موسى بناي العليلى، مطبعة العاني -بغداد- ١٩٨٢م.
- البرود الضافية، للصنعاني، إعداد: محمد عبد الستار على أبو زيد، المدرس المساعد في كلية الدراسات الإسلامية والعربية بدسوق، إشراف /الأستاذ الدكتور: أحمد الزين على العزازي،أستاذ اللغويات في كلية اللغة العربية ، بالقازيق، والأستاذ الدكتور: الطنطاوى الطنطاوي جبريل : أستاذ اللغويات المساعد في كلية اللغة العربية ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م.
- البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبى الربيع، تحقيق ودراسة: أد. عياد بن عيد الثبتي -دار الغرب الإسلامي- الطبعة الأولى: ١٤٠٧هـ-١٩٨٦م.
- التبصرة والتذكرة للصيمري/ تحقيق ودراسة: د. فتحي أحمد مصطفى على الدين، دار الفكر -دمشق- الطبعة الأولى: ١٤٠٢هـ=١٩٨٢.
- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين لأبى البقاء العكبري، تحقيق د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، الناشر: دار الغرب الإسلامي، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦م.
- التعبير شرح التحرير/للمروادي/ د. عبد الرحمن الجبرين، د. عوض القرني، د. أحمد السراح/ الناشر: مكتبة الرشد - السعودية / الرياض/ الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠م.

القياس مع الفارق وأثره في الحكم النحوي

- التذليل والتكميل في شرح كتاب التسهيل تح د/ حسن هندايي ج ١ ط دار القلم . ط الأولى، و ط كنوز أشبيليا ط الأولى .
- ترشيح العلل شرح الجمل، للخوارزمي، إعداد: عادل محسن سالم العميري -جامعة أم القرى- الطبعة الأولى: ١٤١٩هـ=١٩٩٨م.
- التصريح بمضمون التوضيح ، للأزهري، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية -بيروت/لبنان- الطبعة الأولى: ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.
- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد/ لناظر الجيش، دراسة وتحقيق: مجموعة من الأساتذة، الناشر: دار السلام، الطبعة الأولى: ١٤٢٨هـ=٢٠٠٧م.
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك/ للمرادي المصري شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، الناشر: دار الفكر العربي، الطبعة الأولى: ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٨م.
- الجنى الداني في حروف المعاني للحسن بن قاسم المرادي، تحقيق: د. فخر الدين قباوة ، أ. محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية - بيروت- الطبعة الأولى: ١٤١٣هـ=١٩٩٢م.
- الحجة للقراء السبعة، للفارسي، المحقق: بدر الدين قهوجي - بشير جويجابي، راجعه ودققه: عبد العزيز رباح - أحمد يوسف الدقاق، الناشر: دار المأمون للتراث - دمشق / بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣م.

- الخصائص، لابن جني / الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة: الرابعة. د ت.
- دراسة في النحو الكوفي: للمختار أحمد ديره / دار قتيبة بيروت ١٤١١هـ.
- ديوان ذي الرمة/ تح : عبد القدوس أبو صالح/ مؤسسة الإيمان بيروت/ ط الأولى / ١٩٧٢.
- ديوان الأعشى الكبير ميمون بن قيس/ محمد محمد حسن/ بدون ط، ت.
- ديوان العباس بن مرداس/تح: يحيى الجبوري/ مؤسسة الرسالة/ ط ١ : ١٩٩١ م .
- ديوان الفرزدق/ بشرح إيليا الحاوي/ دار الكتاب اللبناني/ ط ١ / ١٩٨٣ .
- ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات/ تحقيق محمد يوسف نجم/ الجامعة الأمريكية/ بيروت/ دار صادر بيروت.
- ديوان عمر بن ربعة / تح : فايز محمد / دار الكتاب العربي/ ط الثانية : ١٩٩٦ م .
- ديوان لبید بن ربعة/تحقيق حمدو طماس/ دار المعرفة/بيروت لبنان/ ط ١ / ٢٠٠٤م.
- ديوان يزيد بن مفرع/ تح: عبد القدوس أبو صالح/ مؤسسة الرسالة/ ط ١ / ١٩٧٥ .

القياس مع الفارق وأثره في الحكم النحوي

- رصف المباني للمالقي، تحقيق: أحمد محمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق / دت، دط.
- سر صناعة الإعراب، لابن جني ، تحقيق : د.حسن هندراوي الناشر : دار الكتب العلمية ، بيروت/لبنان، الطبعة الأولى ، ١٤٢١هـ، ٢٠٠٠م.
- شرح ابن عقيل، لابن عقيل/ تحقيق الشيخ: محمد محيي الدين ، دار التراث -القاهرة- الطبعة العشرون: رمضان ١٤٠٠هـ- يوليو ١٩٨٠م.
- شرح التسهيل لابن مالك، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، دار هجر -القاهرة- الطبعة الأولى: ١٤١٠هـ=١٩٩٠م.
- شرح الجزولية لأبي الحسن الأبنزي: مجموعة رسائل بكلية اللغة العربية. جامعة أم القرى. رسالة دكتوراه تحقيق/ سعد حمدان محمد الغامدي.
- شرح الجمل ، لأبي عبد الله الفخار، تحقيق ت: روعة محمد ناجي دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى ٢٠١٣.
- شرح الرضي على الكافية، تحقيق وتصحيح وتعليق: أ. د. يوسف حسن عمر ، تاريخ الطبع: ١٣٩٥ - ١٩٧٥ م، الناشر: جامعة قار يونس - ليبيا.

- شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم ، المحقق: محمد باسل عيون السود، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م.
- شرح الكافية ، لابن القواس . تحقيق د/ على الشوملي طبعة دار الكندي الطبعة الأولى سنة ٢٠٠٠.
- شرح الكافية الشافية لابن مالك، تحقيق: د. عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة، الطبعة: الأولى.
- شرح الكافية في النحو لابن فلاح اليمني ت ٦٨٠ هـ، تحقيق نصار بن محمد بن حسين، إشراف محسن بن سالم العميري، سنة ١٤٢٢ هـ.
- شرح الكافية لابن حاجي عوض ، تحقيق/ سعد محمد عبد الرازق أنور، دار الإيمان، ٢٠٠٢ م.
- شرح المفصل، لابن يعيش/ تح: إميل بديع ، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.
- شرح جمل الزجاجي، لابن خروف الإشبيلي/ تحقيق ودراسة من الأول حتى نهاية باب المخاطبة، إعداد: د. سلوى محمد عمر عرب، جامعة أم القرى: ١٤١٨ هـ.
- شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير)/لابن عصفور الإشبيلي/المحقق: د. صاحب أبو جناح/ الناشر: جامعة الموصل

القياس مع الفارق وأثره في الحكم النحوي

- مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر / الطبعة: الأولى، ١٤٠٠ هـ

- ١٩٨٠م..

• شرح كتاب سيبويه ، للسيرافي -ت/أحمد حسن المهدي، علي سيد علي ط ١ ٢٠٠٨م ، ١٤٢٩هـ، بيروت ، لبنان - دار الكتب العلمية .

• الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية/للجوهري/ تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار/الناشر: دار العلم للملايين - بيروت.

• علل النحو ، للوراق، تح: محمود جاسم، الناشر : مكتبة الرشد ، الرياض ، السعودية ، الطبعة: الأولى ١٤٢٠ - ١٩٩٩.

• غاية المحصل في شرح المفصل/ للزملكاني، من القسم الثاني قسم الأفعال ، إلى قسم المشترك ، بحث تكميلي مقدم لنيل درجة التخصص الماجستير في النحو والصرف ، إعداد الطالب : أسماء بنت محمد صالح الحبيب ، إشراف فضيلة الدكتور : رياض الخوام . جامعة أم القرى .

• الفاخر في شرح جمل عبد القاهر تأليف / محمد بن أبي الفتح البجلي تحقيق د/ ممدوح محمد خسارة طبعة التراث العربي بالكويت - الأولى سنة ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م .

• الفوائد العبدية/ للموستاري/ رسالة/ تحقيق فالح بداح/ كلية الآداب/ جامعة الشرق الأوسط .

• الكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح، لابن أبي الربيع ، تحقيق د: فيصل الحفيان، مكتبة الرشد . ط ١ (١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١م).

- الكافية في علم النحو، لابن الحاجب، المحقق: الدكتور صالح عبد العظيم الشاعر، الناشر: مكتبة الآداب - القاهرة، الطبعة: الأولى، ٢٠١٠ م .
- الكتاب لسيبويه، شرح وتحقيق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: مكتبة الخانجي - القاهرة - الطبعة الأولى ١٤٠٨، ١٩٨٨ .
- اللباب/ للعكبري، المحقق: د. عبد الإله النبهان، الناشر: دار الفكر - دمشق، الطبعة: الأولى، ١٤١٦ هـ ١٩٩٥ م .
- لسان العرب/ لابن منظور/ الناشر: دار صادر - بيروت/ الطبعة: الثالثة - ١٤١٤ هـ .
- اللحة في شرح الملح، لابن الصايغ ، دراسة وتحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة -المملكة العربية السعودية- الطبعة الأولى: ١٤٢٤هـ=٢٠٠٤م .
- ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج تح د/ هدى قراعة، مكتبة الخانجي - ط ١٩٧١ .
- المبسوط في القراءات العشر/ المؤلف: أحمد بن الحسين بن مهران النيسابوري، أبو بكر (المتوفى: ٣٨١هـ)/ تحقيق: سبيع حمزة حاكيمي/ الناشر: مجمع اللغة العربية - دمشق/ عام النشر: ١٩٨١ م .
- مجالس ثعلب/ الناشر : دار المعارف، والكتاب على قسمين ، القسم الأول الطبعة السادسة والقسم الثاني الطبعة الخامسة، ٢٠٠٦ ، تح: عبد السلام محمد هارون .

القياس مع الفارق وأثره في الحكم النحوي

- المحلّي "وجوه النصب" لابن شقير / تح فائز فارس / مؤسسة الرسالة ١٤٠٨ هـ.
- مختار الصحاح/ زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي الرازي/ المحقق: يوسف الشيخ محمد/ الناشر: المكتبة العصرية - الدار النموذجية، بيروت - صيدا/ الطبعة: الخامسة، ١٤٢٠ هـ / ١٩٩٩ م.
- المساعد، لابن عقيل، تحقيق وتعليق: د. محمد كامل بركات، دار الفكر - دمشق - ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م.
- المسائل الحلبيات/ للفارسي/ المحقق: د. حسن هندايي، الأستاذ المشارك في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية فرع القصيم/ الناشر: دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق - دار المنارة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت/ الطبعة: الأولى، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.
- المسائل العسكرية في النحو العربي/ للفارسي/ المحقق: د. علي جابر المنصوري، الناشر: (الدار العلمية الدولية) (عمان - الأردن)/ عام النشر: ٢٠٠٢ م.
- المسائل المنثورة للفارسي، تد / مصطفى الحيدري، مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٩٨٧ م.
- المستوفى في النحو/ لابن الفرخان/ تحقيق
- مصطلحات النحو الكوفي للدكتور عبد الله بن حمد الخثران / هجر للطباعة والتوزيع ١٤١١ هـ.

- معاني القرآن للأخفش الأوسط/ تحقيق: د. هدى محمود قراعة ،
الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة/ الطبعة: الأولى، ١٤١١ هـ -
١٩٩٠ م .
- معاني القرآن للفراء / دار المصرية للتأليف والترجمة ، مكان الطبع
: مصر ، تحقيق : أحمد يوسف نجاتي / محمد علي نجار /
عبدالفتاح إسماعيل شلبي، ط: الأولى.
- معاني القرآن وإعرابه، للزجاج، المحقق: عبد الجليل عبده شلبي،
الناشر: عالم الكتب - بيروت، الطبعة: الأولى ١٤٠٨ هـ -
١٩٨٨ م.
- معجم مصطلحات النحو والصرف والعروض والقافية للدكتور
محمد إبراهيم عبادة / دار المعارف لا ط، لا ت.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، المؤلف : لابن هشام الأنصاري
، تحقيق : د.مازن المبارك ومحمد علي حمد الله ، الناشر : دار
الفكر - بيروت ، الطبعة السادسة ، ١٩٨٥ .
- المغني في النحو لابن فلاح اليمني، لابن فلاح/ تحقيق: عبد
الرزاق السعدي، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط (١)،
١٩٩٩ م.
- المفصل في صناعة الإعراب، للزمخشري، تحقيق: د .علي بو ملح/ دار
النشر: مكتبة الهلال بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٩٣ م.
- المقاصد الشافية/للشاطبي، تحقيق: مجموعة من الأساتذة، جامعة
أم القرى مكة المكرمة - ١٤٢٨ هـ = ٢٠٠٧ م.

القياس مع الفارق وأثره في الحكم النحو

- مقاييس اللغة/ لابن فارس/ عبد السلام محمد هارون/ الناشر: دار الفكر/ عام النشر: ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
- المقتصد في شرح الإيضاح، للجرجاني ت: الشربيني شريدة دار الحديث بالقاهرة ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩م.
- المقتضب/ للمبرد، تحقيق الشيخ: محمد عبد الخالق عضيمة/ علم الكتب بيروت.
- المنصوب على التقريب/ إبراهيم بن سليمان البعيمي/ الناشر: الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة / الطبعة: السنة التاسعة والعشرون. العدد ١٠٧ - (١٤١٨/١٤١٩هـ).
- نتائج الفكر في النحو، للسهيلي، ، تد / عادل أحمد عبد الموجود ، على محمد معوض، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى: ١٤١٢ - ١٩٩٢ م.
- النحو الوافي/ المؤلف: عباس حسن / الناشر: دار المعارف / الطبعة: الطبعة الخامسة عشرة.
- النشر في القراءات العشر - لابن الجزري - المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة تصوير دار الكتاب العلمية .
- النكت في تفسير كتاب سيبويه/ للأعلم الشنتمري/ تح زهير عبد المحسن سلطان / معهد المخطوطات بالكويت ١٤٠٧هـ.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، للسيوطي، المحقق: عبد الحميد هنداوي، الناشر: المكتبة التوفيقية - مصر.
- الورقات/ للجويني/ . عبد اللطيف محمد العبد. بدون ت/ ط.